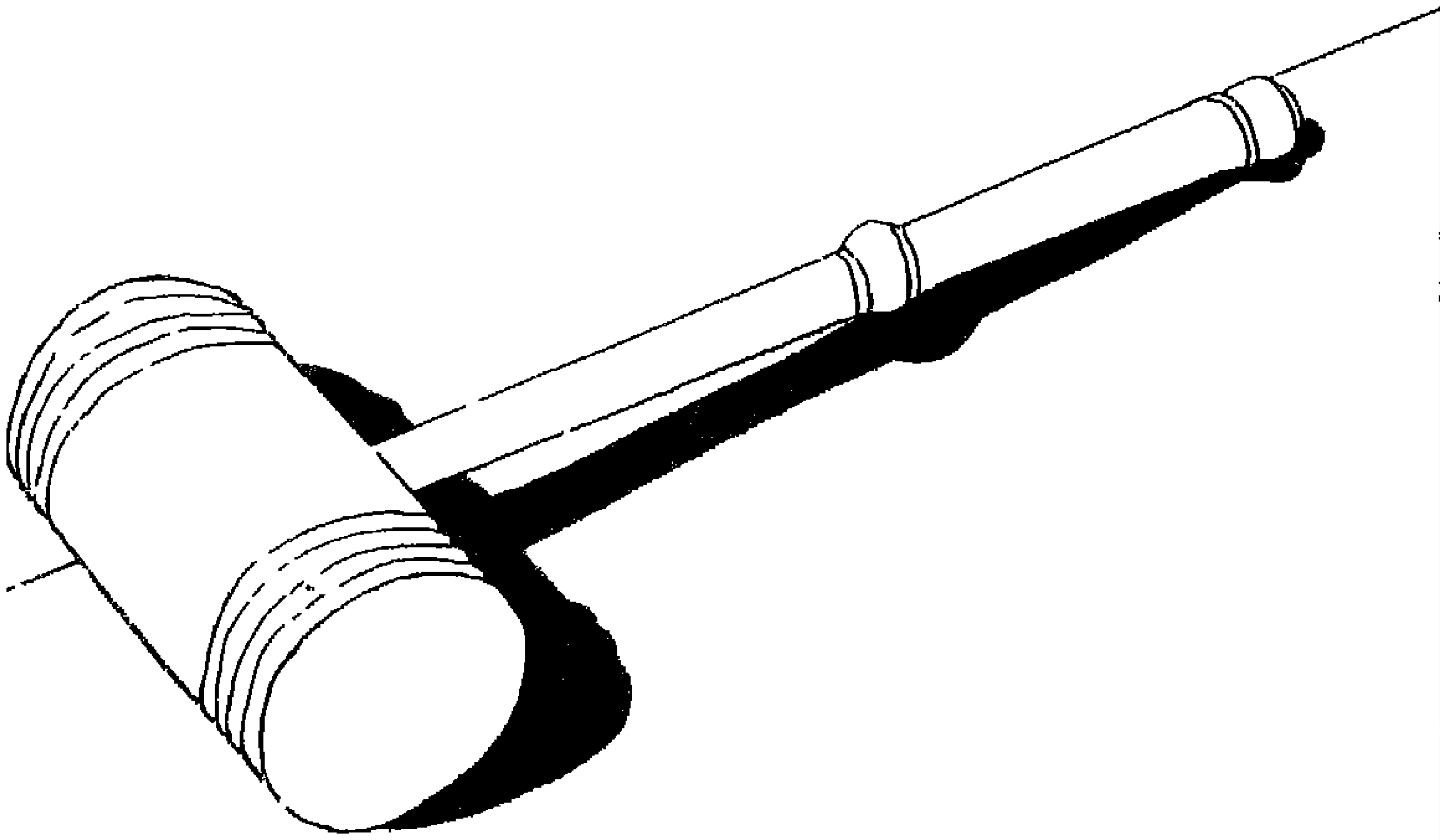


من تاريخ بغداد الاجتماعي

في الفترتين البويهية والسلاجوقية

د. صفية سعادة



دار أمواج

ناجیہ نفس۔ راد الہ اجتماعی

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
356.747.62	رقم الكتاب
٢٩٥٥	رقم المجلد

د. صفية سعادة

من
تاريخ بغداد الاجتماعي
تطور منصب قاضي القضاة
في الفترتين البويهية والسلجوقية



Organization of the Alexandria Library (OAL)
Bibliothèque

تاريخ بغداد

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 1988

دار أمواج للطباعة
والنشر والتوزيع

ص. ب : 5261 - 13

الفهرس

مقدمة	5
-------	---

القسم الأول : الجذور التاريخية

الفصل الأول : البويهيون	21
الفصل الثاني : السلاجقة	47

القسم الثاني

الفصل الأول : الأحزاب في بغداد	69
الفصل الثاني : منصب قاضي القضاة في الفترة البويهية	87
الفصل الثالث : منصب قاضي القضاة في الفترة السلجوقية	107

القسم الثالث

الفصل الأول : العائلات القضائية البارزة في الفترة البويهية	127
الفصل الثاني : العائلات القضائية البارزة في الفترة السلجوقية	155
خاتمة	175
ملحق	185

مقدمة

تحاول هذه الدراسة تتبع منصب قاضي القضاة وإبراز أهميته الإجتماعية والسياسية في العاصمة بغداد خلال العهدين البويهى والسلجوقي . وهو موضوع كان قد أهمله المؤرخون رغم أهميته في تسليط الأضواء على التكوين السياسي والإجتماعي في القرون الوسطى .

وباعتقادي أن قيمة الدراسة تكمن في الأسباب التالية :

أولاً ، لأن منصب قاضي القضاة وظيفة حكومية ، كان عليه أن يعكس سير الأحداث ويعتبر كل تعيين في أي وظيفة بمثابة خطوة سياسية بمبادرة من قبل السلطة الحكومية .

ثانياً ، أن تطور منصب قاضي القضاة كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير الخلافة الإسلامية في صراعها ضد السلالتين الأجنبية الحاكمتين البويهية والسلجوقية . ولم يكن فهم حقيقة صراع الخلافة الإسلامية من أجل الحفاظ على سلطتها على بغداد ممكناً دون التأمل العميق بالتغيرات التي طرأت على السلطة القضائية .

ثالثاً ، إن الإهتمام بمنصب قاضي القضاة لم يقتصر على بعده السياسي وحسب ، بل لكونه تطوراً ونما كدائرة حكومية . فلقد استطاعت السلطة القضائية أن تتطور من التبعية الشاملة للوزير أو الحاكم الأقوى إلى الإستقلالية والقدرة على تحدي الوزارة نفسها إبان حكم السلاجقة .

ولقد أدركتُ ضرورة البحث في الخلفية التاريخية للسلالتين الحاكميتين البويهية والسلجوقية بغية توضيح تطوّر الأحداث وفقاً للتسلسل الزمني من جهة ، ولربط تلك الأحداث بتطور منصب قاضي القضاة في بغداد وتحديد مدى تأثير العنصر الأول على الآخر ، من جهة ثانية .

وبالإضافة الى ذلك فإن متابعة تطور السلطة القضائية لا يمكن أن تتم بدون دراسة الأحزاب المختلفة في بغداد ، مهما كانت تلك الدراسة مقتضبة . وبما أن الأحزاب كانت قائمة نتيجة لتعدد المذاهب الدينية ، فإنها شكلت العمود الفقري لمجمل النشاط السياسي في العاصمة ، وكان لها تأثير في السلطة القضائية ، اذ كان الطامحون للوصول إلى منصب قاضي القضاة يتوسلون دعم الأحزاب القوية . وكان مصير السلطة القضائية يتقرر ليس فقط بمشيئة السلطة الحكومية ، بل بنتيجة صراعات الأحزاب المختلفة أيضاً .

كان تعيين القضاة يتم من بين أفراد طبقة خاصة تعرف بطبقة « العلماء »⁽¹⁾ . وكان هؤلاء مجموعة من الناس نذرت وقتها لدراسة القرآن والحديث ، فكانوا علماء كلام وأيضاً مشرعون وفقهاء لكون الشرع الإسلامي قائماً على ترجمة المبادئ الواردة في القرآن والحديث .

أخيراً ، وبعد بحث التطورات السياسية المتعلقة بمركز قاضي القضاة خلال العهد السويحي والسلجوقي ، تضمن القسم الثالث سرداً لسير الأعضاء البارزين في عائلات السلطة القضائية أثناء العهدين المذكورين ،

D B Macdonald 'ulama' Encyclopedia of Islam. (1)
(First edition)

« إن كلمة (علم) كانت تعني المذبح الأولي . معربة الحديث ومع سماع ذلك من قبله علم كلام فالعلماء ، لكونهم القيمون على الحديث كانوا فقهاء ومتكلمين ، فالتكلم في العلم ، بصرف النظر عن وظائفهم ، كانوا يمكنون شكل عام حتى انهم انهم في الأمور القانونية والسرعة وعلم الكلام » .

وذلك لإبراز الخلفية الإجتماعية للبيئة السياسية بوضوح . وهذا الجزء قد يشكل فيما بعد أساساً لبحث يتناول تطور طبقة العلماء في بغداد . بالإضافة إلى ذلك ، فإن القسم الثالث والملحق يساعدان القارئ الذي يمكنه الرجوع اليهما عند مواجهة أي شك في تحديد هوية أحد المعنيين .

إن تتبع مصادر المواد بحد ذاتها تضمن صعوبات عديدة . والمعروف أن متابعة التاريخ السياسي للعصور الإسلامية الوسطى هو أسهل بكثير من متابعة التاريخ الاجتماعي نظراً لطبيعة المصادر الأساسية المتوفرة لدينا . فالمؤرخ الاجتماعي يواجه مصاعب ومشقات في جمع شتات من المعلومات التي سقطت في حوليات مؤرخ العصور الوسطى الذي أظهر إهنماً ضئيلاً في تدوين هذه الناحية من التاريخ .

ففي غالبية الأحيان كان إهتمام المؤرخين المسلمين يتركز على تاريخ الملوك والخلفاء والحكام وما كان يحدث خارج هذا الإطار كان يُعتبر هامشياً بالنسبة لهؤلاء المؤرخين . فالفتوحات والهزائم المتتالية دونت تفاصيلها بدقة واعتبرت تلك الأحداث من أهم مظاهر الحياة لمؤرخي العصور الوسطى .

وبالإضافة إلى ذلك ، تميّزت التدوينات بالتحيز . فإذا حدث وكان المؤرخ من جماعة السنة ، كما كان في الغالب ، يأتي سرد الوقائع متحيزاً ضد الشيعة متهماً إياهم بافتعال الحادث وإثارة النزاع . ولسوء الحظ لم تصلنا مصادر شيعية كثيرة بسبب الاضطهاد الذي تعرض له كتابهم من قبل السنة وحرقت كتاباتهم . وقد أكون توصلت إلى بعض الإستنتاجات الخاطئة نتيجة إعتماذي على مصادر السنة ، وهي المصادر المتوافرة .

الإفتقار إلى المصادر المستقلة يظهر بوضوح لدى محاولة تنظيم تاريخ حياة بغداد في العصور الوسطى . فعندما حاولت التمعن في الصراعات الحزبية في العاصمة بدقة ومعرفة من يدعم من ولماذا ، واجهتني صورة غامضة ، مما يجعل أية خطة أضعها مجرد افتراض يمكن اعتباره خطوة

باتجاه فهم أفضل للوضع أكثر منه بيئة لأي اتجاه أو حدث .

الحوليات ساعدت جزئياً ، فيما بقيت « الطبقات » المصادر الوحيدة المتوفرة ، حيث كنت آمل في الحصول على المعلومات الاجتماعية التي أسعى إليها ، ذلك أن سير الأشخاص يكشف في الغالب عن اتجاهات عامة ومعتقدات وخلفيات تلك الحقبة ، ولكن هنا أيضاً وجدت بحثي مقيداً بعناصر معينة .

أولاً ، إحصاء مدوني السير عن الخوص في تفاصيل وظائف القضاة السياسية وتركيز اهتمامهم على مؤهلاتهم الثقافية واسماء الذين تتلمذوا عليهم في دراستهم الشرع والحديث . فمؤلفي الطبقات لم يعيروا القضاة اهتماماً الا لأنهم جزء من طبقة العلماء التي ينتمي اليها المؤلفون أنفسهم . والعلماء برأي المؤلفين يستحقون التمجيد فيما أهمل نشاط القضاة السياسي .

ثانياً ، ولما كانت طبقة العلماء منقسمة إلى أحزاب دينية متنازعة ، فقد كان لكل فريق مؤرخوه ومدونو سير أعضائه ومادحوهم . ولذا كان علي اعتماد المنهج النقدي للوصول إلى الحقيقة وعدم أخذ النص كما هو . ولقد سعت لإيجاد المعلومات التي أتطلع للحصول عليها من المصادر المستقلة قدر الإمكان ، وحاولت الاعتماد على عدة مصادر ، فإذا كان الشخص الذي أدرسه حنبلياً تعمدت عدم تقصير معلوماتي على مصادر حنبلية متحيزة بطبيعتها فحسب ، بل على مصادر أخرى شاعية وحنفية أيضاً .

ثالثاً ، أي باحث للعصور الإسلامية الوسطى يواجه صعوبات جمة بسبب ضالة المصادر التي وصلت إلينا . فقد يذكر مؤلف "الطبقات المصدر الذي استقى منه معلوماته ، وإذا بنا نجد أن هذا المصدر قد ضاع ، ولم يصلنا مما يرغمننا على اعتماد مصادر ثانوية للمعلومات⁽¹⁾ .

(1) أجرى جورج مقدسي تقييماً دقيقاً ونقداً للمصادر الأساسية العائدة لتلك الحقبة في كتابه =

وقبل الغوص في ثنايا الموضوع ، على الباحث الإمام بوضع السلطة القضائية أثناء الفترة السابقة للبويهيين . فمنذ تسلم الخليفة السلطة العليا ، اعتبر الحاكم الروحي والزمني للعالم الإسلامي - وتعاظمت الهالة حول سلطته تبعاً لمفهوم البيزنطيين والفرس للحكم (1) ، إلى حد اعتبار بقاء « الأمة » الإسلامية بدون الخلافة أمر لا يمكن تصوره ، فاستمرت الخلافة حتى الفتح المغولي الذي ألغاهها . وهكذا من الناحية النظرية على الأقل ، كان الخليفة ممسكاً بكل وظائف الدولة (2) . وكانت سلطاته غير قابلة للنقاش وقراراته نافذة بدون اعتراضات وعوائق . كان « يمارس القيادة السياسية على أتباعه من البشر وخدم الله الذين أوكل أمرهم إليه » (3) .

كانت السلطة القضائية من بين السلطات الخاضعة لمشيئته . ومنذ البداية كان صنع القرار واتخاذ في أيدي الخليفة شكل أساسي . وهكذا كانت الحال مع الخلفاء الراشدين . ومع اتساع سلطة الامبراطورية الإسلامية وازدياد حاجات ادارتها للمزيد من التخصص والخبرة ، كان الخليفة يحتاج لمساعدة أناس كفوء يفوضهم بعض صلاحياته . أدى هذا التقليد إلى انتشار نظام تفويض الصلاحيات من قبل الرسميين في المراكز الحكومية العليا إلى من دونهم من الموظفين الرسميين .

= ابن عقيل وانبعاث السلفية الإسلامية في القرن الحادي عشر دمشق ، المعهد الفرنسي ، 1963

George Makdisi Ibn 'Aqil et la résurgence de l'Islam traditionaliste au XI^e siècle .

Damas, Institut Français de Damas, 1963

Thomas Arnold The Caliphate, New York Barnes and Noble Inc (1966) (1)
pp 27E . 48

Ibn Khaldun The Muqaddima, edited by F Rosenthal 3 vols New York 1958. (2)
V I 385 F « The Meaning of Caliphate and Imamate »

(3) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، 3

استتبع نظام التفويض نتائج خطيرة داخل السلطة القضائية لأن القاضي كان مجرد نائب عن الخليفة دون التمتع بمركز مستقل ، وكان تحت رحمة الخليفة الذي يختاره ويقلده المنصب من دون أن يكون قد ترك له حق التقدم بطلب للدخول في الوظيفة ، كما لم يكن يحق للقاضي رفض المنصب الذي يقلده إيساه الخليفة ⁽¹⁾ ، إلا إذا اقترح اسم شخص آخر يتمتع بنفس المؤهلات ومقبول لدى الخليفة ⁽²⁾ . ولما كان القاضي هو محرد مندوب أو مفوض ، فإن انتهاء مهمته أو عزله كان خاضعاً لنزوة الحاكم .

ولم يكن القاضي تحت رحمة الخليفة فحسب ، بل كان يخضع للرسميين الآخرين أيضاً ، وسلطته خاضعة للإتساع والتقلص حسب إرادة الحاكم وصاحب الشرطة ⁽³⁾ أو الوزير ، وهم أعلى منه مرتبة ⁽⁴⁾ .

في العهود الأولى لم تكن وظائف وصلاحيات القاضي واضحة وكانت تفتقر إلى حدود معينة واضحة لأن الإسلام لم يفصل الشرع عن وظائف

(1) Emile Tyan, «Judicial Organization» in M. Khadduri, *Law in the Middle East*, (1) V 1 Origin and Development of Islamic Law, Washington, Middle East Institute, 1955 p 238

أنظر أيضاً الكندي ، كتاب الولاية وكتاب القضاة بيروت ، مطبعة اليسوعية ، 1908 ، ص 418 :

«حدثنا محمد بن يوسف قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم القرشي قال : سمعت أبا يحيى الوقار قال . لما طلب ابن وهب للقضاء تغيب فسمع وهو يقول : يا رب يقدم عليك إخواني غداً علماء علماء فقهاء وأقدم عليك قاضياً ، لا يا رب ولو قرضت بالمقاريض» .

(2) I W C. van den Berg, *Principes du droit musulman*, Paris, 1950, p. 208

(3) صاحب الشرطة هو قائد الشرطة .

(4) الماوردي ، الأحكام السلطانية . القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1909 ، ص 23 وما

السلطة التنفيذية (1). فإثناء العهد الأموي مثلاً كانت العدالة تدار بواسطة
حكام المقاطعات وكان القاضي يحضر الجلسة بصحته ممثلاً للحاكم (2).

وفي العصر العباسي ارتفعت مكانة القاضي وأصبح مستقلاً عن سلطة
الحاكم، ويعود هذا التغير للأسباب الأساسية التالية :

أولاً ، اكتساب طبقة « العلماء » أهمية جديدة ومكانة أرفع في العصر
العباسي وتمكن « العلماء » من ترسيخ سلطتهم على النظام التربوي والسلطة
القضائية. واستتبع هذا التطور نتائج خطيرة بسبب إدعاء « العلماء » حق
التفرد بالتشريع وإرساء الأسس الإسلامية الواجب اتباعها في المجتمع (3).
ولما كان الشرع منياً على القرآن والحديث كان لازماً على القاضي أن يكون
« عالماً » صليحاً في الدين والفقه والتراث الإسلامي ، فكان الشرع ملازماً
للفقه والحديث لكون الله مصدر الوحي والتشريع (4).

ولذلك ، على الباحث في الشرع الإسلامي ألا يراعي القانون الخاص
والعام فحسب، بل المظهر الديني وكيفية تأثيره في مستلزمات القاضي
ووظيفته (5).

(1) Emile Tyan, *Histoire de l'Organisation judiciaire en pays d'Islam*. Seconde edition
Leiden, Brill, 1960, p. 105.

A. Mez, *Renaissance of Islam*. London, Luzac and Co , 1937 p 216

Joseph Schacht, *The Origins of Muhammedan Juris Prudence*. Oxford Clarendon (2) ,
Press, 1950, p. 191.

ولقد بقيت آثار هذه الممارسة خلال الفترة العباسية كما ذكر الماوردي في الأحكام
السلطانية ص 200

(3) A. Mez, *Renaissance of Islam*, P 216

(4) ابن خلدون ، المقدمة الجزء الأول : 387 أنظر أيضاً Reuben Levy, *An Introduction to the Sociology of Islam*. London, Williams and Norgate, V.I: 213.

A. Sanhoucy, *Le califat, son évolution vers une société des nations orientales*. Paris, (5)
geuthner, 1926

ثانياً ، عندما تم الاعتراف باستقلالية السلطة القضائية عن الوظائف الحكومية الأخرى ، ضمت المحكمة القاضي والحاجب والكاتب والأعوان أو الشرطة وأخيراً الشهود (1).

خلافًا للنظام الجماعي الذي تطور في العالم الغربي كان مبدأ تفرد القاضي بالتشريع سائداً في العالم الإسلامي عبر الأزمنة، وكان الحكم في الدعوى يصدر عن قاضي منفرد. وكان كاتب المحكمة يحضر لتدوين الحيثيات واجراءات الجلسة، بينما الحاجب أو المرشد ينادي على الأشخاص المطلوبين من قبل القاضي ويرشدهم إلى المكان المقصود. أما مهمة حماية قاعة المحكمة فكانت على عاتق الشرطة أو الأعوان . وأبرز ما تم في عهد الخليفة العباسي المنصور هو إدخال نظام الشهود « ولم تقتصر الشهادة على كونها أهم عنصر للإثبات بل امتدت أهميتها إلى داخل المؤسسة القضائية في الشرع الإسلامي اذ اعتبرت افادات شهود العيان أثبت دليل » (2).

كان شهود العيان يصادقون على مضمون شهاداتهم، وتعتبر تلك الشهادات لاغية بدون إقترانها بتصديقهم. وأدى اتباع هذا النظام إلى مفاسد عديدة كما سيتضح لنا في سياق البحث. فيما أن تعيين شهود العيان كان

(1) عن تشكيل المحاكم راجع الصابي ، المختار من رسائل الصابي بيروت ، دار النهضة الحديثة ، 1968 ص 115 وما يلي
أنظر أيضاً

Emile Tyan Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, p 108 F

أنظر أيضاً

L W C. van den Berg. Principes du droit musulman, p 205

Emile Tyan. «Judicial Organization», M Khaddury Law in the Middle East, V 1 (2) 253

للتحقق وإبعاد المشبوهين الذين يحتمل أن يُدلووا بشهادات كاذبة، كان على القاضي التأكد من أمانة أي شخص قبل تعيينه شاهداً دائماً. ولسوء الحظ، أصبح نظام الشهود مرتعناً بأيدي القضاة والرسميين. فكان الشهود يرتشون بسهولة أو يكرهون على سحب شهاداتهم بفعل ضغط القضاة الذين عينوهم في الأساس (1).

« لم يكن يتبع القاضي فيما مضى غير كاتبه ومن يقوم بين يديه في مجلس الحكم حتى كان المفضل في ولايته الثانية فإنه رسم أقواماً بالشهادة فكانوا عشرة رجال فرأى الناس أنه قد أتى أمراً عظيماً، فقال اسحاق بن معاذ للمفضل :

سأدعو الهي حتى الصباح لكيما يعيدك كلبا هزيلا
سنت لنا الجور في حكمنا وصيرت قوماً لصوصاً عدولاً » (2)

ثالثاً : استحدث الخليفة العباسي هارون الرشيد منصب قاضي القضاة على رأس السلطة القضائية ولم يكن لقاضي القضاة صلاحيات خاصة تميزه عن القاضي العادي، بل كان صاحب أعلى منصب قضائي موكل اليه تأدية وظائف ادارية (3).

(1) مثل واضح على فساد الشهادة هي دعوى الزبي - الدامعاني . راجع صفحة 119
راجع في نظام الشهود .

A Mez, Renaissance of Islam, p 228

ابن خلدون ، المقدمة ، الجزء الأول صفحة 461 .
الكندي ، كتاب الولاة وكتاب القضاة ، ص 361 ، 386 ، 389 ، 395 ، 422 ،
437 ، 457 .

(2) الكندي ، كتاب الولاة وكتاب القضاة ، صفحة 386 .

E Tyan, «Judicial Organization», p 242, Histoire de l'organisation judiciaire en (3)

= pays d'Islam, p 128, 192;

وباستحداث مركز قاضي القضاة ، استمد القضاء قوة جديدة ، اذ أصبحت علاقة قاضي القضاة بالدوائر الحكومية الأخرى أشبه بعلاقة ومركز الوزير أو الحاكم .

رابعاً : تم في العهد العباسي تشكيل مجمل قوانين ثابتة ويسودها الإنسجام فأصبحت قدوة ومرتكزاً للقضاة مما مكنهم من تحرير أنفسهم من مراكز النفوذ الأخرى . ومع ذلك فإن التشريع الإسلامي له مميزاته ومشاكله الخاصة به . ففي الإسلام الله وحده مصدر الشرع ، والقانون سابق لوجود الدولة ، وباب التشريع موصد لكون القانون منزلاً⁽¹⁾ ، بينما بقي باب الاجتهاد مفتوحاً .

شهد مطلع القرن الثاني للهجرة ارساء قواعد الشرع الإسلامي نتيجة الحاجة الملحة لوجود هيكلية قانونية متماسكة⁽²⁾ . وكان العراق المركز الرئيسي للتنظيم والتنظير في الشرع الإسلامي⁽³⁾ . وكان عمل أولئك

في البدء كان لكل الامبراطورية الإسلامية قاض واحد ، ولكن مع مجيء الفاطميين تغير الوضع لأن الفاطميين أوجدوا منصب قاضي قضاة في القاهرة عام 374 هجرية وقد أنشئت فيما بعد رئاسة القضاء في مدن أخرى كالري وأهوار .

H A R gibb, «Constitutional Organization», in M Khaddury, *Law in the Middle East*, v 1: 3

Joseph Schacht, *The Origins of Muhammedan Jurisprudence*, p. 190. (2)

(3) المصدر نفسه صفحة 222 . أنظر أيضاً :

Maruf Dawalibi, *La jurisprudence dans le droit islamique*. Paris Librairie Orientale et Americaine 1941, p 132.

«تمركز الفقهاء العقلانيين أساساً في العراق ، وحاصده في مدرسة الحنفية . واهتمامهم بالطرق الإستقرائية والدقة في تفسير القرآن والحديث . ومن الجدير بالذكر ان السطاط التشريعي ، وبمضمار أولئك المستند على تطور التشريع الإسلامي ، هناك سبب المدرسة الحنفية التي كانت اعتمدها جميع المدارس الأخرى .

المشرعين واسعاً وشاملاً لدرجة أنه في القرن الرابع الهجري أقفل باب «الإجتهد المطلق»⁽¹⁾، خوفاً من التشويه والفرقة . وتمحورت نزاعات عديدة حول مشكلة الاجتهاد خاصة في أواخر العصر العباسي ، وكان وراء النزاعات سببان رئيسيان هما :

أولاً ، لقد شهدت الفترة الواقعة ما بين نهاية الفترة الأموية وبداية الفترة العباسية نشاطاً هائلاً في الأمور القانونية المتعلقة بتفسير القرآن والحديث مما جعل مجال التفسير ضيقاً للأجيال التي عقت تلك الفترة .

ثانياً ، قاد الخوف من وجود أشخاص ينظرون في الدين ، ولا يملكون معرفة تامة بالدين الاسلامي إلى وقف أي نشاط إبداعي أو تعليل فردي . وحفاظاً على التراث الإسلامي ، أوقفت كل مبادرة واقتصر التشريع على دراسة المذاهب الأساسية الأربعة وهي : الحنفية ، الحنبلية ، المالكية والشافعية⁽²⁾ مما أفقد الشرع الإسلامي حيويته في القرن الخامس للهجرة⁽³⁾ .

(1) «الإجتهد المطلق» يكون رأياً نابعاً من «الأصول» وليس «المروع» وبعد تأسيس المذاهب السنية الأربعة ، لم يعد يحق لأحد أن يمارس «الإجتهد المطلق» راجع

D B. Macdonald, «Ijtihad» *Encyclopedia of Islam* (First edition)

(2) Marul Dawahibi *La juris prudence dans le droit Islamique*, p. 122

ينطق هذا الوصف على إفادة أبو الحسن الدامغاني ، قاضي القضاة في القرن السادس للهجرة الذي أعلن نهاية الإجتهد (راجع -صفحة 166) وتحدث الإشارة إلى أن أبا الحسن كان حنفياً بينما دافع ابن عقيل الحسلي عن الإجتهد ، وتعتبر الحنفية المدرسة الأكثر انفتاحاً ما بين المذاهب السنية الأربعة

(3) A Sanhoury *Le Califat*, p 313. Claude Cahen, «Facteurs économiques et sociaux dans l'ankylose culturelle de l'Islam», *Classicisme et declin culturel dans l'histoire de l'Islam*. Paris, 1957, pp 195- 199 A Mez *Renaissance of Islam*, pp 189, 211.

صحي المحمصاني ، المبادئ الشرعية والقانونية بيروت ، 1962 صفحة 19

ولقد قيم المؤرخ ابن خلدون الوضع في تلك الحقبة بدقة متناهية اذ قال :

« ووقف التقليد في الامصار عند هؤلاء الأربعة ، ودرس المقلدون لمن سواهم ، وسد الناس باب الخلاف وطرقه لما كثر تشعب الإصطلاحات في العلوم ، ولما عاق عن الوصول إلى رتبة الاجتهاد ، ولما خشي من إسناد ذلك إلى غير أهله ومن لا يوتق برأيه ولا بدينه ، فصرحوا بالعجز والإعواز وردوا الناس إلى تقليد هؤلاء ، كل من اختص به من المقلدين وحظروا أن يتداول تقليدهم لما فيه من التلاعب . ولم يبق الا نقل مداهبهم ، وعمل كل مقلد بمذهب من قلده منهم بعد تصحيح الأصول واتصال سندها بالرواية ، لا محصول اليوم للفقهاء غير هذا .

ومدعي الاجتهاد لهذا العهد مردودٌ على عقبه مهجور تقليده ، وقد صار أهل الإسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة » (1).

وباختصار ، خطت السلطة القضائية في عهد البويهيين خطوات واسعة باتجاه تحقيق استقلاليتها واستقلالها الذاتي . ولكن هذا التطور في السلطة القضائية ، بموازاة تطور المؤسسات الحكومية الأخرى ، لم يجر تدوينه كاملاً من قبل المؤرخين . ففي كتابه عن المؤسسة التشريعية في البلدان الإسلامية ، (Organisation judiciaire en pays d'Islam) شدد أميل تيان على أهمية فكرة التفويض ، ولكنه أخفق في متابعة التغييرات في بغداد بشكل متماسك ومحدد .

صحيح أن الخليفة كان يختار قاضي القضاة خلال الفترتين البويهية والسلجوقية ، ولكنه في الواقع ، كان يطلب اليه الموافقة على تنصيب القضاة الذين يتم اختيارهم من قبل « أمير الأمراء » أو « السلطان » . فعندما كان

(1) ابن خلدون ، تاريخ . بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، 1956 ، الجزء الأول صفحة 808—809 .

اليويهيون والسلاجقة أقوياء ، لم يكن باستطاعة الخليفة الا الموافقة على طلباتهم ورغباتهم ، لأن بقاءه في السلطة كان رهن مشيئتهم . وبرغم ذلك ، لم يكن باستطاعة السلاجقة والبويهيين في أي وقت تعيين القضاة من دون موافقة الخليفة ⁽¹⁾ . ويمكن تفسير ذلك بحقيقة كون القانون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاسلام ، مما جعل السلالتين الأجنبيتين الحاكميتين عاجزتين عن نزع هذا الامتياز من يد الخليفة .

والسؤال المهم هو لماذا لم تُمنح السلطة القضائية استقلالاً ذاتياً كاملاً من قبل البويهيين والسلاجقة ؟

والجواب الوحيد المعقول هو أن السلطة القضائية هي جزء اساسي وحوهري من طبقة العلماء التي تركز على التراث الإسلامي وترفض فصل العلاقات مع الخليفة . فالسلطة القضائية كما يبدو ، كانت ترغب بنوع من الاستقلالية عن الخليفة ، ولكنها ترغب أيضاً بنوع من التعايش معه .

Mottahedeh, Roy, *Loyalty and Leadership in an Early Islamic Society*. Princeton, (1) Princeton University Press 1980. p 26—27 .

القسم الأول

الخلفية السياسية

الفصل الأول

البويهيون

مع أن البويهيين رفعوا مقام أمير الأمراء إلى الدروة، فإن هذا المنصب لم ينشأ بعهدهم، بل وجد قل مجيئهم بعشر سنين على الأقل. كانت الخلافة العباسية في حالة تقهقر منذ مدة، وكانت السلطة في حالة انقسام بين قادة الجيش والوزراء والحكام.

وفي عام 324 هجرية أصبح ابن رائق أمير الأمراء بناء على طلب الخليفة، وسلمه كل سلطاته وأولاه شؤون الدولة. والسبب الذي حدا بالخليفة للتنازل عن سلطته لإس رائق يكمن في أنه لم يعد مسيطراً لا على الجيش ولا على الخزينة. فالجيش كان متبعاً نزواته وأهواء قادته ويطالب برفع أجوره باستمرار. والحكام أعلنوا ملكيتهم لمقاطعاتهم وتوقفوا عن إرسال الواردات إلى بغداد. وفي ظل هذه الحال، برزت عائلتان مهيمنتان هما: البريديون الذين أخذوا مقاطعة الأهواز وبنو رائق الذين تركزوا في كل من البصرة وواسط. وكان وزراء الخليفة يتغيرون بسرعة، فيمضي واحد منهم شهوراً قليلة في منصبه ويترك بسبب العجز المالي.

قبيل دخول ابن رائق بغداد، نصح وزير الخليفة علي بن مقلة الخليفة بمحاربة ابن بن رائق ليضمن واردات هذا الأخير للخزينة ويشني أي شخص آخر أن يحدو حدوه:

« وأشار الوزير على الراضي بالله سراً أن يخرج بنفسه ومعه

الجيش والحجرية والساجية ليدفع محمد بن رائق عن واسط والبصرة وقال له : لقد انغلقت عليك هذه البلدان وهي بلدان المال مما فعله محمد بن رائق من الامتناع من حمل مال ضمانه . ومتى رأى غيره أن ذلك قد تمّ له واحتمل عليه تأسى به فذهب مال الأهواز فبطلت المملكة »⁽¹⁾ .

ولم يتوان ابن رائق عن توجيه رسالة سرية الى الراضي بالله واعداء إياه بحل مشاكل الخليفة المالية إن هو ولّاه السلطة على البلاد⁽²⁾ .

وفي بادئ الأمر ، لم يعر الخليفة اهتماماً لذلك العرض ، ولكن عندما احتجز القائد ياقوت ابن مقله ، حل مكانه عبد الرحمن شقيق ابن رائق ، عملاً باقتراح ابن مقله نفسه !

ولم يحل وجود عبد الرحمن المشكلة التي انتهت بطلبه من الخليفة أن يقرض الخزانة مبلغ عشرة آلاف دينار . عند ذلك أمر الخليفة بالقبض على عبد الرحمن وعين محمد بن القاسم الكرخي وزيراً⁽³⁾ . فكان هذا أقل قدرة على المساعدة من أسلافه ، فبالإضافة إلى استقلال الأهواز والبصرة وواسط ، احتلت العائلة البويهية مقاطعتي فارس وكرمان وبعد ثلاثة أشهر من تعيينه هرب الكرخي فكان سليمان بن يحيى رابع وزير يتم تعيينه خلال سنة واحدة ولكنه لم يكن أوفر حظاً من أسلافه . وهكذا وجد الراضي بالله نفسه مضطراً ليطلب من ابن رائق المجيء إلى بغداد بصفة أمير الأمراء :

« وأنفذ اليه الراضي ماكرد الديلمي من الساجية . وعرفه أنه

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم ، « أحرار » . القاهرة ، فرح الله الكردي (دون تاريخ) الجزء الخامس صفحة 335

(2) المصدر نفسه .

(3) ابن مسكويه ، تجارب الأمم الجزء الخامس صفحة 338

قلّده الإمارة ورياسة الجيش وجعله أمير الأمراء ورّد إليه تدبير أعمال الخراج والضيايع وأعمال المعاوين في جميع النواحي وفوّض إليه تدبير المملكة وأمر بأن يخطب به على جميع المنابر في الممالك وبأن يُكنّى وأنفذ إليه الخلع واللواء مع ما كرد الديلمي « (1).

ونتج عن كل ذلك استحداث منصب جديد في العصور الإسلامية الوسطى يبعث على الضرر بالخلافة. وفي سنة 331 هجرية لم يتردد ناصر الدولة الحمداني الذي أصبح أمير الأمراء في مصادرة أراضي الخليفة، وأراضي والدته كذلك، وخفّض نفقاته إلى الحد الأدنى (2). وبالإضافة إلى ذلك وفي عام 333 هجرية قام القائد التركي، أمير الأمراء، طوزون بعزل المتقي لصالح ابنه المستكفي بالله، دون أي شعور بالندم أو وخز الضمير.

وهكذا، كانت الطريق ممهدة حين عسكر الأمير أحمد بن بويه بتاريخ الحادي عشر من جمادى عام 334 هجرية في بوابة الشماسية وطلب من الخليفة الاعتراف به أميراً للأمراء. ولم يبق أمام الخليفة المستكفي بالله إلا الإذعان فمنح أحمد بن بويه لقب معز الدولة، ولقب ركن الدولة لآخيه حس، وعماد الدولة لعلّي (3). فمنذ البدء، أصطر الحليفة للقبول بنظام إمارة جديد مرتبط بالتقاليد البويهية ومقيّد بهذه العائلة. ذلك أن الخليفة أجبر على منح لقب أمير على كل فرد من أفراد العائلة التي اعتمدت توارث هذا اللقب فيما بعد. وتقاسم الأخوة البويهيون أراضي الامبراطورية الإسلامية التي استولوا عليها فيما بينهم فحكم معز الدولة العراق، وعماد الدولة ومن بعده عصد الدولة بلاد فارس، وركن الدولة حكم مقاطعة الري. وكانت

(1) المصدر نفسه الجزء الخامس صفحة 351

(2) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. 6 أجزاء حيدرآباد، دائرة

المعارف العثمانية، 1357 هـ الجزء السادس صفحة 330

(3) ابن مسكويه، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء السادس صفحة 85

الروابط المتماسكة للعائلة البويهية هي التي مكنتهم من مواجهة أعدائهم بنجاح . فلقد كان مفروضاً في كل فرد من العائلة احترام الآخر وعدم التدخل بشؤونه وألا يشتبهى ملكه . وهناك مثالان واضحان على ذلك هما : وصية معز الدولة الأخيرة وهو على فراش الموت لولده بختيار باطاعة عمه ركن الدولة ، وبالسعي لمساعدة ابن عمه عصد الدولة الذي كان أكبر منه سناً وأعلى مرتبة :

« كان أبوه معز الدولة حين أيقن بالتلف وصّاه بطاعة ركن الدولة واستشارته في كل ما يعرض له من مهم وكذلك بطاعته لابن عمه لأنه أسن منه وأقوم بالسياسة » (1) .

والمثل الثاني هو غضب ركن الدولة عند سماعه ان ولده كان يخطط لانتزاع بغداد من بختيار وعدم موافقته على هذا المشروع ولكن ، مع تقادم الزمن ، تراخت روابط تلك العائلة وثارت الحروب بين الاخوة فأدى ذلك الى سقوط البويهيين وبقاء الخلافة التي كان عليها ان تواجه خطراً جديداً وهو السلاجقة . (2)

(1) اس مسكويه ، تجارب الأمم ، الجزء الخامس صفحة 234 .

(2) إن الغاية الأساسية من هذه الدراسة ليست تاريخ البويهيين السياسي ، بل تطور مؤسسة معينة هي السلطة القصائية وبالنسبة للبويهيين راجع

John Donahue, The Development of Political and Social Institutions in Iraq under the Buwayhids, 334—403 H.: The Fall and Rise of the Caliphate. Thesis Harvard University, 1966.

Malizullah Kibir, The Buwayhid Dynasty of Baghdad (334 946— 447 1055). Calcutta, Iran Society, 1964 .

Heribert Busse, Chalif und Groskonig : die Buyiden in Iraq (945—1055). Beirut. 1969.

وفيما يلي صورة وصفية مقتضبة للحكم البويهي في بغداد :

معز الدولة ، 334-56 هجرية

عندما دخل معز الدولة بغداد كانت الحكومة المركزية بحالة انهيار. ولم يكن الخليفة هو القوة المسيطرة في الامبراطورية، وكانت سلطته موضع نزاع بين قادة الجيش. فكما رأينا، وقبيل دخول أحمد بن بويه بغداد، خلع طوزون، القائد التركي، الخليفة المتقي لصالح المستكفي بالله. ولقد حاول المستكفي أن يَحُطَّ من قوة طوزون بالتحالف مع البويهيين وأعلى من شأن بَجْكَم⁽¹⁾. ولقد أساء مؤرخو القرون الوسطى تفسير هذه الخطوة السياسية فاعتبروها خطوة دينية متهمين المستكفي بالتعاطف مع الشيعة لأنه انتحل صفة إمام الحق⁽²⁾، ولأنه كسا ابن شيرزاد⁽³⁾ بالرداء الأبيض لون الأئمة الزيدية بدلاً من اللون الأسود الخاص بالعباسيين، كما وانه شرع في إعادة بناء جامع براثا الشيعي.

ولكن ما ان ظهر احمد بن بويه القوي على المسرح، لم يعد بمقدور المستكفي ممارسة أية سياسة مستقلة ولجأ الى الهرب والاختباء. ولم يظهر الا بعد ان وعده معز الدولة بالامان على حياته وعلى حياة كاتبه، أبو أحمد الفضل بن عبد الرحمن الشيرازي وزوجته علام وأبو عبد الله ابن أم موسى وحاجبه أحمد بن خاقان وقاضي القضاة أبو صائب عتبة بن عبيد الله⁽⁴⁾. وهو

(1) الصولي، الرسائل، صفحة 136، 192، 198.

(2) Ibn Miskawayh, *The Eclipse of the Abbasid Caliphate*, translated by Amedroz and Margoliouth. 4 vols. Oxford, Blackwell, 1921, pp 86—7.

(3) عام 334 هجرية أصبح ابن شيرزاد أمير الأمراء وقائد الجيش التركي بعد وفاة طوزون. راجع ابن مسكويه، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الثاني صفحة 81 — 83.

(4) ابن مسكويه، تجارب الأمم، الجزء الثاني صفحة 88.

الاسم الاهم بالنسبة لموضوعنا - الا ان معز الدولة حلع المستكنى بالله قبل
نهاية تلك الهمة ووضع مكانه المطيع لله⁽¹⁾، اد ان معز الدولة أدرك حقاً ان
ميل المستكنى للتشيع لم يكن الا واحده هدفها احتداد الجود الديلمية الى
جانبه .

وفي التامس من حمادي الثاني 334 هجرية، اصح المطيع خليفة
ونقي حتى عام 363 هجرية حين خلعه القائد التركي سكتكين ويكص
استمرار حكم هذا الخليفة مدة طويلة في كونه طيعاً فكان مسجماً مع لقبه،
اد كان يكتفي بتناول مرتبه السوي كأى موطط حكومي دون ان يتدخل في
شؤون الدولة ومع ذلك يبدو ان المطيع حاول في البداية التدخل وزرع
الفتنة ما بين الاحزاب ليبسط هيمنته لكن خطته انتهت بالفشل النام . وكان
وزير الخليفة، ابن سيرزاد قد تلقى تعليمات لجمع سكان بغداد ودعم ناصر
الدولة الحمداني، فما كان من معز الدولة الا ان انزل الهزيمة بناصر الدولة
وأُخْرِجَ المطيع لله في عُنْكَرَا . وقد تعمد معز الدولة هذا الاعداد لاضفاء
الصفة الشرعية على حركته وجعله المؤرر الاكبر للخلافة⁽²⁾ . والجدير
بالذكر ان ابن سيرزاد كان على وشك ان يصح امير امراء بعد وفاة طوزون
عام 334 هجرية حين دخل أحمد بن بويه بغداد وقلب الموازين . وعين معز
الدولة ابن سيرزاد مشرفاً على الخراج على أمل جذبته الى جانبه، لكنه
سرعان ما ثار ؛

« واستعان ابن سيرزاد بالعامه والعيارين من بغداد على ضرب
معز الدولة والديلم »⁽³⁾ .

(1) ابن الجوزي ، المتكظم ، الجزء السادس صفحة 343

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء السادس . 89 - 91 وابن
الجوزي ، المتكظم ، الجزء السادس صفحة 349 - 350 .

(3) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء السادس صفحة 91 .

في البدء كانت التوقعات بربح المعركة من جانب معز الدولة ضئيلة، لأنه بالإضافة إلى مواجهة ناصر الدولة كان عليه أن يقمع التمرد الذي ساد بين الجنود الديلميين الذين كانوا يطالبون بمزيد من الأموال. وكان الحل الوحيد الممكن في هذه الحالة توريع « الإقطاع » للضباط كجزء من مرتباتهم⁽¹⁾. والأراضي التي كان يزعم معز الدولة توزيعها أخذت من الأشخاص الذين تواروا عند دخول معز الدولة إلى بغداد وصودرت أيضاً من النبلاء والخليفة .

ربح معز الدولة الحرب وكان عليه أن يذكر أن وجود الخليفة معه أسهم ولو جزئياً في انتصاره، فمعز الدولة لم يكن الا واحداً من هؤلاء المتنافسين العديدين الطامحين للإمارة . وربما كان ذلك سبباً رئيسياً لاحتفاظ البويهيين بمنصب الخلافة بغية إضفاء الصفة الشرعية على غزواتهم . مما حدا بمعز الدولة أخذ المطيع لله في حربه ضد ناصر الدولة وكذلك أخذه معه في حملته ضد البريديين في البصرة⁽²⁾ .

وبعد أن تمكن معز الدولة من ضبط الوضع لصالحه، ألزم الخليفة بأن يتعهد أن يقف إلى جانبه، ولم يطلق سراحه الا بعد ادائه اليمين :

« لما اجتمع لمعز الدولة أمر بغداد في هذه السنة (٣٣٥) زاد التوثق من أمير المؤمنين المطيع لله فاستحلفه بيمين عظيمة الا يتغيب عن معز الدولة ولا يبغيه سوءاً ولا يمالئ له عدواً، فلما حلف ازال عنه التوكيل وعاد إلى دار الخلافة »⁽³⁾.

بالرغم من أن معز الدولة كان طليق اليدين بصفته أمير الأمراء، كان

؛

-
- (1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 100 كانت هذه الطريقة ملائمة آنذاك ، إلا أنها أدت إلى عواقب مالية وخيمة كما سيتضح لنا .
- (2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 115 .
- (3) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الخامس ، صفحة 105

عليه مواجهة عدوين عجز عن اخضاعهما : عمران بن شاهين الخارج على القانون والذي التحأ إلى المستنقعات جنوب العراق والمعروفة بالطائح حيث أعلن استقلاله، وكذلك ثار القرامطة في البحرين. ولم يستطع معز الدولة القضاء على هذين العدوين فبقيا يناوئان ابنه عر الدولة.

أما بشأن الإدارة ، فلقد عيّن معز الدولة أبو جعفر الصيمري كاتباً له بعد وفاة ابن شيرزاد ففي الفترة الممتدة ما بين 335 و 345 هجرية، لم يكن للخليفة ولا لأمير الأمراء وزير، والمرجح أن معز الدولة كان يمهد السيل للتغيير في الأدوار. وتدرجياً أخذ مركز أمير الأمراء يقوى شيئاً فشيئاً وكذلك منصب كاتبه وعام 345 هجرية اكتسب المهلبى كاتب الأمير نفوذاً كافياً ليقلد الوزارة (1).

حاول المهلبى جاهداً ارساء أسس مالية سليمة، لكن الجيش أحبط تلك الجهود بمطالبته المستمرة بالمزيد من المال وكان معز الدولة متحمساً لإرضاء الجيش فتابع سياسته الهدامة بإعطاء الإقطاع لضباطه واصبحت مقاطعات واسط والبصرة وأهواز في يد الضباط الذين كان بإمكانهم جباية الخراج بينما مرتباتهم الشهرية تصلهم بانتظام. وتحول العديد من الضباط إلى ملاكين وبقوا في إقطاعاتهم مدة ثلاث سنوات دون أن يعودوا إلى ثكناتهم في بغداد ! ولعب هؤلاء الضباط دور التجار وأخذوا يرسلون منتوجاتهم من منطقة إلى أخرى دون دفع الرسوم الجمركية المترتبة ، غير آبهين بالحكام وبالجباة في تلك المناطق (2)، وأدت هذه السياسة إلى انهيار النظام المالي بأكمله.

حين توفي معز الدولة سنة 356 هجرية، كان قد ضمن الولاء لابنه بختيار ليخلفه في الإمارة ولكنه ترك له عبء أخطائه .

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 173

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 199 .

عز الدولة بختيار 356 - 367 هجرية

كان على بختيار مواجهة جيش منقسم بحدّة بين الأتراك والديلميين ، وكان الديلميون قد تمردوا في عهد معز الدولة بقيادة روزبهان يدعمه شقيقاه بُلاكا في شيراز وأصفر في الأهواز (1) . واضطر معز الدولة أن يعتمد على الجنود الأتراك لدحر القوات الديلمية . ومنذ ذلك الحين أحرز سبكتكين ، قائد الجنود الأتراك ، قوة عظيمة .

إلى جانب متاعب الجيش ، كان على عز الدولة مواجهة الأزمة المالية . والمشكلتان حالتا دون إقدام عز الدولة على الحملات المكلفة واضطرتاه لعقد صلح مؤقت مع أعدائه : عمران بن شاهين وابو تغلب الحمداني (2) . بعدها باشر بتأمين موارد مالية للخزينة ، ولكن الطريقة التي اتبعها تحولت الى كارثة ، إذ أن عز الدولة اقتطع الأموال من الضباط الديلميين فتمردوا عليه - ووجد عز الدولة نفسه تحت رحمتهم وأرغم على رفع رتبهم ومرتباتهم ! ولم يلبث الجنود الأتراك أن طالبوا بنفس الإمتيازات فصدّهم عز الدولة فارتكب هفوة خطيرة إذ أن الجيش أنقسم إلى فريقين ، ونقم الجنود الأتراك على عز الدولة .

وبفشل بختيار تأمين الأموال اللازمة من الضباط ، عرّض منصب الوزارة للمزايد الأكبر (3) . ومن الطبيعي أن تؤدي هذه السياسة إلى إنهيار مؤسسة الوزارة التي تقوم على اختيار أصحاب الخبرة والاختصاصات وتنفيذ مهام محددة .

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 163 ، 166 ، 173 .

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 250

(3) وفي عهد عز الدولة فتح منصب قاضي القضاة لمن يدفع المبلغ الأكبر . وسيحت هذا الموضوع في القسم الثاني من هذا الكتاب ، ولقد آتينا على ذكره ها لإظهار تطورات السلك القضائي والتي هي شبيهة بتطورات مركز الوزارة .

وظهر على المسرح متنافسان على الوزارة هما أبو الفضل وأبو الفرج وكلاهما كانا قد عيّنا كتاباً من قبل معز الدولة وابقاهما بختيار في الحكم، إلا أنهما طمحا في منصب الوزارة. وللوصول إلى الهدف، اتصل أبو الفضل بشيرزاد بن سرخاب وهو من مقربي عز الدولة. ووعد شيرزاد كما وعد عز الدولة أن يهبهما مبلغاً من المال مقابل تعيينه وزيراً وكان جواب عز الدولة « إذا أثبت جدارتك في إرصاء الجيش وانجاز الأمور الأخرى الملقاة على عاتقك، فإن منصب الوزارة سيكون نصيبك »⁽¹⁾.

وللوصول إلى هدفه ، باشر أبو الفضل بتغريم البلدان الأكثر ثراء وجمع الخراج. في هذا الوقت، كان أبو الفرج بن فسانجاس، الكاتب الثاني، على رأس جيش يحارب القرامطة في عُمان، ولكن ما أن بلغه أمر أبي الفضل حتى أوكل أمر الجيش لقائد آخر وسارع عائداً إلى بغداد. واتصل بعز الدولة ووعدته بمبلغ من المال يفوق ما سيدفعه أبو الفضل. ولما لم يعره أمير الأمراء اهتماماً، أخذ يبحث عن حلفاء يشدون أزره ووجد صديقاً في سبكتكين قائد الجيوش التركية. وباشر الإثنين معاً بالعمل على تشويه سمعة شيرزاد بن سرخاب لدى عز الدولة الذي وافق أخيراً على تعيين أبو الفرج وزيراً⁽²⁾. ولم يستطع أبو الفرج أن يبرّ نوعده اذ أنه لما حاول أن يجمع الضرائب مقتفياً في ذلك أسلوب أبو الفضل، اكتشف أن سلفه لم يبق له غير اليسير للجباية وسرعان وما أعيد أبو الفضل إلى منصبه⁽³⁾.

أدى بيع المناصب الحكومية إلى الفوضى العامة، وشهدت بغداد

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) ، الجزء الثاني صفحة 251

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 257 - 260 .

(3) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 269 ، 284

التوحي ، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة . بيروت ، 1971 ، الجزء الأول صفحة

216 والجزء الثاني صفحة 387

مؤامرات عديدة خلال الفترة الممتدة بين 358 و 360 هجرية. دُبرّت المؤامرة الأولى من قبل مجموعة صممت على إقصاء المطيع لله واستبداله بمحمد ابن الخليفة المستكفي بالله الذي كان يعيش في مصر تحت حماية كافور الإخشيدي. وفي البدء انضم سبكتكين إلى المتآمرين لكنه ما لبث ان انسحب (1). ولم يذكر المؤرخون الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انسحابه، بل أفادوا أن سبكتكين غير رأيه حين اكتشف هوية الخليفة الذي سيخلف المطيع لله.

المؤامرة الثانية قادها شرزاد بن سرخاب بهدف الإطاحة بسبكتكين ، ولكن المؤامرة فشلت في شق وحدة الجنود الاتراك كما كان مخططاً وهرب شرزاد إلى الأهواز (2).

المؤامرة الثالثة دبرها سبكتكين بمساندة ابي قرّة وكان حديث النعمة وادت الى اسقاط ابي الفرج بن فسانجاس، حليف سبكتكين السابق (3).

وأخيراً دبر أبو الفضل مؤامرة ضد سبكتكين وبموافقة عز الدولة الا أنها فشلت وانتهت بانهيأ أبو الفضل ومسارة عز الدولة إلى طلب الصلح (4).

مما لا شك فيه ؛ ان المؤامرات كانت استمرت لو لم تتعرض بغداد لخطر خارجي كبير. فالغارات البيزنطية على شمال العراق نجحت في انتزاع ديار بكر وديار ربيعة من أيدي المسلمين (5). وثار البغداديون الذين

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 264 .

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 273

(3) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 286 - 287 .

(4) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 313 .

(5) الامبراطور البيزنطي الذي أمر بالهجوم عام 361 كان أرمانوس وقائد الحيتس البيزنطي بقفور Nicophorus الذي أصبح امبراطوراً فيما بعد .

استضافوا اللاجئين المسلمين، وهاجموا قصر المطيع لله مطالبينه باعلان الجهاد ضد الكفرة. وبعث المطيع برسالة إلى عز الدولة الذي كان يقوم برحلة صيد طالباً منه قيادة جيش لمواجهة البيزنطيين (1). لكن هذا الأخير فضل أن يترك هذه المهمة لسبكتكين. ولما كان سبكتكين منغمساً في الشؤون السياسية، لم ترق له فكرة ترك بغداد وعمد إلى الدعوة إلى الحرب دون اجراء اية استعدادات لمغادرة العاصمة. وسرعان ما شرع هؤلاء المجندون إلى الاقتتال فيما بينهم منقسمين بين سنة وشيعة. وكان ذلك الاقتتال من أشرس ما عرفته بغداد وعُرف باسم فتنة عام 361 هجرية. وبالرغم من الخلفية الدينية لهذه الفتنة - إلا انها كانت تعبر على الصراع السياسي القائم ما بين أمير الأمراء والخليفة. فالبويهيون الشيعيون حصلوا على دعم الديلميين وشيعة بغداد، بينما وقف الجيش التركي والسنة إلى جانب الخليفة.

وبلغ النزاع ذروته عندما أمر أبو الفضل بحرق الكرخ، وهو الحي الشيعي في بغداد حيث توقفت كافة الأعمال والمهن نتيجة الدمار الذي أصاب التجار. واحتج نقيب الشيعة، أبو أحمد الموسوي وكانت النتيجة أنه أقصى عن منصبه (2) لكن الفتنة استشرت واتسمت بالخطورة الشديدة فاستوجبت معاقبة مرتكبي الجرائم، فطرد أبو الفضل وسممه شيعي فيما بعد. وخلفه في منصب الوزارة ابن بقية، أحد النفعيين النافذين (3).

استمرت آثار الفتنة حتى نهاية إمارة عز الدولة وكانت سبباً كافياً

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 326 .

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 331 .

(3) كان ابن بقية مسؤولاً عن مطبخ عر الدولة ، وأصبح من مقربي أمير الأمراء بحيث عين وزيراً

ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 340

لاسقاطه لأنه أصر على مواصلة دعمه للدبلوماسيين ضد الاتراك، فاستولى سبكتكين الساخط على بغداد وأمر بتنازل المطيع لله لصالح ابنه الطائع لله . أما التفسير الرسمي لذلك التنازل فهو أن المطيع لله لم يعد قادراً على تدبير شؤون الحكم من جراء شلل أصابه وبقي يشكو منه عدة سنوات . وفي الواقع ، خلع سبكتكين المطيع لله لأنه بدلاً من دعم الثوار الاتراك ، هرب إلى معسكر الدبلوماسيين . وانعم الخليفة الطائع على سبكتكين وخلع عليه عباءة النبي وعينه أمير أمراء ومنحه لقب ناصر الدولة ، وتوفي سبكتكين بعد شهر من ذلك (1) .

وهكذا تميز حكم عز الدولة بسلسلة من الأخطاء المميتة فهو ألبّ ضده العناصر التركية داخل الجيش ، وأغضب الخليفة عندما طلب منه مالا لشن حرب الجهاد عام 361 هجرة ، وطرح منصب الوزارة للبيع مما أدى به للإلحطاط ، وكان همه الوحيد جمع الأموال بصرف النظر عن الوسائل المتبعة لجمعه . وكان عضد الدولة ابن ركن الدولة وحاكم بلاد فارس ، يراقب الإدارة الفاسدة في العراق ، ويعتبر نفسه أكثر أهلية للمنصب من ابن عمه عز الدولة ، إلا أنه اتبع ، بدهاء ، سياسة ترك عز الدولة يواجه قدرة المحتوم ، وأهمل في البدء رسائل هذا الأخير الذي كان يطالبه بالتدخل السريع .

بلغت الأمور ذروتها عندما وقع صدام بين الدبلوماسيين والاتراك . ففي عام 363 هجرية توفي سبكتكين (2) ، ولكن الجيش التركي بقي موحداً وعين ألبتكين قائداً جديداً له ، فأرسل عز الدولة بطلب المساعدة السريعة من ركن الدولة وعضد الدولة . فطلب ركن الدولة من ابنه أن يهب لمساعدة عز الدولة ، فجاء عضد الدولة إلى بغداد وهزم الجيش التركي وأعلن نفسه أمير

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 358 .

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء السادس صفحة 334 . وفي هذا العام أيضاً توفي الخليفة المطيع لله .

أمراء مكان عز الدولة (1). وتوسط ركن الدولة لصالح ابن أخيه عز الدولة لأنه بقي محافظاً على قدسية الروابط العائلية في الأولوية والأقدمية وطلب من ابنه الانسحاب فوراً من العراق لأنه أدرك العواقب الوخيمة التي قد تترتب من سابقة كهذه، إذ إن البويهيين بقوا أمناء، حتى ذلك الوقت، على النظام العائلي حيث يحترم أحدهم ممتلكات الآخر وحيث حكم الأكبر سناً غير قابل للنقاش. وقد أظهرت حركة عضد الدولة المتمردة، أن المستقل سيشهد حروباً بين أفراد العائلة الواحدة من شأنها تدمير البويهيين. وانتهت محاولات ركن الدولة لدرء هذا الخطر بوفاته، إذ إن عضد الدولة عاد إلى العراق وربح معركة سامراء ضد عز الدولة، عام 367 هجرية، واعتقل هذا الأخير وقتل بناء على أوامر عضد الدولة (2).

عضد الدولة 367 - 372 هجرية

حالما استقر عضد الدولة في بغداد ورتب شؤونه مع الخليفة - وجه اهتمامه نحو أعداء البويهيين الدائمين بادئاً بمحاربة أبي تغلب الحمداني الذي لجأ إلى مناطق البيزنطيين بعد هزيمته. ومن ثم حاول أبو تغلب دخول شمالي سورية ولكنه قتل على يد شيخ قبيلة محلية عام 369 هجرية (3). وهاجم عضد الدولة قبيلة بني شيبان وهي قبيلة عربية تعودت الاغارة وسلب الغنائم من المناطق المجاورة للعاصمة، فهزمها (4). وبرز عدو قوي وصعب المراس وهو عمران بن شاهين وكان خارجاً على القانون وقد لجأ إلى منطقة البطائح وقد فشلت جميع المحاولات لإلقاء القبض عليه. وتوفي عمران عام

(1) ابن مسكويه، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 370.

(2) ابن مسكويه، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 380-381.

(3) ابن مسكويه، تجارب الأمم (مترجم) الجزء الثاني صفحة 401-404.

(4) المصدر نفسه، الجزء الثاني صفحة 398.

369 هجرية وخلفه ابنه حسن الذي اتبع سياسة والده، ولما وجد عضد الدولة نفسه عاجزاً عن إلحاق الهزيمة بالإبن عقد معه صلحاً عام 370 هجرية (1).

ظهرت قوة عضد الدولة بوضوح في بغداد لانه تمكن من تركيز الإدارات وحصرها بين يديه ولم يكن بمقدور الخليفة إلا الاستجابة لطلباته، وقل مرغماً أن يظهر اسم عضد الدولة بعد اسمه مباشرة في خطبة الجمعة، وأن تقرر له الطبول عند باب قصره خمس مرات يومياً وقت الصلاة، وكان هذا الامتياز حكراً على الخليفة وحده حتى ذلك التاريخ (2). وبالإضافة قُدم علماً إلى عضد الدولة، الأول يخوله أن يترأس جيوش الخليفة العباسي، والثاني يجعله رئيساً على الادارة المالية. وبهذه الطريقة - أضاف عضد الدولة وظائفاً جديدة إلى إمارة الأمراء التي كانت مهامها عسكرية حتى ذلك الحين.

كان هدف عضد الدولة تثبيت حكم البويهيين في العراق بصورة دائمة، فكافح لجعل بغداد مركز الامبراطورية البويهية للمساواة بين الامبراطوريتين العباسية والبويهية وقرر الإقامة الدائمة في العاصمة محاولاً ترسيخ مركز البويهيين فيها. وخلال فترة حكمه القصيرة نجحت مساعيه إلى حد كبير ولسوء الحظ فإن من خلفه لم يشاطره هذه النظرة وبدأ حكم البويهيين بالتقهقر بعد وفاته (3).

(1) المصدر نفسه ، الجزء الثاني صفحة 409 .

(2) سبط بن الجوزي (مخطوطة - المتحف البريطاني) الجزء الثاني صفحة 175 اس مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء السادس صفحة 396 :

«ونفذت به الكتب إليهم ورسم أن يصرب على بابه بالديادب على أوقات الصلوات وهذا الأمران من الأمور التي بلغها عضد الدولة واختص بها دون من مضى من الملوك على قديم الأيام وحديثها» .

(3) لى يأتي هذا البحث على مناقشة إنجازات عضد الدولة الإدارية لأنها غير ضرورية للموضوع المطروح .

صَمَصَام الدولة 372 - 376 هجرية

شرف الدولة 376 - 379 هجرية

فور وفاة عضد الدولة شب النزاع بين ولديه صمصام الدولة وشرف الدولة، وصادف ان الابن الأكبر شرف الدولة كان في كرمان حين علم بوفاة والده. ولما كان الابن الأصغر صمصام يطمح لتبوء منصب أبيه، كتم خبر وفاة والده الى ما بعد الحصول على لقب أمير الأمراء من قبل الخليفة الطائع (1)

وباشر ابو الفوارس الملقب بشرف الدولة هجومه لانتزاع القسم الشرقي من الأمبراطورية من أيدي شقيقه صمصام واستولى على شيراز. ولم يكن حكم صمصام الدولة قوياً بما فيه الكفاية في العراق لمواجهة شرف الدولة فالأتراك في الجيش متمردون ويطالبون بمرتبات أعلى، وعبد العزيز بن يوسف، كاتب عضد الدولة يتآمر بهدف الإطاحة بصمصام الدولة وتنصيب بهاء الدولة مكانه (2). وأخيراً اندلعت ثورة بقيادة رئيس قبيلة كردية يدعى باد الذي انتزع ديار بكر من صمصام الدولة، ولم يستطع البويهيون استرجاعها فيما بعد (3).

حالما استولى شرف الدولة على شيراز بدأ بعقد سلسلة تحالفات

(1) أبو شجاع الروذراوري، الذيل، القاهرة، فرج الله الكردي، 1914-1918 صفحة ٧٩ وفيها وصف للتنصيب.

«وفيها (سنة 372) ركب صمصام الدولة إلى دار الخلافة وحلح عليه الخلع السبع والعمّة السوداء وسور وطوق وتوج وعقد له لواءان وحمل على فرس بمركب ذهب وقيد بين يديه مثله وقرىء عهده بتقليده الأمور فيما بلغت الدعوة من جميع الممالك وعاد إلى داره وجددت له البيعة وأطلق رسومها وأقيمت الدعوة وعيرت السكة».

(2) الرذراوري، الذيل، صفحة 96-97 و 104.

(3) المصدر نفسه صفحة 84-87.

تهدف الى تضيق الخناق على صمصام . واضطر هذا الأخير مواجهة القرامطة الذين كانوا قد عقدوا اتفاقاً مع شرف الدولة . وفي البدء استطاع صمصام دحرهم ⁽¹⁾ ، إلا أنه نظراً لمشاكل داخلية أخرى لم يقوَ على الصمود طويلاً واضطر لعقد صلح معهم ، ثم قدم الطاعة لشرف الدولة معترفاً بزعامته وبكونه أمير الأمراء . وتظاهر شرف الدولة بقبول استسلام صمصام غير أنه ما لبث أن دخل بغداد . وبصح قادة الجيش صمصام بالانسحاب إلى عُكبرا وتجميع جيشه ثم انتظار دخول شرف الدولة بغداد ومهاجمته ، إلا أن صمصام رفض الاقتراح وسلم نفسه لأخيه .

حكم شرف الدولة في بغداد مدة عامين ثار خلالها الجيش عدة مرات وأمر شرف الدولة بكف بصر صمصام الذي كان سجيناً ، إلا أن شرف الدولة توفي قبل تنفيذ الأمر ، وبالرغم من ذلك أعمي صمصام ، إلا أن بعض بصره بقي سليماً ⁽²⁾ .

بهاء الدولة ، 379 - 403 هجرية

بعد وفاة شرف الدولة أصبح أبو النصر ، أخ صمصام وشرف الدولة ، أمير أمراء واتخذ لقب بهاء الدولة . ولم يكن بهاء الدولة في وضع يُحسد عليه لأنه كان محاطاً بالأعداء من كل جانب ، والقوة البويهية كانت قد أصبحت منهارة وعاجزة عن مجابهة الأحداث . فالنزاع بين شقيقيه شرف وصمصام أطلق العنان للسلاطات الحاكمة الأخرى كي تستعيد قوتها وتعلن استقلالها في مقاطعاتها . وقد سبق وذكرنا استقلال ديار بكر بقيادة باد ، وكذلك استقل

(1) المصدر نفسه صفحة 109 — 111 . وابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 126 — 127 .

(2) الرذراوري ، الذيل صفحة 149 — 150

الحمدانيون في شمال سورية وعرب بني عُقيل (1). أفادت كل هذه السلالات الحاكمة من الوضع المتردي ووجد بهاء الدولة نفسه محاصراً من كل الجهات.

وفي هذه الأثناء ، استقل صمصام ببلاد فارس وقرر بهاء الدولة محاربته ، فترك بغداد واتجه نحو شيراز. وكانت هذه الخطوة مع كل التقديرات الخاطئة التي سبقتها من قبل الأمراء البويهيين قاضية على مصيرهم ، ولم يبق هناك أي أمل في استعادة سيادتهم. ومع أن بهاء الدولة خلع الطائع لله لصالح القادر بالله عام 381 هجرية ، لم يعد الخليفة الجديد تحت إشراف البويهيين المباشر بما أن بهاء الدولة اختار شيراز مركزاً لسلطته ، وأهمل بغداد. وكان عضد الدولة قد تنبه فيما مضى لهذا الخطر ومن أجل ذلك بقي في بغداد. وبذا مكن بهاء الدولة الخليفة من التحرر ومن استعادة مكانته ومركزه كما سيتضح لنا.

ترك بهاء الدولة بغداد عام 383 هجرية وعيّن نواباً عنه! وسرعان ما عمت الفوضى وبدأت الأحزاب المتناحرة بالاعتقال فاضطر بهاء الدولة لإرسال القائد الديلمي استاد هرمز إلى بغداد لإعادة الأمن . وكان استاد هرمز قائد جيوش صمصام الدولة إلا أنه وبعد موت هذا الأخير عرض خدماته على بهاء الدولة ومنح لقب عميد الجيوش (2). وتمكن أستاذ هرمز من إعادة الأمن إلى العاصمة من جراء سياسته الحازمة ومواقفه العادلة تجاه السنة والشيعة معاً ولم يستطع أحد الحزبين اتهمه بالتحيز لجهة ضد جهة أخرى وعاقب المتمردين من السنة والشيعة ، فإذا حُكم على سني بالقتل غرقاً فإنه

(1) المصدر نفسه ، صفحة 174 - 176 وسو عقيل قبيلة استوطنت منطقة الحريرة بجوار الحمدانيين

(2) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ 12 مجلداً بيروت ، دار صادر ، 1966 ، الجزء التاسع صفحة 224-225 .

كان يضع جانبه شيعياً يطبق عليه الحكم ذاته (1) :

خلفاء بهاء الدولة في بغداد ، 403 - 447 هجرية

عندما خلف سلطان الدولة والده بهاء الدولة ، اختار البقاء في شيراز متبعاً سياسة والده ، وعيّن فخر الملك نائباً عنه في بغداد . وعجز هذا الأخير عن السيطرة على « المدبرين للدولة » ، وهم عصابة عسكرية استطاعت أن تسيطر على العاصمة بغداد وتدير شؤونها فاستولى المدبرون للدولة على أموال فخر الملك ثم قتلوه الا ان ابن سهلان وهو النائب الجديد الذي عينه سلطان الدولة على العراق ، استطاع أن يسيطر على الوضع وقمع تحركات السنة والشيعية متبعاً طريقة استاد هرمز . ثم طلب من الجنود الديلميين محاصرة الكرخ وباب البصرة وهما احياء الشيعة والسنة . الا أن الجنود استغلوا الوضع وارتكبوا تجاوزات إلى حد أثار العامة التي طلبت من سلطان الدولة اقضاء ابن سهلان .

في غضون ذلك ، كان سلطان الدولة قد انتزع بلاد فارس من اخيه ابي الفوارس ، وأعطاه في المقابل كرمان ، وأقرّ الخليفة بهذا الوضع عام ٤٠٩ هجرية (2) . وفور تأمين بلاد فارس توجه سلطان الدولة إلى بغداد وما أن وصلها حتى ثار الجيش التركي وعيّن أخاه الأصغر مشرف الدولة أميراً فعاد سلطان الدولة إلى فارس وشن من هناك حرباً ضد ذلك الأخ ، لكنه توفي عام 415 هجرية ، وبعد وفاته بعام واحد توفي مشرف الدولة عام 416 هجرية .

بعد وفاة مشرف الدولة انقسم الجيش على نفسه متردداً ما بين اختيار جلال الدولة ابن بهاء الدولة وبين أبو كاليجار ابن سلطان الدولة ، فاختار

(1) المصدر نفسه ، الجزء التاسع صفحة 224

(2) ابن الجوزي ، المنتظم الجزء السابع صفحة 292 - 293 .

الجيش جلال الدولة ثم عيّن أبو كاليجار طالباً من الخليفة أن يصفى الصبغة القانونية على أمير الأمراء في كل مرة، لكن الخليفة رفض الاعتراف بأي منهما قبل أن يستقر رأي الجيش نهائياً. وأخيراً وبعد أن استقرت أوضاع جلال الدولة في فارس قدم الى بغداد ليصبح أمير أمراء⁽¹⁾.

جلال الدولة 418 - 435 هجرية

عندما أصبح جلال الدولة أمير أمراء وجد نفسه تحت رحمة الجند الأتراك، وكلما حاول الوقوف في وجههم أخرجوه من قصره وارغموه على الوقوف تحت الشمس عدة ساعات الى أن يخضع لمطالبهم وخوفاً من الموت على ايديهم هرب جلال الدولة من قصره متنكراً بزي امرأة ولجأ إلى منزل نقيب الشيعة الشريف المرتضى.

بعد وفاة جلال الدولة عام 435 هجرية، أصبح أبو كاليجار امير أمراء (436 - 330 هجرية) ، وأدرك على الفور إلى أي درجة من الضعف والتلاشي بلغت الأمباطورية البويهية فتحالف مع تغرلبيك عام 439 هجرية⁽²⁾. وتبين أن المعاهدة كانت لفترة قصيرة اذ انه عندما حلف ابو كاليجار انه الملك الرحيم عام 440 هجرية، لم يتردد تغرلبيك الذي كان مسيطراً على الأجزاء الشرقية من الامباطورية من دخول بغداد عام 447 هجرية وانهاء الحكم البويهي .

الإمارة والخلافة

قل مجيء البويهيين كانت الخلافة تعاني انحطاطاً سياسياً، وكان

(1) اس الحوري ، المنتظم ، الجزء التامس صفحة 39 - 31

(2) اس الأتير ، الكامل ، الجزء التاسع صفحة 36

المقتدر بالله أداة طيعة في أيدي البروقراطيين وقادة الجيش ولم يكن باستطاعة أي حزب السيطرة بمفرده وتسلم الحكم في الامبراطورية الاسلامية، فالنزاعات الداخلية في بغداد أضعفت السلطة المركزية والأحزاب المتناحرة إلى حد بعيد وأي مصدر جديد للقوة كان عليه أن يأتي من الخارج. ولما دخل البويهيون إلى بغداد أحدثوا تغييرات في المؤسسات ومن أهم هذه التغييرات استحداث مركز الامارة، وسنبحث بشكل مقتضب تأثيره على الخلافة.

لما استحدث منصب أمير الأمراء عام 324 هجرية، كان في الأساس منصباً عسكرياً هدفه اضمحاء الصبغة القانونية من قبل الخليفة للامير الأقوى اذ ان الأمراء كانوا يتقاتلون فيما بينهم لاثهار تفوقهم. وبالرغم من وجود أمير أمراء استمر التنافس على الإمارة مما أنقذ مركز الخليفة اذ أنه كان يمالئ أميراً ضد الآخر. ولكن عندما ظهر البويهيون فاقت قوتهم جميع الأمراء الآخرين ودخلت الخلافة امتحانها الفعلي.

والتغيير البارز الذي حققه البويهيون هو توسيع مفهوم الإمارة لتشمل عدا عن الوظائف العسكرية، مهام ادارية أيضاً. ولم يحدث التغيير دفعة واحدة بل تدرج مرحلياً. بدأ معز الدولة بابدال وزير الخليفة بكاتب يعنى بشؤون الخليفة الخاصة، وأصبح الخليفة يتقاضى مرتباً كالآخرين ولم يعد بحاجة إلى وزير! والجدير بالذكر هنا أن وزير الخليفة كان قبل مجيء البويهيين في مركز ضعيف جداً وذلك لأن قادة الجيش والاداريين كانوا قد اعلنوا استقلاليتهم ورفضوا تقديم أي بيانات حسابية عن أموال الدولة للوزير⁽¹⁾.

(1) Dominique Sourdel, Le vizirr Abbaside de 749 a 936 (132 à 324 heg) 2 vols

Damas, 1959— 1960, v II: 668.

«اصطدم الوزير بالأمراء الذين كانوا يعرفون مصاعب الخليفة المالية وكانوا يفتعلون =

ولكن عندما جرد معز الدولة الخليفة من وريره، أحد على عاتقه معالجة جميع المشاكل التي كانت ملقاة على عاتق الوزير سابقاً. وبالواقع، كانت وظائف الإمارة، كما وصفها الماوردي، متشابهة تماماً لوظائف الوزير، إلا أن امتيازات الوزير كانت محدودة لأنه لم يكن محولاً بتعيين حلف له، ولا يمكنه الاستقالة أو الغاء إجراءات اتخذها الخليفة ⁽¹⁾ ولقد رأى مسكويه أن منصب أمير الأمراء ألغى فعلياً منصب الوزارة ⁽²⁾.

وفي أعقاب العقد الممتد بين 334 و 344 هجرية، حين كان لكل من أمير الأمراء والخليفة كاتب، قرر معز الدولة أن الوقت قد حان لتعيين كاتبه المهلي وزيراً عام 345 هجرية. وبدا فوض أمير الأمراء كاتبه الذي أصبح وزيراً بإدارة شؤون الأبراطورية.

وبالرغم من تعيين كاتب أمير الأمراء وزيراً بصورة رسمية فإنه لم يمارس عملياً كل وظائف الوزير أو صلاحياته التقليدية. ويبدو أن الوظيفة الوحيدة للوزير في عهد البويهيين كانت تأمين الموارد المالية. وهكذا لم يكن منصب وزير أمير الأمراء أحسن حالاً من منصب الوزير في عهد الخلفاء العباسيين المتأخرين. واعتاد معز الدولة إعطاء الإقطاعات لجنده كلما ثاروا وتمردوا مما أدى إلى استيلاء الجيش على مداخل السلطة. ولما وجد الوزراء أنفسهم في هذا الوضع غير المستقر بدأوا بتقديم الاغراءات إلى أمير الأمراء. فكان على الوزير شراء منصبه وفي الوقت ذاته وعد أمير الأمراء بمبالغ كبيرة. والوسيلة الوحيدة لجمع المال كانت إما بانتزاعه من الطبقة الأرستقراطية الثرية مما أدى إلى هرب العديد من التجار من بغداد إلى سورية

الأزمات كي يستفيدوا منها من جهة ومن جهة أخرى رفض حكام المناطق أن يدفعوا الضرائب المحتممة عليهم. ومنذ ذلك الوقت لم يعد الوزير يملك سلطة لتنفيذ سياسته بما أنه كان عاجزاً من جمع المال الكافي لإدارة الإمبراطورية».

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية. القاهرة، 1909 صفحة 38-39

(2) ابن مسكويه، تجارب الأمم. (طبعة القاهرة) الجزء الخامس صفحة 351.

ومصر، وإما باللجوء إلى تعذيب الوزير السابق حتى يعترف بالمخايبىء التي أودع فيها أمواله. فالأمراء البويهيون باستثناء عضد الدولة وظفوا سلسلة متعاقبة من الوزراء وكل منهم وعد بتأمين تروء سلفه للأمر! وغنى عن القول أن تلك الممارسات أدت الى كارثة والأشخاص الطالحن كانوا يتبوؤن المنصب لأنهم كانوا يعدون أمير الأمراء بدفع مبلغ من المال وحال تسلمهم الوزارة كانوا يسارعون إلى جمع المال وضمه إلى خزينتهم الخاصة في أقصر وقت ممكن (1)

ومع مجيء عضد الدولة أخذ الخناق يصيق حول الخليفة أكثر فأكثر، فعضد الدولة كان قادراً على اكتساب امسارات من الخليفة أكثر من أي أمير بويهي آخر. فمن الممكن جداً تقديم العلمين من قبل الخليفة المطيع لله أثناء مراسم فتحه من قبل بركوك، لكنه في الواقع يشير إلى التغييرات الآخذة بالحدوث في عهد البويهيين فاعطاء العلمين لعضد الدولة جعلاه نباعاً قائداً للحيس ورئيس الإدارة المالية (2). وبالإضافة إلى تقليده العلمين، وُضع إسم عضد الدولة جانب اسم الخليفة أثناء خطبة الجمعة، وهذه سابقة لم تحدث من قبل وظهر أيضاً إسم عضد الدولة على المسكوكات النقدية، وقرعت له الطبول خمس مرات يومياً، وهذان الامتيازان كانا حكراً على الخليفة.

وإذا كانت إدارة الامبراطورية الاسلامية وقيادة الجيوش قد انتزعتا من يد الخليفة، فما الذي بقي له من امتيازات خاصة ؟

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء السادس صفحة 185 - 187 ، عام 350 هجرية

(2) حفلة تنصيب عضد الدولة أمير أمراء ، وصفها بدقة هلال الصابي ، رسوم دار الخلافة بغداد ، مطبعة العابي ، 1964 ، صفحة 80-84 . أنظر أيضاً ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 87 .

أهم امتياز للخليفة تحت حكم البويهيين كان حق الخليفة بالاقرار الشرعي لأي حكم عسكرياً كان أم إدارياً، وهذا الامتياز كان جزءاً لا يتجزأ من الخلافة شكل شعريه البويهيون انهم غير قادرين على محوه. فكان على كل أمير أن يحصل على موافقة الخليفة قبل أن يصبح أميراً ، وبدون موافقته يبقى هذا الأمير أميراً كبقية الأمراء (1) صحيح أن البويهيين أجبروا الخليفة بإقرار اعمالهم ، ولكن عندما ضعفت قوتهم بقيت الخلافة المؤسسة الوحيدة التي لها حق اقرار الصفة الشرعية لمهام الدولة . وكان البويهيون بحاجة إلى موافقة الخليفة لكي يعترف العالم الإسلامي بإماراتهم المطلقة. كذلك كان الخليفة يقلد أمراء في المناطق المتاخمة للبويهيين كالحمدانيين مثلاً ، وكان يمسح ألقاباً ويوافق على المعاهدات. وعني عن القول أنه عندما كان البويهيون في أوجهم ، كان المطلوب هو توقيع الخليفة فقط بصرف النظر عن موافقته أو عدمها .

وبقي أمام الخليفة ميدان واحد يتصرف فيه كما يشاء وهو تعيين القضاة، خاصة في بغداد. وهناك أمثلة معينة تظهر رفض الخليفة منع منصب قاضي قضاة ممن لا يريد الموافقة عليهم (2). فالشرع الإسلامي كان مقيداً بالإسلام كدين إلى درجة مقاومة البويهيين ومنعهم من الإستيلاء على السلطة القضائية .

وبالمقارنة إلى ما كان يتمتع به الخليفة من إمتيازات، كان عاجزاً في الأمور التي كانت تتعلق بشخصه أو بتعيين خلف له فكل من بجكم وطوزون ومعز الدولة وسبكتكين وبهاء الدولة عزل خليفة، فكل مقاومة

(1) Roy Mottahedeh, *Loyalty and Leadership*, p. 18 «In exchange for the recognition offered by an emir, the Abbasid Caliph often sent a diploma investing the emir with the right to rule his territories»

(2) ستقدم أمثلة في القسم الثاني من الكتاب .

للبويهيين من قبل الخليفة مهما كانت صئيلة كانت تنتهي بعزله من قبل أمير الأمراء ، أو قائد الحيتس (1). وهكذا كان أمير الأمراء قادراً على اختيار الخليفة الذي يريد ، بينما الخليفة لم يكن في أي حال من الأحوال قادراً على اختيار أمير الأمراء ، بل كان دوره مقتصرًا على الاعتراف به . وتتضح درجة العجز التي وصل اليها الخليفة المطيع لله إلى بختيار عندما طلب منه هذا الأخير دفع نفقات حرب الجهاد ضد البيزنطيين ، وهو طلب وجده البغداديون في غاية الإذلال لخليفتهم

« الغرو يلزمني اذا كانت الدنيا في يدي وإليّ تدير الأموال والرجال وأما الآن وليس لي منها إلا القوت القاصر عن كفائي وهي في ايديكم وأيدي أصحاب الأطراف فما تنظر الأئمة فيه وإنما لكم في هذا الاسم الذي يخطب به على منابركم تسكنون به رعاياكم فإن أحببتهم أن اعتزل اعتزلت عن هذا المقدار أيضاً وتركتكم والأمر كله » (2).

هذه الرسالة لا تظهر درجة ضعف الخليفة أو عجزه فحسب ، بل قوته الوحيدة : الإقرار الشرعي . وكان الخليفة يعلم أن البويهيين سيواجهون متاعب جمة إن هم ازالوا الخلافة بهائياً وخاصة في العاصمة بغداد ذات الأغلبية السنية .

وهذا يقودنا إلى المنافسة ما بين السنة والشيعة . فالحرب من أجل السلطة بين البويهيين والخليفة اتخذ ابعاداً دينية ، وانقسمت الأحزاب حول هذين المحورين . فالبويهيون هم من الزيدية الشيعية والخلفاء العباسيون هم من السنة . وكان هذا الانقسام بارزاً في حوليات مؤرخي القرون الوسطى ،

Emile Tyan, *Institutions du droit public musulman*, V I: Le Califat. Paris, Recueil (1)

Sirey, 1954, pp 537—8

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم مصر ، فرج الله الكردي ، 1914 الحزء الخامس ص 307 - 308 .

ونجد المؤرخين يفسرون حادثة معينة بإرجاعها الى مضمونها الديني مغفلين ابعادها السياسية . ولقد أدرك البويهيون الخطر الناجم من إلغاء الخلافة وما يستتبع ذلك من معاداة السنة لهم . وكان السنة البغداديون يظهرون امتعاضهم كلما حاول أمير بويه أن يمهد السبيل للشيعه . فتعيين الشيعة في مناصب حكومية ، وسيادة نقابة الشيعة وقيادتها للحج ، والسماح بإداء شعائر الاحتفال في ذكرى عاشوراء وغديرهم بدءاً من عام 352 هجرية⁽¹⁾ ، كل هذه المظاهر لاقت مقاومة وردود فعل اتسمت بالعنف أحياناً من قبل السنة .

دام حكم المطيع لله تسعاً وعشرين عاماً ليس لأنه قوي ، بل لأنه حد نشاطه بحريمه⁽²⁾ . وكان ذلك في بداية حكم البويهيين . وقيل نهاية حكمهم كانوا ما زالوا قادرين على خلع الخليفة متى شاؤوا ، الا انهم فقدوا سلطتهم على العاصمة بغداد . ففي عام 381 هجرية خلع بهاء الدولة الخليفة الطائع لله ووضع القادر بالله مكانه ، الا أن هذا الأخير استطاع استعادة قوة الخلافة حين قرر بهاء الدولة جعل شيراز عاصمته بدلاً من بغداد ، كما أن الخليفة ارتكز على عناصر أخرى لتمكين مركزه ، ومنها استعانتة بالجيش التركي الذي كان يناوئ الديلميين ، ومنها انبعاث الحركة السنية التي وصلت ذروتها حين هاجم القادر بالله حركة المعتزلة والشيعة واعلانه وجوب التزام المذهب السني عام 408 هجرية :

« وفيها استناب القادر بالله المعتزلة والشيعة وغيرهما من أرباب المقالات المخالفة لما يعتقده من مذاهبهم ، ونهى من المناظرة في شيء منها ، ومن فعل ذلك نكل به وعوقب »⁽³⁾ .

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 15 - 16 عام 352 هـ . ويبدو أن هناك علاقة بين موت المهلبى وبدء هذه الإحتفالات ، إذ أن المهلبى كان سنياً وكان يمنع التظاهر خلال هذه الأعياد .

(2) ابن الأثير ، الكامل ، الجزء الثامن صفحة 453

(3) ابن الأثير ، الكامل ، الجزء التاسع صفحة 305

الفصل الثاني

الصلاحية

في عام 422 هجرية أصبح القائم بأمر الله خليفة ⁽¹⁾، وكان عليه أن يمضي معظم وقته في مراقبة مجموعة من الأمراء المتناحرين فيما بينهم والمتنافسين على السلطة. وفي الواقع كانت سياسة الخليفة تعمل على تكريس الفرقة قدر الإمكان بين المتنافسين بحيث يعجز أي منهم عن السيطرة على الوضع ⁽²⁾. ومع ذلك تمكن قائد تركي اسمه البساسيري من بلوغ هذه المرتبة ⁽³⁾. وكان الجيش يتصرف منذ وقت لا يستهان به كسلطة مستقلة، وقادته يتصرفون كما يحلو لهم غير عابئين بأوامر الخليفة. إلا أن سطوة البساسيري أدت إلى مواجهة بينه وبين رئيس الرؤساء ابن مسلمة ⁽⁴⁾. وحين عجز هذا الأخير عن إخضاع البساسيري - لجأ إلى طلب المساعدة من جهة خارجية، حاثاً تغربك إلى دخول بغداد ⁽⁵⁾. ومع أن ابن مسلمة هو الذي

(1) ابن الأثير، الكامل، الجزء التاسع صفحة 414-418.

(2) George Makdisi, *Ibn Aqil*, p. 73.

(3) ابن خلدون، كتاب العبر، القاهرة، مطبعة بولاق، 1284 هجرية، 7 أجزاء. الجزء الثالث صفحة 457.

M. Canard, «Basasiri», *Encyclopedia of Islam* (second edition).

(4) رئيس رؤساء لقب شرف يُعطى لوزير الخليفة. راجع :

H. Houtsma, «Ibn al-Mushima», *Encyclopedia of Islam* (second edition).

(5) ابن الأثير، الكامل الجزء التاسع صفحة 608. ابن الحوري، المنتظم الجزء الثامن =

كان قد طلب مساعدة طغرل بك عام 447 هجرية، إلا أن الخليفة كان قد سمح عام 437 هجرية بالقاء الخطبة باسم طغرل بك ونقش اسمه على المسكوكات النقدية (1).

كان طغرل بك شديد الامتنان للدعوة التي وُجّهت إليه، فدخل بغداد في شهر رمضان من عام 447 هجرية (2) واعدأ بتأمين سلامة سكانها وسلامة الملك البويهى الملك الرحيم، لكنه حنث بالوعدين (3). وكان هذا التحول بمثابة كارثة حلت بالخلافة مجردة إياها من السلطة التي كانت قد اكتسبتها مؤخراً، وذهبت الدولة السلجوقية إلى حد منع الخليفة من تشكيل جيش خاص به (4).

= صفحة 190 الحطيب العدادي ، تاريخ بغداد . القاهرة ، مطبعة الخانجي ، 1931 ، 12 جزءاً الجزء التاسع صفحة 400 - 404

G. Makdisi, Ibn Aqil, p 85 F

دافع مقدسي في بحث مسهب عن وجهة النظر القائلة أن ابن مسلمة هو الذي دعا طغرل بك إلى بغداد لا الخليفة ، وأن هذا الأخير لم يكن ليفكر بالإتيان بعدو قوي إلى بغداد سنياً كان أم منتمياً إلى مذهب آخر :

«وأطلق رئيس الرؤساء لسانه في البساسيري وذمه وسبه إلى مكاتبة المستنصر ، صاحب مصر وأفسد الحال مع الخليفة إلى حد لا يرجى صلاحه ، وأرسل إلى الملك الرحيم يأمره بإبعاد البساسيري ، فأبعده . وكانت هذه الحالة من أعظم الأسباب في ملك السلطان طغرل بك العراق» .

(1) الراوندي ، راحة الصدور وآيات السرور في تاريخ الدولة السلجوقية . القاهرة ، دار الفكر ، 1960 ، صفحة 169

(2) Reuben Levy, A Baghdad Chronicle. Cambridge, University Press, 1929, P 185.

(3) ابن الأثير ، الكامل الجزء التاسع صفحة 609 - 610 ، 626

(4) Emile Tyan, Institutions du droit public musulman. V II Sultanat et Califat, p. 87 F

إلا أن الخليفة الراشد نكت بهذا الوعد كم سرى لاحقاً .

بعد عامين من دخول طغرل بك بغداد ثار عليه اخوه ابراهيم اينال، واضطر طغرل بك إلى الذهاب إلى همدان فاستغل البساسيري الفرصة وحصل على مساندة عسكرية من الخليفة الفاطمي⁽¹⁾ ودخل بغداد على رأس قوة ضئيلة عام 450 هجرية فلم يواجه مقاومة شديدة بما أن الشعب كان متعاطفاً معه، وفي المقابل أمر البساسيري جيشه بعدم الاقدام على السلب والنهب على عكس ما فعل جنود طغرل بك⁽²⁾ كما انه عامل الناس بالحنى :

« وكان عميد العراق يشير على رئيس الرؤساء بالتوقف عن المناجزة ، ويرى المحاجزة ومطاوله الأيام انتظاراً لما يكون من السلطان، ولما يراه من المصلحة بسبب ميل العامة إلى البساسيري ، أما الشيعة فللمذهب، وأما السنة فلما فعل بهم الأتراك⁽³⁾ .

(1) ابن الجوزي ، المنتظم الجزء الثامن صفحة 191 .

George Makdisi, Ibn Aqil, p. 91.

يشير مقدسي إلى أن التحالف بين البساسيري والخليفة الفاطمي المستنصر كان مجرد توافق سياسي لا علاقة له بالمعتقدات الدينية . ولم يذكر مقدسي أن أناساً عديدين وخاصة العلماء السنية تحيزوا ضد البساسيري لأسباب دينية .
راجع الراوسدي ، راحة الصدور ، صفحة 172 ؛ ابن الطقطقي ، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية . القاهرة ، شركة طبع الكتب العربية ، 1317 هجرية صفحة 211 .

(2) ابن الأثير ، الكامل ، الجزء التاسع صفحة 611 و 641 . ابن خلدون ، العبر ، الجزء الثالث صفحة 461 .

(3) ابن الأثير ، الكامل الجزء التاسع صفحة 641 . ابن الحوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 160 ابن الطقطقي ، الفخري صفحة 213 . والجدير ذكره هو أن مؤرchi الحقبة السلجوقية أظهروا تحيزاً واضحاً ضد البساسيري وعددوا فضائل ابن مسلمة . راجع على سبيل المثال .

في هذه الأثناء ، استطاع طغرل بك أن يدحر جيش ابراهيم إينال وعاد مسرعاً إلى بغداد ليجد أن الخليفة قد أخذ رهينة من قبل بعض الأمراء المتواطئين مع الساسيري وبدأ طغرل بك مفاوضات هدفت الى تحرير الخليفة مقابل منح بعض الامتيازات للأمراء فتم الافراج عن الخليفة ودخل الموكب بغداد، الا ان اربعة فقط من ذوي المقامات الرفيعة استقبلوا الخليفة⁽¹⁾ اذ أن الآخرين كانوا قد فروا لدى دخول الساسيري الذي اضطهد كل الذين تواطئوا مع طغرل بك وخاصة اس مسلمة الذي استطاع اسره ثم قتله .

ولاحق طغرل بك الساسيري وقتله عام ٤٥١ هجرية (2) . وبعد أن أخضع منافسيه واستقر له حكم السلطان غير المنازع أقدم طغرل بك بدهاء على طلب يد ابنة القائم بامر الله للرواج على أمل ترسيخ منصبه على حساب منصب الخليفة . وثار القائم على هذا الطلب الوقح وأجاب بالرفض⁽³⁾ ،

Al-Bundari, Histoire des Seldjoucides de l'Iraq d'après Imad al-Din al-Kathib Al-Isfahani. Leiden, Brill, 1889, p. 15.

الراوندي ، راحة الصدور ، صفحة 172 .

(1) ابن الأثير ، الكامل الجزء التاسع صفحة 684 . لم يُذكر إلا إسم موظف كبير وهو أبو عبد الله الدامغاني الذي سنبحث في دوره لاحقاً أما أسماء الموظفين الثلاثة الأخر فغير مذكورة .

(2) ابن الأثير ، الكامل الجزء الثامن صفحة 86 . ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 208 و 211 . ابن كثير ، البداية والنهاية في التاريخ ، 14 جزءاً ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1348 - 1358 هجرية ، الجزء ١٢ صفحة 83 . سبط بن الجوزي ، مرآة الزمان (مخطوطة اسطنبول) صفحة 56 آ و 56 ب

Al-Bundari, Histoire des Seldjoucides, p. 18.

(3) هذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها حاكم أجنبي يد ابنة الخليفة وجرت العادة أن يقدم أمير الأمراء أو السلطان ابنته لتزويجها من الخليفة كما حدث مع ابنة عضد

لكنه جوبه بضغط متزايد من قبل موظفي بلاطه الرسميين الذين خافوا من العواقب الوخيمة الناتجة عن هذا الرفص، ومن عميد الملك الكندري، وزير السلطان، الذي هدّد بمغادرة بغداد، فلم يبق للقائم أي خيار سوى القبول⁽¹⁾، وأقيمت حفلة الزفاف عام 450 هجرية ولكن طغرل بك توفي بعد بضعة شهور من ذلك⁽²⁾.

وكان طغرل بك قد عين قبل وفاته سليمان بن داود شغري بك وريثاً له نزولاً عند اصرار أم سليمان التي انتقلت الى بلاط طغرل في بغداد خصيصاً لتمكن من التأثير عليه لصالح ابنها⁽³⁾، الا أن الأمراء السلجوقيين اختاروا ألب أرسلان، أخ سليمان، ليكون سلطاناً⁽⁴⁾.

وأول ما قام به ألب أرسلان بعد توليه الحكم مباشرة عزل عميد الملك الكندري من الوزارة وسجنه. ويمكن استخلاص ثلاثة اسباب متظافرة لتلك

= الدولة. أنظر ابن مسكويه، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الثاني صفحة 414. أنظر أيضاً.

G. Makdisi, «Marriage of Toghrul Bey», *International Journal of the Middle Eastern Studies*. July, 1970

(1) ابن الحوزي، المنتظم الجزء الثامن صفحة 218. سطر 5 الجوزي، مرآة الزمان (مخطوطة اسطنبول) الصفحة 72 آ - 88 آ. ابن خلدون، العبر، الجزء الثالث صفحة 466.

(2) ابن الأثير، الكامل، الجزء العاشر صفحة 25 - 26. الراوندي، راحة الصدور، صفحة 178.

Al-Bundari, *Histoire des Seldjoucides*, p. 25

(3) Al-Bundari, *Histoire des Seldjoucides*, p. 26. ابن الأثير، الكامل، الجزء العاشر صفحة 29. الراوندي، راحة الصدور صفحة 185.

(4) ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 29

Al-Bundari, *Histoire des Seldjoucides*, p. 28.

الخطوة من مصادر تلك الفترة :

السبب الأول والأهم هو تأييد الكندري لمطلب سليمان لتسولي السلطنة⁽¹⁾ ، والمرجح أنه فعل ذلك ليبقى هو نفسه قابضاً على السلطة بما أن سليمان لم يكن الا طفلاً حينذاك⁽²⁾ .

والسبب الثاني هو المنافسة الشرسة بين عميد الملك وبين وزير ألب أرسلان ، نظام الملك والتي انتهت بانتصار هذا الأخير الذي دبر مكيدة أدت إلى موت عميد الملك وهو في السجن⁽³⁾ .

والسبب الثالث ويبدو أنه التفسير الرسمي ، هو أن ألب أرسلان لم يكن قادراً على الاحتفاظ بعميد الملك نظراً لسلوكه الشائن ازاء الخليفة أثناء المفاوضات التي أدت الى تزويج ابنة القائم بطمربك⁽⁴⁾ ورافق ذلك الإعلان ، قيام السلطان بإعادة الابنة فوراً الى بغداد . وباتخاذ هذا الموقف عزل ألب أرسلان الكندري وكسب ود الخليفة . ولقد كافح ألب أرسلان من أجل الإبقاء على علاقات ودية مع الخليفة ليتمكن من مجابهة منافسيه الكثر⁽⁵⁾ .

(1) ابن الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 29 .

(2) الراوندي ، راحة الصدور ، صفحة 185 .

(3) الراوندي ، راحة الصدور ، صفحة 186 . ابن الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 31 .

Al-Bundari, Histoire des Seldjoudes, p 28 F

(4) ابن الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 35 .

(5) ألد الأعداء الذين حاربهم ألب أرسلان كانوا :

- مسلم بن قريش العقيلي (أنظر اس الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن : 231) .

- قتلмыш ، ابن عم طغرل بك . (Al-Bundari, Histoire des Seldjoudes, p 282)

ابن الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 36) .

وكان ألب ارسلان حكيماً في سياسته هذه، لأنه أمضى بقية حياته في ميادين الوغى، مخضعاً أعداءه الواحد تلو الآخر وموسعاً رقعة نفوذه حتى ان محمود، حاكم حلب المرداسي اضطر لتغيير الخطبة من إسم الخليفة الفاطمي إلى القائم بأمر الله وألب ارسلان (1).

لم تتح الفرصة كي يجني ألب ارسلان ثمار انتصاراته لانه مات طعنًا عام ٤٦٥ هجرية وهو في الأربعين من عمره، بعد حكم دام تسع سنوات وبضعة شهور (2). لكنه وقبل وفاته، عين ابنه ملكشاه كوريثه الشرعي عام ٤٥٨ هجرية وضمن ولاء الأمراء السلاجقة لذلك الاختيار (3). وبقي نظام الملك، وزير ألب ارسلان، في خدمة ملكشاه، الا انه اصبح الحاكم الفعلي لأن ملكشاه قبل أن يمنحه كل صلاحيات الحكم (4).

لدى ارتقاء ملكشاه السلطنة عام 465 هجرية، جمع عمه قاورت جيشاً عظيماً في كرمان وتوجه به نحو العراق لانتزاع السلطة من ملكشاه. وهزم قاورت ووقع في الأسر، لكن جيش ملكشاه اعلن العصيان بعد الانتصار وطالب بزيادة في المرتبات. رفض نظام الملك الاستجابة لطلبهم فهددوا بتنصيب قاورت سلطاناً بدلاً لملكشاه، فسارع نظام الملك الى اغتيال قاورت

= - هزارسب الكردي، حاكم الأهواز (سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، صفحة 92).

- وملك كرمان (ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 53).

(1) ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 63. وفي عام 462 هجرية تبع محمود المرداسي، صاحب مكة في تغيير الخطبة. أنظر ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 61. ابن خلدون، العبر، الجزء الثالث صفحة 470.

(2) Al-Bundari, Histoire des Seldjoucides, p. 45

ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 29، 73. الراوسدي، راحة الصدور صفحة 185 الذي أفاد مخطئاً بأن ألب ارسلان حكم لمدة اثنتا عشرة سنة.

(3) ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 50.

(4) ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 80.

في السجن وأعلن نبأ وفاته على الجيوش المحتشدة، فهدأوا للحال (1).

ثم ثار أخا ملكشاه، تتش وتوغان شاه فأحمد ثورتهم عام 479 هجرية. بعد خلو حكمه من المنافسين واتساع دائرة نفوذه لتشمل حلب والجزيرة (2)، قرر ملكشاه الاستقرار في عاصمة العباسيين.

حالما دخل بغداد، قرر ملكشاه حل مسألة النزاع الدائم ما بين الخليفة والسلطان. وكان ألب أرسلان قد اتبع قبله سياسة استرضائية لأسباب استراتيجية واضحة إذ كان عليه قمع العديد من المتنافسين ولم يكن من الحكمة إضافة منافس جديد طوعاً فبقي الخليفة بمأمن من ألب أرسلان. إلا أن ملكشاه لم يحجم عن التدخل في شؤون الخلافة (3).

كان الخليفة حينذاك المقتضي بأمر الله ابن القائم بالله الذي توفي عام 467 هجرية. ووجد المقتضي نفسه مرغماً على طرد وتعيين الوزراء حسب نزوات السلطان. فالوزير عميد الدولة محمد بن محمد بن جهير مثلاً طُرد من الخدمة ثم أعيد تعيينه بناء على طلب نظام الملك الذي زوجه ابنته (4). ومثل آخر هو الوزير أبو شجاع ظاهر الدين محمد بن الحسين الهمداني الذي أوجب معاملة الناس بالحسنى رافضاً اتخاذ تدابير قاسية ضدهم، فعزله

(1) اس الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 78 - 79.

Al-Bundari. Histoire des Seldjoucides, p. 48

الراوندي، راحة الصدور، صفحة 198.

(2) اس الأثير، الكامل، الجزء العاشر صفحة 155.

(3) A H Siddiqi, «Caliphate and kingship in Medieval Persia» Islamic Culture, V XI (3) 37. (1937)

(4) ابن الطقطقي، الفخري صفحة 214 اس الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 109 - 110 وصفط نظام الملك على الخليفة كي يعين اس المطلب الذي تنكر بري امرأة بعد طرده من الخدمة، طالباً الأمان من السلطان أبطر اس الجوري، المنتظم الجزء التاسع صفحة 159 و 163 سنة 502 - 503 هجرية.

ملكشاه نتيجة هذه السياسة برغم احتجاج الخليفة ⁽¹⁾ . وأخيراً، تزوجت ابنة ملكشاه من المقتضي بأمر الله عام ٤٨٠ هجرية ⁽²⁾ .

في هذه الأثناء ! تحين نظام الملك الفرصة لترسيخ قوته فعين اثني عشر من ابنائه في مناصب حكومية عليا ⁽³⁾ . لكن ملكشاه لم يعد بإمكانه التغاضي عن هذا المنافس القوي الذي سلبه وظائفه التنفيذية فصرف نظام الملك الذي غدا رجلاً مسناً بمساعدة تاج الملك الذي كان مستشار ترکان خاتون زوجه ملكشاه وعين تاج الملك وزيراً مكانه ⁽⁴⁾ . وفي سنة 485 هجرية ، أُغتيل نظام الملك والمرجح أنه قتل بناء على أوامر السلطان ، إلا أن ملكشاه نفسه لم يعيش طويلاً إذ مات مسموماً في الخامس عشر من شوال سنة 485 هجرية ⁽⁵⁾ .

وبموت ملكشاه انقضى عهد توسع الامبراطورية وتماسكها وادت الصراعات ما بين الأخوة الى اضعاف السلاجقة وتدميرهم النهائي .

ترك ملكشاه بعد وفاته اربعة ابناء : الاكبر بركياروق الذي كان عمره ثلاثة عشر عاماً عند وفاة والده ⁽⁶⁾ ، ومحمد وسنجان ومحمود . وكان المفروض ان تؤول السلطنة إلى بركياروق إلا ان ترکان خاتون، زوجة ملكشاه والوزير تاج الملك قررا تعيين محمود بالرغم من أنه لم يجاوز الرابعة

(1) ابن الطقطقي ، الفخري صفحة 216 . اس الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 186

(2) ابن الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 160 .

(3) الراوندي ، راحة الصدور ، صفحة 206 .

(4) الراوندي ، راحة الصدور صفحة 208 .

Al-Bundari Histoire des Seldjoucides, p 61.

(5) Al-Bundari, Histoire des Seldjoucider, p 62

اس الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 210

(6) الراوندي ، راحة الصدور صفحة 215 .

من عمره وربما تقصداً ذلك ليحكمما باسمه . وتعاون الخليفة معهما ووافق على اعلان محمود سلطاناً بشرط أن يقال الخطبة باسم الخليفة (1) . وأصدرت ترکان خاتون أمراً بتوقيف برکیاروق الذي كان في اصفهان وسجنه . ولكن حالما علمت الجيوش النظامية بما يجري (2) تمردت وحررت برکیاروق واتجهت نحو الري حيث التقى الجيشان وهزمت جيوش ترکان خاتون . وبعد انتصارهم ، قتل جنود النظامية تاج الملك انتقاماً لدوره في ازاحة نظام الملك عن الوزارة (3) .

وفي سنة 486 هجرية أصبح برکیاروق سلطاناً ولكن مضى عام كامل قبل موافقة الخليفة المقتضي بأمر الله إدراج اسمه في الخطبة . وتوفي الخليفة بعد فترة قصيرة وخلفه ابنه المستظهر بالله (4) .

وما كاد برکیاروق يستقر على رأس السلطنة حتى واجه منافسين عديدين وأولهم تتش بن ألب ارسلان وعم برکیاروق (5) والثاني وهو عم آخر لبرکیاروق يدعى اسماعيل بن ياقوتي وحفيد داود تمرد بتحريض من ترکان

(1) اس الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 214 .

(2) Al-Bundari. Histoire des Seldjoucides, p. 82.

إن وعود جيوش تدين بالولاء لنظام الملك يظهر إلى أي مدى وصل إليه نفوذ نظام الملك وحتى بعد وفاته تم تعيين ثلاثة من أنائه وراء للسلطان برکیاروق وهم :
- صياء الملك أبو نصر أحمد بن نظام الملك
- عمر الملك أبو عبد الله الحسين بن نظام الملك .
- فخر الملك بن نظام الملك

راجع : Al-Bundari. Histoire des Seldjoucides, p 83 F

والراويدي ، راحة الصدور صفحة 214

(3) اس الأثير ، الكامل الجزء العاشر صفحة 216 .

Al-Bundari Histoire des Seldjoucides, p 62

(4) اس الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 289 .

(5) اس الحوري ، المنتظم الجزء التاسع صفحة 134

خاتون ولحقت الهزيمة بكليهما (1). والثالث كان ارسلان ارغون بن ملكشاه الذي قتل قبل التمكن من مواجهة الجيش المشترك لبركياروق وشقيقه سنجار (2). الا أن بركياروق قد أعطى غانجا لمحمد الذي بدا راضياً بحصته حتى قام مؤيد الملك بن نظام الملك باقناعه لاعلان نفسه سلطاناً، وكان مؤيد الملك قد طرد من بلاط بركياروق فانتقل الى بلاط محمد وحرّضه كما جرى إقناع الخليفة لمناداة الخطبة باسم محمد (3).

استمر النزاع على السلطة بين الأخوين من 492 هجرية الى 497 هجرية، وكانت الخطبة تقال حيناً باسم محمد، وتغيّر الى اسم بركياروق حيناً آخر، فعمت الفوضى مما حدا بالعلماء الى طلب اقتصار الخطبة ظرفياً على ذكر اسم الخليفة فقط (4). وأخيراً؛ سنة 497 هجرية تم التوصل على اتفاق سلام بين الأخوين، حين مُنح محمد لقب « ملك » وهو أدنى مرتبة من السلطان . وكانت هذه هي المرة الاولى التي يستعمل فيها السلاجقة لقب « ملك » :

« وفي عيد الفطر ، خطب الشريف أبو تمام ابن المهدي بجامع القصر فأراد أن يدعو لبركياروق فدعا للسلطان محمد غلطاً لا عن قصد، فأتى أصحاب بركياروق الى الديوان انه قد تدولف علينا، فعُزل ثم أعيد بعد جمعيتين » (5).

توفي بركياروق سنة 498 هجرية بعد أن عيّن ابنه ملكشاه الثاني خلفاً

(1) المصدر نفسه الجزء التاسع صفحة 131 . اس الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 329 .

(2) اس الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 381 .

(3) المصدر نفسه الجزء العاشر صفحة 289 .

(4) اس الحوري ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 134 و 123 عام 494 هجرية .

(5) المصدر نفسه ، الجزء التاسع صفحة 131 . اس الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 329 .

له، وأصبح الأمير إياز وصياً على ملكشاه الثاني بما أن هذا الأخير لم يتجاوز الرابعة من عمره ⁽¹⁾. وعاد محمد إلى منازعة ابن أخيه السلطة بدلاً من أخيه. فاتحه نحو بغداد واحتل الجزء العربي منها فكانت الخطبة تُنادي باسم محمد غربي العاصمة، وباسم ملكشاه في سرقها. وحاول إياز جمع الأمراء وتحريضهم ضد محمد إلا أنهم كانوا مترددين لا يريدون القتال، فأكره إياز على التماس السلم ⁽²⁾. ومع أن محمداً ضمن سلامة الجميع فلقد اعتال إياز بعد فترة وجيزة من تسلمه السلطة ⁽³⁾.

حكم السلطان محمد دون منازع حتى وافته المنية سنة 511 هجرية وأصبح ابنه محمود سلطاناً وهو في الرابعة عشر من عمره ⁽⁴⁾ وخلف المسترشد بالله الخليفة المستظهر بالله عند موت هذا الأخير سنة 512 هجرية ⁽⁵⁾.

بعد مضي عامين، ثار أخ محمود طغرل وعمه سَنَجَر. وهُزم محمود إلا أن سَنَجَر اتبع سياسة استرضائية حكيمة وعين محمود سلطاناً على العراق وزوجه ابنته ⁽⁶⁾. وهكذا جرد سَنَجَر طغرل من كل امكانيات الاستيلاء على السلطنة. وبعدها قويت سلطته تمكن محمود من انزال الهزيمة بأخيه الآخر مسعود سنة 514 هجرية ⁽²⁾.

-
- (1) ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 380.
 - (2) ابن الأثير، الكامل، الجزء العاشر صفحة 386. ابن الجوزي المنتظم، الجزء التاسع صفحة 142.
 - (3) ابن الأثير، الكامل، الجزء العاشر صفحة 387.
 - (4) المصدر نفسه، الجزء العاشر صفحة 525.
 - (5) المصدر نفسه، الجزء العاشر صفحة 536. ابن الحوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 197.
 - (6) ابن الأثير، الكامل الجزء العاشر صفحة 553.
 - (7) المصدر نفسه، الجزء العاشر صفحة 526. ابن الحوزي، المنتظم، الجزء التاسع صفحة 217.

وبحسب الاتجاه الذي أصبح مألوفاً لدينا ، بعدما حلّ السلطان النزاعات العائلية ، ركز اهتمامه بالخلافة . فأصدر محمود أوامره الى الشحنة یرنقش الزکوي بما يتضارب ومصالح الخليفة الذي غضب وترك قصره مصطحباً حريمه الى الجزء الغربي من بغداد . وحصلت مواجهة بين الطرفين انتصر بنتيجتها جيش محمود ، فطلب الخليفة السلام (1) .

وفي سنة 525 هجرية توفي السلطان محمود وخلعه ابنه داوود سلطاناً على العراق ، ولكن مسعود الذي كان قد حاول اخذ العراق من الاب ، عاد وانتزعها من الابن (2) . واستاء السلطان سنجر من هذا الاغتصاب وقرر التدخل والسعي لایجاد حلماً في المنطقة فلجأ الى ديبس بن صدقة وعماد الدين رنكي (3) ، واعدأ الأول بمنصب حاكم الحلة والثاني شحنة بغداد (4) . وانحاز المسترشد بالله الى جهة السلطان مسعود واوقف مناداة الخطبة باسم سنجر (5) ، الا أن ستجر ربح المعركة وعين طغرل بن محمد

(1) المصدر نفسه ، الجزء التاسع صفحة 254 ابن الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 638

(2) ابن الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 676 .

ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 25

(3) ديبس بن صدقة كان قائد المزيديين في ذلك الحين . وبنو مزيد ينتمون إلى قبيلة أسد وعاشوا عربي نهر دجلة وعاصمتهم الحلة راجع .

K V. Zettersteen, «Mazyadis» Encyclopedia of Islam (First edition)

أما عماد الدين رنكي فكان أتابك حلب والموصل . راجع .

H.A R Gibb, *The Damascus Chronicle*, extracted and translated From the Chronicle of Ibn al-Qalanisi. London, Luzac and Co., 1967, P 24 of the Introduction.

(4) ابن الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 576 - 577 .

(5) المصدر نفسه ، الجزء العاشر صفحة 677 . ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 25 .

سلطاناً على العراق⁽¹⁾. وما ان عاد سنجر الى نيسابور حتى سمع بهزيمة ديبس بن صدقة وعماد الدين زنكي على يد الخليفة الذي استعاد سلطته على العاصمة. وبعد عام واحد أصبح مسعود سلطاناً على العراق سنة 527 هجرية⁽²⁾. وبعد عامين توفي السلطان طغرل⁽³⁾

خلال هذه الحقبة من الصراع ما بين أعضاء العائلة السلجوقية، حاول المسترشد بالله تأمين مركز قوي لنفسه بمناصرة السلطان الذي يمنحه امتيازات أكبر، وحالما شعر بقدرته الكافية أعلن استقلاله عن مسعود. وحين غادر السلطان مسعود إلى همذان سنة 529 هجرية، قرر الخليفة بالاشتراك مع أمراء عراقيين، محاربة مسعود ولكن الحيش العراقي هُزم ووقع المسترشد أسيراً. واتفق على فدية يدفعها الخليفة كي يعود الى بغداد الا ان بعض الباطنيين قتلوه وهو في خيمته. ويحمل المؤرخون المعاصرون السلطان مسعود مسؤولية قتله⁽⁴⁾.

كان مسعود لمدة صاحب اليد الطولى في مواجهة الخلافة لأنه لم يتحرر من المسترشد بالله فحسب، بل أعطى أوامر لتسجنه في بغداد كي

(1) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 26. ابن الأثير، الكامل، الجزء العاشر، صفحة 678

(2) ابن الأثير، الكامل، الجزء العاشر صفحة 86. ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 29.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 41. ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة 19.

Al-Bundari, Histoire des Seldjoucides, p. 172

وأرح البنداري وفاة طغرل عام 528 وليس 529 هجرية

(4) المصدر نفسه، صفحة 176. ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة

24. ابن الحوري، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 44. الراوندي، راحة

الصدور، صفحة 329 - 330. ابن خلدون، العبر، الجزء الثالث صفحة 513

ينصب الراشد بالله ابن المسترشد بالله خليفة⁽¹⁾. ولما تولى الراشد منصب الخلافة طاله السلطان مسعود بدفع الفدية التي اتفق عليها عند أسر المسترشد بالله⁽²⁾ فرفض الراشد الدفع متدرباً بأنه لا يملك هذا المبلغ، ومن ثم، أن أباه قتل وهو بحماية السلطان. وغير الراشد الخطبة من السلطان مسعود الى السلطان داود وطلب مساعدة عماد الدين زنكي وأمراء آخرين لمحاربة مسعود ومرة أخرى، انتصر الجيش السلجوقي⁽³⁾. وطلب السلطان مسعود من قضاة بغداد توقيع مرسوم يقضي بخلع الراشد لانه شكل حيشاً غير شرعي ضد السلطان، وعين المقتضي لأمر الله، عم الراشد، خليفة.

« وأمر فجمع القضاة والشهود والفقهاء وعرض عليهم اليمين التي حلف بها الراشد بالله لمسعود وفيها بخط يده : إني متى حنّدت أو خرجت أو لقيتُ أحداً من أصحاب السلطان بالسيف، فقد خلعت نفسي من الأمر. فأفتوا بخروجه من الخلافة »⁽⁴⁾.

وهناك سبب آخر أورده المؤرخون لتفسير خلع الراشد وهو أن السلطان مسعود جعل العلماء يخلعونهم على أساس انه غير صالح للحكم⁽⁵⁾.

(1) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 50. ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة 28.

(2) المصدر نفسه، الجزء الحادي عشر صفحة 36. ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 54.

(3) ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة 40.

(4) ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة 41 - 24 السنة 530 هجرية. ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 60. الراوندي، راحة الصدور، صفحة 331، ابن الطقطقي، الفخري، صفحة 416 - 425.

Al-Bundari, Histoire des Seldjoucides, p. 179

(5) ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة 42 - 43.

ومنذ ذلك الحين قرر السلطان مسعود الإقامة الدائمة في بغداد باستثناء أيام الصيف التي كان يقضيها في منطقة الجبال (1).

وتبين أن المقتفي لأمر الله (2) هو خليفة قوي وهذا ما لم يتوقعه السلطان (3). وفي سنة ٥٤٤ هجرية عين الخليفة ابن هبيرة وزيراً، وكان هذا الأخير حنبلياً يؤمن باستقلالية الخلافة عن السلطة السلجوقية وعمل جهده لطرد السلاجقة من العراق :

« وكان الوزير مبالغاً في تحصيل التعظيم للدولة قامعاً للمخالفين بأنواع الحيل، حتى حسم أمور السلاطين السلجوقية » (4).

وبدأ ابن هبيرة سلسلة مواجهات مع شحنة بغداد ، الدراع الأيمن للسلطان (5). ومن حسن حظ الخليفة أن السلطان توفي سنة 547 هجرية قبل أن تتاح له فرصة تنظيم هجوم معاكس. وموت السلطان مسعود تلاشت السلطة السلجوقية في العراق (6)، تاركة الخلفاء يواحسون قدرهم. والمرة الأخيرة التي ضرب فيها حصار سلجوقي حول بغداد كان سنة 551 هجرية عندما هرب سليمان شاه من السلطان محمد، وطلب الأمان من الحليفة الذي

(1) المصدر نفسه ، الجزء الحادي عشر صفحة ٢١

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة ٥١

(3) ابن الطقطقي ، المحري صفحة 225 .

K V Zettersteen, «Al-Muktafi. Li-Amr Allah» Encyclopedia of Islam (First edition)

(4) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 214

(5) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 133 و 147 . ابن الأثير ، الكامل ،

الجزء الحادي عشر صفحة 161 ولدى وفاة السلطان مسعود هرب لبال شحنة

السلطان من بغداد وقام المقتفي بمصادرة جميع أملاكه وأملاك أصدقائه .

(6) في سنة ٦4١ هجرية ، هزم ابن هبيرة جيشاً أرسله السلطان السلجوقي راجع ابن

الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 157

منحه الحماية ولكن بصفة تابع له ، ولم يرحب موظفي البلاط بمجيئه (1) ،
الا أن الخطبة انتقلت إلى سليمان ، الأمر الذي أغضب السلطان محمد
فضرب حصاراً على بغداد . وكاد السلطان محمد أن يستولي على العاصمة
عندما بلغته أنباء عن تمرد أخيه ملكشاه عليه ، فاضطر إلى مغادرة بغداد باتجاه
همدان :

« وبعث محمد شاه إلى كوجك (صاحب الموصل) يقول
له : أنت وعدتني بأخذ بغداد فبغداد ما حصلت وخرجت من يدي
همدان وأخذ مالي بها وخربت بيوت أصحابي وأنا معول على
المضي . فقال له : متى رحلت بغير بلوغ غرض كنت سبب قلع
بيت السلجوقية إلى يوم القيامة » (2) .

في سنة 555 هجرية توفي المقتفي لأمر الله ، وبوفاته نأى الى نهاية
أي نشاط توسعي في المنطقة وحكم ابن المقتفي ، المستنجد بالله ، حتى
سنة 566 هجرية عندما اغتيل في مؤامرة دبرها « رئيس الرؤساء » عضد الدين
أبو الفرج بمساعدة قطب الدين قيماز أكثر الأمراء سلطة في بغداد
حينذاك (3) . ومن تم قام عضد الدين بتعيين ابن المستنجد بالله ، المستضيء

(1) اس الأثير ، الكامل ، الجزء الحادي عشر صفحة 206 واس إس الهيرة الذي خرج
لملاقاة سليمان شاه لم يترحل عن فرسه كرمز لاحترام السلطان

(2) اس الحوري ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 173 ، سنة 552 هجرية . ابن
الأثير ، الكامل ، الجزء الحادي عشر صفحة 212 .

(3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 232 .

اس الأثير ، الكامل ، الجزء الحادي عشر صفحة 360

اس الطقطقي ، الفحري ، صفحة 230

ابن الفرات ، تاريخ البصرة ، مطبعة حداد ، 1977 ، الجزء الرابع صفحة 115 وما
يلي

بالله خليفة، شرط أن يُعطى هو نفسه منصب الوزارة⁽¹⁾. ولم يكن لحكم المستضيء بالله أهمية سياسية والحدث الوحيد المهم هو نهاية حكم الفاطميين في مصر على يد صلاح الدين الأيوبي⁽²⁾.

أصبح الناصر لدين الله، ابن المستضيء، خليفة سنة 575 هجرية وحكم زمناً طويلاً (توفي سنة 622 هجرية) كافياً لاتباع سياسة ثابتة. وكان داهية في السياسة فتدخل مباشرة في شؤون السلجوقيين وأقام الجواسيس في بلاطهم ليحصل على معلومات دقيقة تتعلق بنشاطاتهم وتحركاتهم⁽³⁾. وفي سنة 584 هجرية، أرسل وزيره هلال الدين أبو المظفر عبيد الله على رأس جيش لمحاربة طغرل الثاني في همدان! ولكن جيش الناصر لدين الله هُزم⁽⁴⁾، وعند ذاك تحالف الخليفة مع خوارزمشاه ضد طغرل الثاني. وفي سنة 590 هجرية هزم خوارزمشاه طغرل الثاني وقتله⁽⁵⁾. وما إن أصبح خوارزمشاه الحاكم المطلق الوحيد للأمبراطورية السلجوقية حتى وقف الناصر لدين الله ضده. وتقدم السلطان باتجاه بغداد لكن شتاءً بارداً مبكراً أوقف مسيرة جيشه، فقرر السلطان التراجع إلى حين⁽⁶⁾. فتحين الناصر الفرصة

و عن خلافة المستنجد بالله راجع ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 192 وما يلي. و

K.V. Zettersteen, «Al-Mustandjīd Bi'llah», *Encyclopedia of Islam* (First Edition).

- (1) ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة 361. وللمزيد من التفاصيل عن وزارة عضد الدين راجع ابن الطقطقي، الفخري، صفحة 230، وابن الفرات، تاريخ، الجزء الرابع القسم الأول صفحة 118-123.
- (2) ابن الأثير، الكامل، الجزء الحادي عشر صفحة 368. ابن الطقطقي، الفخري صفحة 231. ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 232.
- (3) ابن الطقطقي، الفخري، صفحة 234.
- (4) المصدر نفسه صفحة 235. ابن الأثير، الكامل، الجزء الثاني عشر صفحة 245.
- (5) المصدر نفسه، الجزء الثاني عشر، صفحة 106-108.
- (6) ابن الأثير، الكامل، الجزء الثاني عشر، صفحة 317-318.

للحصول على مساعدة ووجدها في شخص جنكيزخان، القائد المغولي الذي سحق الجيش السلجوقي سنة 616 هجرية، وتوفي خوارزمشاه بعد سنة في جزيرة في بحر قزوين⁽¹⁾ وبالرغم من أن قوة خوارزمشاه سحقت تماماً بفضل التدخل المغولي، إلا أن مؤرخي العهد لم يتوانوا عن ملامة الناصر لدين الله بمرارة لإدخاله المغوليين⁽²⁾.

وعلى الصعيد الداخلي، حاول الناصر لدين الله أن يؤسس سلطة مركزية قوية، فدخل «الفتوة» لهذا الغرض، ونظم فروعها العديدة ووضع نفسه على رأس الحركة⁽³⁾.

وحلف الطاهر بأمر الله والده سنة 622 هجرية، ووُصف بأنه رجل ورع للغاية وبقي في منصب الخلافة تسعة أشهر فقط وتوفي سنة 623 هجرية⁽⁴⁾، وخلفه المستنصر الذي حكم حتى سنة 635 هجرية⁽⁵⁾. وأخيراً أصبح المستعصم خليفة، وإبان حكمه دخل المغول بغداد بقيادة هولاكو فأحرقوا العاصمة وقتلوا المستعصم وانهوا الخلافة العباسية سنة 656 هجرية⁽⁶⁾.

(1) اس الأثير، الكامل، الجزء الثاني عشر صفحة 369.

(2) المصدر نفسه الجزء الثاني عشر صفحة 440.

(3) المصدر نفسه، الجزء الثاني عشر صفحة 438.

اس الطقطقي، الفخري، صفحة 234. وفيما يصف اس الأثير الناصر لدين الله بأنه حليفة سيء، يجده اس الطقطقي سياسياً ذكياً. راجع أيضاً

F Taeschner «Al-Nasir li-Din Allah» Encyclopedia of Islam (First edition)

(4) اس الطقطقي، الفخري، صفحة 230. اس الأثير، الكامل، الجزء الثاني عشر صفحة 441 و 456.

K V Zettersteen «Al-Zahir bi Amr Allah» Encyclopedia of Islam (First edition)

(5) اس الطقطقي، الفخري، صفحة 240.

K V Zettersteen «Al-Mustansir Bi Allah» Encyclopedia of Islam (First edition).

(6) اس الطقطقي، الفخري، صفحة 242.

ابن شاكرا الكتبي ، فوات الوفيات . القاهرة ، مطبعة بولاق ، 1282 هـ. الجزء الأول
صفحة 237 - 239 . ابن خلدون ، العبر ، الجزء الثالث صفحة 336 وما يلي .
K.V.Zettersteen, «Al-Mustansir Bi'llah» **Encyclopedia of Islam** (First edition) .

القسم الثاني

الفصل الأول

الأحزاب في بغداد

بغداد ، كآية مدينة أخرى في العصور الوسطى نالت قسطها من الصراعات الحزبية ، وبما أن بغداد كانت المركز الدبلوماسي والسياسي للعالم الإسلامي حينذاك ، فلقد اكتسبت هذه الصراعات أهمية كبيرة ، ولذا فإن تقييم هذه الأحزاب أساسي لفهم ركائزها الاجتماعية ولهم تطور السلطة القضائية بشكل خاص .

تبدو الأحزاب في بغداد في العصور الوسطى للمراقب بأنها قائمة على الفوارق الدينية فقط . وفي الحقيقة ، لم يشكل الدين العنصر الوحيد الذي يميز حزباً عن آخر ، لكنه أصبح العنوان الملصق على تركيبة دينية وسياسية واقتصادية . ويجب ألا يغرب عن بالنا أنه في القرون الوسطى كانت الحياة الدينية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومتلازمة مع الحياة السياسية ، فالحرب الديني كان يعني أيضاً أهدافاً سياسية محددة مدعومة من قاعدة شعبية ووجود حام ومدافع كالخليفة والسلطان والوزير وغيرهم من القادة الرسميين ذوي المصائب الرفيعة .

وسنبحث في هذا الفصل ، المظهر الديني للأحزاب المختلفة بينما يبرز المظهر السياسي والاجتماعي في الفصلين الآخرين المتعلقين بمنصب قاضي القضاة .

البويهيون والشيعة

إن أكر فرقتين في الإسلام هما السنة والشيعة، وكان الصراع بينهما محور المواجهة في الفترة البويهية. فمع محيى البويهيين سنة 334 هجرية وجد شيعة بغداد مسانداً وحليماً اذ كان البويهيون ينتمون إلى الزيدية (1). وتاريخ البويهيين في بغداد هو، بالإضافة إلى أمور أخرى، تاريخ نهوض الشيعة وهيمنتها في بغداد بشكل لم يسبق له مثيل.

ومند تبوء أحمد بن بويه مركز أمير الأمراء في بغداد واتخاذه لقب معز الدولة، بدأ الشيعة باتبات وجودهم عبر وسائل مختلفة، فبعد وفاة الوزير المهلي سنة 351 هجرية مباشرة، وهو الذي كان يشكل قوة كابحة للشيعة، بدأ الشيعة بالتعبير عن معتقداتهم علناً - وأخذت شعارات القدح والذم بمعاوية والخلفاء الآخرين الذين اضطهدوا الشيعة، تظهر على جدران الجوامع. واحتج السنة لدى الخليفة الذي طلب من معز الدولة أن يقمع هذا التحرك الا أن أمير الأمراء لم يحرك ساكناً بل يبدو أنه كان يوافق ضمناً على هذا النشاط الشيعي (2). وفي السنة التالية، أي في 352 هجرية، أصبح الشيعة أكثر جرأة وأمروا المتاجر كلها بالاقفال للاحتفال بذكرى عاشوراء التي تقع في اليوم العاشر من شهر محرم وهو الشهر الاول في التقويم الإسلامي (3).

(1) وبالرغم من أن الزيدية كانت إحدى فرق الشيعة، إلا أنها دعمت دون استثناء أو تمييز كل الفرق الشيعية الأخرى المتواجدة في بغداد.

(2) ابن الحوري، المنتظم، الجزء السابع صفحة 7-8.

(3) ابن الأثير، الكامل، الجزء الثاني عشر صفحة 7.

ابن الحوزي، المنتظم، الجزء السابع صفحة 15-16.

وكان بإمكان المسلمين، لو أرادوا، الصوم في التاسع من محرم من غياب شمس إلى غياب شمس. راجع:

Ph Marçais, «Ashura» *Encyclopedia of Islam* (Second edition).

فيوم عاشوراء هو من اهم اعياد الشيعة ان لم يكن اهمها على الاطلاق - فبالإضافة الى كون اليوم التاسع من محرم يوم صوم ، فإن اليوم العاشر هو ذكرى كربلاء التي قتل فيها الحسين بن علي بن ابي طالب على يد يزيد بن معاوية . ومنذ ذلك الوقت تحول اليوم العاشر من محرم إلى يوم منحة وبدأ الشيعة بالإحتفال بذكرى عاشوراء علناً في سنة 352 هجرية مما أغضب علماء السنة . وبما أن السنة قد أخذوا على حين عرة من قبل الشيعة في احتفالهم الأول هذا ، الا أنهم بدأوا بتحضير أنفسهم للجولة الثانية ، وعندما أقام الشيعة ذكرى عاشوراء سنة 353 هجرية ، حاول عدد من السنة منعهم مما أدى الى مواجهة كبيرة وعنيفة بين الطرفين ⁽¹⁾ .

ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت المواجهة بين السنة والشيعة حدث سنوي في اليوم العاشر من محرم ⁽²⁾ ، الا أنه لم تحدث أي صدامات خلال حكم عصف الدولة ولفترة امتدت إلى نحو اثني عشر عاماً ⁽³⁾ ، ولكن حالما توفي عضد الدولة عادت المصادمات وبلغت درجة كبيرة من العنف والدمار مما حدا بأبي الحسن علي بن محمد الكوكبي المعلم ، وهو حاكم بغداد ، أن يأمر حي الكرخ بعدم الاحتفال بذكرى عاشوراء اعتباراً من سنة 482 هجرية . وبالطبع احتج الشيعة ضد تلك الخطوة وتدخل الجيش لاعادة النظام ⁽⁴⁾

بالإضافة إلى إحتفالات عاشوراء التي بدأت مع البويهيين ، أخذ الشيعة بالاحتفال « يوم غدیر حم » ، حيث باعتقاد الشيعة ، عين النبي محمد

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 19

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 23 ، 33 ، 38 ، 43 ، 47 ، 51 ، 53 و 57

(3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 57-118 وتعطي الفترة الممتدة من سنة 361 إلى 372 هجرية حين توفي عضد الدولة

(4) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 167 - 169

- علياً بن أبي طالب، خليفة له. ولم يستطع السنة قمع هذه الظاهرة إلى حين خلافة القادر بالله الذي كان مصمماً على استعادة السلطة من البويهيين. وفي سنة 389 هجرية، ولأول مرة، احتفل السنة « بيوم الغار » وهو اليوم الذي إختبأ فيه النبي محمد مع حميه - أبي بكر الصديق، الذي أصبح فيما بعد أول خليفة - في كهف. وحدد السنة تاريخ هذا الحدث ليقع بعد مرور ثمانية أيام على « يوم غدير خم » :

« وقد كانت جرت عادة الشيعة في الكرخ وباب الطاق بنصب القباب وتعليق الثياب وإظهار الزينة في يوم الغدير وإشعال النار في ليلته ونحر جمل في صبيحته. فأرادت الطائفة الأخرى أن تعمل في مقابلة هذا شيئاً، فادعت أن اليوم الثامن من يوم الغدير كان اليوم الذي حصل النبي صلى الله عليه وسلم في الغار وأبو بكر معه، فعملت فيه مثل ما عملت الشيعة في يوم الغدير وجعلت بازاء عاشوراء يوماً بعده بثمانية أيام نسبته إلى مقتل مصعب بن الزبير وزار قبره » (1).

وبلغت الأمور حداً لا يطاق اثناء هذه الإحتفالات والإحتفالات المضادة، فأمر « عميد الجيوش » سنة 393 هجرية الشيعة والسنة بالامتناع عن الإحتفال بعيد الغار من جهة وبعاشوراء من جهة أخرى (2)، لكن هذا الأمر لم يمنع الفريقين من التصادم في سنة 398 هجرية عندما تحرّش سني بالعالم الشيعي ابن المعلم (3). وعلى الرغم من ذلك سمح فخر الملك للشيعة بالاحتفال بذكرى عاشوراء سنة 402 هجرية (4). ومع تجدد هيمنة

(1) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء السابع صفحة 205 وما يلي.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء السابع صفحة 222.

(3) المصدر نفسه، الجزء السابع صفحة 237 - 238.

(4) المصدر نفسه، الجزء السابع صفحة 254.

الخلافة تحت حكم القادر بالله . أخذ الشيعة بالانكفاء وبما أن السنة لم تعد مجبرة على الاتحاد لمواجهة عدو مشترك ، أخذت فرقها تتحارب فيما بينها بقصد السيادة .

الحكم السلجوقي

إبان الحكم السلجوقي أخذت مدرسة سنية واحدة على عاتقها اضطهاد الشيعة وهي المدرسة الحنبلية وأصبحت الحزب الأكثر حيوية وعدوانية من بين المذاهب السنية في بغداد . فبالإضافة إلى مناصرتها للخلافة ، اتبعت الحنبلية خطأً دينياً ومناقبياً متشدداً محاولة فرضه على كافة المسلمين ⁽¹⁾ . وخلال الفترة الممتدة بين سنة 400 هجرية وبين سقوط بغداد ، بلغت الحركة الحنبلية أوج مجدها ، فكان لها قاعدة شعبية ضخمة وجيشها المنظم كما حظيت بمساندة الخلافة لها متى كان ذلك ممكناً .

وطوال الفترة السلجوقية ، انهمك الحنابلة بمصاربة ثلاثة أحزاب هي : الشيعة أولاً ثم المعتزلة وبعدها الأشعرية . وكانت الحرب بين الشيعة والحنابلة تُشن بشكل رئيسي بواسطة « العيارين » ⁽²⁾ الذين كانوا يشكلون

(1) Henri Laoust, «Le hanbalisme sous le califat de Baghdad, 241—656 H.», *Revue des Etudes Islamiques* (1959) pp. 67—128

H. Laoust, «Hanabila', *Encyclopedia of Islam* «second edition).

Roy, Mottahedeh, *Loyalty and Leadership* p 25.

(2) إن مشكلة وتعريف «العيارون» لن يجري بحثهما في هذا الكتاب لأنهما يحتاجان إلى دراسة مستقلة . وللإطلاع على هذا الموضوع راجع :

Claude Cahen, *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age*, *Arabica* (1959) V. VI: 25—56, 233—265.

ويرى كاهن أن العيارين هم عناصر منبوذة من المجتمع رفض الأتراك دمجها في الجيش =

مجموعات شبه عسكرية تدافع كل منها عن حيّها، فتمركز العيارون الشيعة في حي الكرخ وباب الطاق بينما تجمعت الميليشيا السنية في باب

أو الشرطة ، فتحول أولئك المنبوذون ضد التجار الأعياء في بغداد وسلوهم أموالهم وممتلكاتهم . وخلال الفترة السلجوقية ، أصبحوا من القوة بحيث عجز «الشحنة» عن السيطرة على المدينة . راجع : ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 137 السنة 497 هـ . :

«وفي هذه السنة كانت الشرطة قد تركت من الجاب الغربي لاستيلاء العيارين عليها . وكانت الشحن تعجز عن العيارين فلا يقع بأيديهم إلا الضعفاء» .

أنظر أيضاً ابن الجوزي ، المنتظم الجزء التاسع صفحة 216 وما يلي ، 224 . والجزء العاشر صفحة 67 ، 72 ، 86 ، 95 ، 105 . ابن الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 107 والجزء الحادي عشر صفحة 41 ، 61 .

وارتكزت قوة العيارين في الفترة السلجوقية على عنصرين هما : تنظيمهم المتماسك وعلاقاتهم مع رسمي البلاط وفي الجيش أمثال ابن عم السلطان مسعود ، ابن قاروت الذي كان يُعتبر هو نفسه عياراً .

ابن الجوزي ، المنتظم ، المجلد العاشر صفحة 105 سنة 538 هجرية :
«وكان للعيارين عيون على الناس من الساء والرحال يطوفون الحانات والرهمة والصيارف والجوهريين فإذا عاينوا من قد باع شيئاً تبعوه وأخذوا ما معه ، وكانوا يجتمعون في دور الذين يحمونهم في دار وزير السلطان ودار يرتقش . . . فنفر الناس وغلقوا دكاكينهم وغلقوا باب الجامع وتلقوا السلطان في الميدان ومعهم ابن الكواز الزاهد فاستغاثوا إليه فلم يجبههم . فعادوا مراراً وهو لا يتلمت . وكان في العيارين ابن قاروت وهو ابن عم السلطان مسعود فأخذ بعملات فتقدم السلطان بصله ، فُصِّلب» .

ولكون العيارين أقوياء ، أخذت الأحزاب المتصارعة تستخدمهم لمصلحتها الخاصة . وهكذا أتت الفروقات الدينية لتتراكب مع الفروقات الطبقة فانقسمت هذه الطبقة الفقيرة والمسلحة ما بين العيار الشيعي والعيار السني . وبالتالي أدى ذلك الى انقسام افقي : شيعي ضد سني حنلي وانقسام عمودي . الطبقة الفقيرة ضد طبقات المجتمع الأخرى

البصرة. وقلّما كان يمر عام دون حدوث صدام حنبلي - شيعي⁽¹⁾. وتم التوصل إلى اتفاقية سلام في بغداد بين الفريقين المتنازعين سنة 488 هجرية وعادت الأحياء المختلفة في المدينة إلى فتح أبوابها للجميع⁽²⁾.

وفي سنة 567 هجرية ، أصيب الشيعة بنكسة سياسية حين وضع

(1) يلحظ ابن الحوزي النزاعات الدموية التي كانت تحصل سنوياً ما بين السنة والشيعة . راجع المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 127 سنة 437 هجرية : «وفي شوال حدثت فتنة بين أهل الكرخ وباب البصرة قتل جماعة فيها من الفريقين»

المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 132 سنة 439 هجرية : «وعاد القتال بين أهل الكرخ وباب البصرة حتى أن صاحب المعوية فارق موضعه إلى باب الأرج» .

المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 136 سنة 440 هجرية : «وعاد القتال بين أهل الكرخ وباب البصرة» .

المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 140 سنة 441 هجرية : «فمن الحوادث فيه أنه تقدم في ليلة عاشوراء إلى أهل الكرخ أن لا يوحوا ولا يعلقوا المسوح على ما حرت به عاداتهم خوفاً من الفتنة فوعدوا وأخلفوا وجرى بين أهل السنة والشيعة ما يريد عن الحد من الجرح والقتل حتى عبر الأتراك وضربوا الحميم» .

وللمرة الثانية في السنة نفسها حدث قتال آخر بين الفريقين المتنازعين . أنظر المصدر نفسه الجزء الثامن صفحة 141 سنة 441 هجرية كما ذكر ابن الجوزي نزاعات أخرى في المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 179 ، الجزء التاسع صفحة 15 ، 26 ، 29 ، 39 ، 47 . وفي عام 482 هجرية على سبيل المثال ، نشب قتال كبير بين أهل الكرخ وأهل البصرة قتل فيه مئتا شخص ، واضطر الجيش التركي للتدخل لوقف القتال . المصدر نفسه ، المجلد التاسع صفحة 47 .

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 87 . «وفي هذه السنة (488) اصطلى أهل الكرخ مع بقية الحال وتراوروا وتواكلوا وتشاربوا ، وكان هذا من العجائب»

الزنكيون نهاية للخلافة الفاطمية في مصر⁽¹⁾، ولم يعد للشيعة أي أمل في الحصول على دعم مادي أو معنوي من تلك المنطقة.

الحنبلية ومدارس السنة الأخرى

يبدو ان الحنابلة والحنفيين كانوا على علاقات جيدة في الفترة السلجوقية بدليل عدم حصول قتال في ما بينهما. وبالإضافة الى ذلك، فلقد تحول الحنابلة إلى الحنفيين الذين تبؤوا مراكز حكومية عالية بقصد حصولهم على شهادات رسمية في الفقه وفي الشهادة من الحنفيين⁽²⁾. إلا أن الأمر اختلف بالنسبة لجماعة أهل الكلام المعروفة بالمعتزلة والتي اعتبرها الحنابلة جماعة كافرة، فشنوا ضدها حرباً شعواء استعملوا فيها سلاحاً فتاكاً وهو «الاعتقاد القادري»⁽³⁾. وهو جهر بإيمان يشدد على الموقف المتمزمت والسلفي في الإسلام ويتضمن العناصر التالية :

- كل نعوت وصفات الله يجب أخذها على أساس انها حقيقية لا مجازية.

- إن كلمة الله غير مخلوقة ومن يقول العكس يعتبر كافراً يجب هدر دمه⁽⁴⁾.

(1) ابن الجوري ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 237 الذي علق على هذا الحدث قائلاً «وانكمد الروافض» .

(2) والشهود هم شهود رسمييون كانوا يعينون في المحكمة للشهادة في الدعاوي . راجع صفحة 12

(3) ابن الحوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 109 - 111 المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 109 :

(4) «لأنه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به فهو غير مخلوق فبكل حال متلوا محفوظاً ومكتوباً ومسموعاً ومن قال أنه مخلوق على حال من الأحوال فهو كافر حلال الدم بعد الإستئانة منه»

وكان الجهر بهذه العقيدة أيام الخليفة القادر، وشدد القائم بأمر الله على هذا المعتقد مما حدا بالحنابلة أن يضطهدوا المعتزلة في حكم القائم وعلى أساس هذه العقيدة ، فالتحق المعتزلة بالمذهبين الشافعي والحنفي (1). وحتى ابن عقيل نفسه، وهو أحد أعظم مفكري الحنابلة في عصره، ضغط عليه أبو جعفر الشريف وهو من اقرباء الخليفة كي ينهي علناً أية علاقة له بالمعتزلة (2).

واضطهاد المعتزلة كان شاملاً لدرجة ان غالبيتهم فرّت الى مصر حيث كان باستطاعة المعتزلة ممارسة معتقداتها بحرية (3). أما الذين بقوا في بغداد فلقد اضطروا لاعلان تراجعهم وانسحابهم العلني، واستعمل ضدهم العنف خاصة من قبل « جماعة عبد الصمد » التي كانت تتألف عناصرها من الحنابلة والتي تميزت بحماسها في اضطهاد المعتزلة. ففي سنة 456 هجرية قام فريق من جماعة عبد الصمد بمهاجمة ابن الوليد، احد المعتزلة الذي كان يلقي عظة في بيته الكائن في حي الكرخ. وكان ابن الوليد قد اختار السكن في هذا الحي بالذات لان سكانه من الشيعة، فظن انه في مأمن من الاضطهاد. ونشب قتال فتدخل الجيش وفرق الجماهير، ومع ذلك تابع واعط جامع المنصور، وهو اهم جامع في العاصمة كيل الشتائم للمعتزلة من منبره (4).

(1) أمثال القاضي أبو القاسم التنوخي وعلي بن المحاسن (المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 168) . أبو حازم الفراء ، وهو أخ الفقيه الحنبلي الشهير أبو يعلى (المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 102 . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثاني صفحة 252 - 253) .

وحتى الفقيه الحنفي الشهير أبو عبد الله السيمري اضطر إلى تبرئة نفسه علناً من تهمة انتمائه إلى المعتزلة كي يسمح له أن يصبح شاهداً ويمارس مهنته في بغداد .

(2) ابن رجب ، الذيل على طبقات الحنابلة . دمشق ، المعهد الفرنسي ، 1951 صفحة 174 .

(3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 90 .

(4) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 235 .

وبعد مضي أربع سنوات اي في سنة 460 هجرية، طلب أبو جعفر الشريف من الوزير ابن جهير ان يسمح بتلاوة « الاعتقاد القادري » علناً في الجوامع، فأجابه الوزير بأنه لا يستطيع تسليم نسخة عن الوثيقة الى الحنابلة بما أنه ليس هناك نسخ عن الوثيقة الاصلية. الا إن طلب أبو جعفر استجيب في الاسبوع التالي وقرئت الوثيقة في الجوامع⁽¹⁾.

لم يتسن للحنابلة وقتاً للابتهاج بانتصارهم اذ واجهوا تحدياً جديداً من جانب الأشعرية. وتفاقم هذا النزاع الجديد وكبر حجمه نظراً لمضامينه السياسية، وقاد الحركة الاشعرية الوزير السلجوقي نظام الملك هادفاً إلى التحكم بالمدارس السنية الاخرى في بغداد. والحدث الخطير في النزاع ما بين الحنابلة والاشعرية وقع سنة 459 هجرية عندما أسس نظام الملك المدرسة النظامية في بغداد كجزء من محاولة لاحتواء ودمج طبقة العلماء المتنامية والمستقلة في نظام خاضع لمراقبة الدولة.

وبعد مضي عشر سنوات ، اي في سنة 469 هجرية، سمح نظام الملك لابي نصر القشيري بأن يحاضر في المدرسة النظامية في بغداد، وفي محاضراته الاولى اتهم أبو نصر الحنابلة بالتجسيمية، اي بخلع صفات الانسان على الله، فثار الحنابلة ونشب نزاع مسلح ضد المدرسة الاشعرية. واتخذ الحادث ابعاداً سياسية اذ وقف الخليفة الى جانب الحنابلة فيما ناصر السلاجقة الاشعرية. وفيما كان قتال الحنابلة للمعتزلة محلياً صرفاً وذا طابع ديني، كان صراعهم ضد الأشعرية تعبيراً عن الصراع بين الخلافة والسلطنة. وفي ضوء ذلك، لم يكن غريباً ان ينشب النزاع عند مجيء اجنبي (أبو نصر القشيري الذي قدم من نيسابور)، ومناصرة ابو نصر في بغداد من قبل غريبين آخرين : ابو اسحاق الشيرازي⁽¹⁾، والصائغ (الداعي الى الصلاة) ابو سعيد الصوفي.

(1) عن أبي إسحاق الشيرازي راجع السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى . 4 أجزاء . القاهرة ، البابي الحلبي ، 1965 ، الجزء الثالث صفحة 88 وما يلي .

وكان على رأس المحتجين أبو جعفر الشريف رئيس الحركة الجنبلية وابن عم الخليفة المقتدي بأمر الله في البدء ، كان النصر حليف الحنابلة ، وكان شعار اتباع أبو نصر القشيري : « المستنصر بالله ، يا منصور » والمقصود به الخليفة الماطمي⁽¹⁾ بما أن الخليفة العباسي هو حليف الحنابلة . واتخذ أبو اسحاق الشيرازي الذي كان يدرس حينذاك في النظامية والذي دعا أبو نصر القشيري قراراً بمغادرة العاصمة إلا أن الخليفة منعه من ذلك . فأرسل أبو اسحاق كتاباً إلى نظام الملك يحتج فيه على موقف كل من الخليفة والحنابلة العدائي ضد الأشعرية والشافعية في بغداد . وعلى الفور بعث نظام الملك بوفد إلى بغداد مصحوب برسالة يعبر فيها عن غضبه من الحنابلة لمحاولتهم سحق المدارس السنية الأخرى . وكان هذا التهديد غير المباشر كافياً لاقناع الخليفة بعدم إمكانية استمراره في مناصرة الحنابلة بصورة علنية تفادياً لتدخل نظام الملك مباشرة في شؤون بغداد . عند ذلك أمر الخليفة المقتدي بأمر الله وزيره ابن جهير بالتوسط فيما بين الفريقين المتنازعين وتسوية الأمر بينهما⁽²⁾ .

أثناء الليل قام فخر الدولة ابن جهير⁽³⁾ بجمع رؤساء كل فريق : الشريف أبو جعفر وأبو نصر القشيري وأبو اسحاق الشيرازي وأبو سعيد الصوفي⁽⁴⁾ . وخلال الاجتماع أظهر أبو اسحاق ميلاً للتسوية والترضية فأبلغ أبو جعفر الشريف أن كتاباته لم تتضمن المبادئ الأشعرية :

(1) ابن رجب ، الذيل ، صفحة 25 . ابن الحوزي ، المتظم ، الجزء الثامن صفحة 305 .

(2) المصدر نفسه .

(3) في سنة 462 هجرية تزوج ابن جهير ابنة نظام الملك وكان على علاقات وثيقة معه . ولم يكن بوسع ابن جهير إلا التصرف بما ينسجم مع إرادة الوزير السلجوقي . راجع ابن الأثير ، الكامل ، الجزء العاشر صفحة 103 .

(4) ابن رجب ، الذيل ، صفحة 26 .

« وأمرهم بالدنو من الشريف فقام اليه ابو اسحاق وقد كان
يتردد في ايام المناظرة الى مسجده بدرب البطيخ فقال له : أبا ذاك
الذي تعرف، وهذه كتيبي في أصول الفقه أقول بها خلافاً
للأشعرية » (3).

لكن أبا جعفر رد بصراحة إن أبا اسحاق اتبع المذهب الحنبلي طالما
كان فقيراً ومغموراً إلا أن ميوله الحقيقية ظهرت حالما عينه نظام الملك
محاضراً في المدرسة النظامية .

وفي الواقع تصادق ابو اسحاق مع الحنابلة في البدء . وكثيراً ما كان
يشاهد برفقة أبي جعفر الشريف، عين كان هذا الأخير يرور الخليفة كي يحتج
على الفساد المستشري في بغداد والتدابير الحكومية غير الملائمة والكافية
لمواجهته :

« وفي سنة 464 اجتمع الشريف أبو جعفر ومعه الحنابلة في
جامع القصر وادخلوا معهم أبا اسحاق الشيرازي واصحابه وطلبوا
من الدولة قلع المواخير، وتتبع المفسدين والمفسدات » (2)

لكن أبا اسحاق انقطع عن مصاحبته حين عين للتدريس في المطايع،
وبالرغم من ان أبا اسحاق رفض الوظيفة في البدء الا انه قبل فيما بعد بفعل
ضغط نظام الملك عليه (3). ومنذ ذلك الحين اعتبر الحنابلة ابا اسحاق
عدوهم وانه خائن .

وجاءت نتيجة الاجتماع بالوزير على عكس ما كان متوقفاً اذ انه بالرغم

(1) ابن الجوزي ، المنتظم الجزء الثامن صفحة 306 .

(2) ابن رجب ، الذيل ، صفحة 24 . وأيضاً ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن
صفحة 272 .

(3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 246 السنة 459 هجرية .

من ان الشافعيين والأشعرين هم الذين اعتذروا من أبي جعفر الشريف الا ان الخاسر الحقيقي كان ابو جعفر لان الخليفة امره بالبقاء في القصر مما كان يعني الاقامة الجبرية حيث توفي بعد سنة من ذلك . وبعد وفاته طُلب من أبي نصر القشيري مغادرة بغداد (1) .

وحالما استقرت الاوضاع ارسل نظام الملك كتاباً الى أبي اسحاق الشيرازي يؤنبه فيه على رغبته في رؤية نظام الملك يتدخل مباشرة في شؤون بغداد ومجابهة الحنابلة . ووضح نظام الملك في كتابه أنه لن يحازب اية مدرسة ضد الاخرى بل يتوق لرؤية السنة متحدين . انبثق موقف نظام الملك من ادراكه لواقع الحال . فلقد وعى الوزير السلجوقي تركيبة الاحزاب في العاصمة ولم يكن يرغب في نشر الفوضى والدمار لمجرد تفضيله لمدرسة معينة :

« وورد كتاب من النظام الى ابي اسحاق الشيرازي في جواب بعض كتبه الصادرة اليه في معنى الحنابلة وفيه ورد كتابك بشرح أطلت فيه الخطاب وليس توجب سياسة السلطان وقضية العدالة الى ان نميل في المذاهب الى جهة دون جهة ونحن بتأييد السنن اولى من تشييد الفتن ولم نتقدم ببناء هذه المدرسة الا لصيانة اهل العلم والمصلحة لا للاختلاف وتفريق الكلمة ومتى جرت الأمور على خلاف ما أردناه من هذه الأسباب فليس الا التقدم بسد الباب وليس في الممكنة الا بيان على بغداد ونواحيها ونقلهم على ما جرت عليه عاداتهم فيها فإن الغالب هناك وهو مذهب الامام ابي عبد الله احمد بن حنبل رحمة الله عليه ومحله معروف بين الأئمة وقدره معلوم في السنة » (2) .

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 221

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 312

ويظهر جلياً من هذه الرسالة تصميم نظام الملك في تهدئة النفوس في بغداد بعد معالجته قضية القشيري، ففي البداية تحييز للشافعية والأشعرية وضغط على الخليفة ليقبض على ابن عمه أبي جعفر الشريف، رئيس الحنابلة. وحين تم له ذلك، أدار ظهره للأشعرية بغية إعادة التوازن بين الفرقاء فدعا أبا نصر القشيري للعودة الى نيشابور وبعث برسالة يحذر فيها أبا اسحاق الشيرازي ويطلبه بأن يأخذ بعين الاعتبار وضع بغداد السياسي حيث يشكل الحنابلة غالبية السكان هناك.

وعندما علم الحنابلة برسالة نظام الملك، خرجوا الى الشوارع مهلين مبتهجين مما اغضب بعض طلاب المدرسة النظامية الذين مشوا بمسيرة الى سوق الثلاثاء، وهو حي حنبلي. وقام طالب يدعى الاسكندراني بالقاء خطبة دعا فيها الى اعتبار الحنابلة هراطقة مما حدا سكان السوق الى الشغب ومهاجمة المدرسة النظامية وقتل رجل مريض كان قد بقي فيها. ولم يتفرق الحشد الا بعد تدخل الشحنة مع قوة من الجيش⁽¹⁾.

استمر الهدوء في المدينة لمدة خمس سنوات وحتى سنة 475 هجرية عندما قرر نظام الملك ارسال البكري وهو واعظ أشعري من اصفهان اليها. وسرعان ما طلب البكري بالقاء الخطبة في جامع المنصور وهو الجامع الأهم والأكثر تقيداً بالتقاليد الاسلامية في بغداد. وخوفاً من الشغب أمر الشحنة بعض الجنود بالبقاء قريباً من البكري في اثناء القاء خطبته. ولكن عندما صرح البكري في منتصف خطبته بأن ابن حنبل ليس كافراً إنما اتباعه كفر⁽²⁾، انهمر على المصلين وابل من حجارة الأحرار ما هم بها فريق من الحنابلة كان قابلاً على سطح الجامع بانتظار اللحظة المواتية لفعاليتهم. وفي بحر السنة ذاتها وانتقاماً من الحنابلة لمهاجمتهم البكري فيما كان يقوم بزيارة

(1) ابن الحوري، المنتظم، الجزء الثامن صفحة 312.

(2) ابن الحوزي، المنتظم، الجزء التاسع صفحة 4.

قاضي القضاة، ابو عبد الله الدامغاني، داهم جنود سلاجقة بيت ابو يعلى
الفراء الحنبلي الشهير وصادروا كتبه (1).

ومع أن نظام الملك حاول معاملة مدارس بغداد المختلفة بالعدل
والمساواة، الا ان شعوره الحقيقي بالنسبة للحنابلة ظهر بينما كان يزور بغداد
برفقة السلطان ملكشاه الذي جاء بمناسبة زواج ابنته من الخليفة. فلقد طلب
نظام الملك التحدث الى بعض الحنابلة ليستشف فيما اذا كانوا مجسمة
فنهض ابن عقيل لرد التحدي مفنداً هذا الادعاء، لكنه عبر عن الوضع
السياسي السائد آنذاك بقوله : « ثم ما يريد الطاعنون علينا ونحن لا نزاحمهم
على طلب الدنيا ؟ » (2).

والعداء السائد بين الفرقاء المتناحرين يتلخص بتعليق اطلقه ابو يوسف
القزويني وهو معتزلي غامر وسكن العاصمة بغداد في أواخر حياته بعد أن كان
قد أكره على تمضية معظمها في مصر. ففيما كان نظام الملك يجالس أبا
محمد التميمي وفتياً أشعرياً، دخل أبو يوسف وقال : « أيها الصدر، قد
اجتمع عندك رؤوس أهل النار. فقال كيف ؟ فقال : انا معتزلي وهذا مشبه
وذاك أشعري وبعضنا يكفر بعضاً » (3). وهكذا فشلت سياسة نظام الملك
في ايجاد حكومة مركزية قوية بسبب الانقسامات الحادة ما بين المذاهب
والمدارس الدينية المختلفة.

وخلال القرن السادس الهجري ، لم تعد النزاعات الدينية تُدون
بانتظام في الحوليات ذلك أن اهتمام العالم الاسلامي ومؤرخيه كان قد تحول
لمتابعة احداث ونتائج الغزوات الصليبية. ومع ذلك استمر الحنابلة في تقوية

(1) المصدر نفسه ، الجزء التاسع صفحة 5 . ولبيان العلاقة ما بين أبي عبد الله الدامغاني
والسلاجقة أنظر فيما بعد صفحة (162) .

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 58 .

(3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 90 سنة 488 هجرية .



مركزهم في العاصمة خلال هذا القرن. وفي سنة 544 هجرية عُين ابن هبيرة وزيراً من قبل الخليفة المقتفي. ولم يكن ابن هبيرة يدعم الخلافة ضد السلاطين الأجانب فحسب، بل كان أيضاً حنبلياً متحمساً⁽¹⁾. وكانت الخطوة الأولى نحو الاستقلالية مجسدة بالاستيلاء على المدرسة النظامية من السلاجقة⁽²⁾. ففي سنة 547 هجرية، على سبيل المثال، نشب قتال في النظامية بسبب معارضة الحنابلة لتعيين مدرس فيها يجهل اللغة العربية ويدرس بلغة أعجمية⁽³⁾.

ومن ثم واصل الحنابلة نضالهم ضد الشافعية⁽⁴⁾ والحنفية بما أن كلمتي الطائفتين كانتا محظيتين من قبل السلطنة. وكان أتباعهما يشغلون مناصب حكومية هامة. ولما تعاظمت قوة الحنابلة واتسع نفوذهم السياسي كفريق كان لا بد لهم من الاصطدام بالحنفية التي بقيت حتى ذلك الحين مترجمة طبقة العلماء. ونرى أنه فيما كان الحنابلة خلال القرن الخامس الهجري يلجأون إلى الحنفيين للحصول على شهاداتهم القانونية أو على

(1) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 253.
«وكان جدي يقول: والله لولا أحمد والوزير ابن هبيرة لانتقلت عن المذهب. فإني لو كنت حنفياً أو شافعياً لحملني القدم على رؤوسهم».

(2) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 142 سنة 545 هجرية

(3) المصدر نفسه، الجزء العاشر صفحة 147.

(4) وهناك مثل مرجان الحادم وهو شافعي شغل مصصاً لأفيعاً لدى الخليفة واصطهد الحنابلة بمن فيهم ابن الجوزي نفسه لأنهم وقفوا في وجهه. راجع ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 213. وفي سنة 559 هجرية، اصطدم الشافعيون والحنابلة حين حاول فريق حنبلي قراءة كتاب فضائل أحمد بن حنبل الذي كتبه ابن مسدد في جامع شافعي. وقال شافعي للخليفة أن الكتاب يعدد شوائب الخلفاء العباسيين، فصدر الكتاب على الأثر. راجع ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة

صفة تهود رسميين في المحاكم⁽¹⁾، تمّ في القرن السادس عزل هؤلاء الحنفيين من مراكز سلطتهم. ففي سنة 566 مثلاً، جلس الحنبلي ابن الشاشي عن يمين الوزير في الديوان بالرغم من أن ذلك المكان كان دائماً مخصصاً للحنفيين⁽²⁾. وفي السنة نفسها أخذت مدرسة حنفية، وفي السنة التي تلتها، وضعت المدارس الحنفية تحت إشراف ابن المعلم، أحد رسمي بلاط الخليفة الذي منح صلاحيات تعيين من يشاء في المدارس الحنفية⁽³⁾.

وفي سنة 570 هجرية، أنشأت مدرسة أحمد بن حنبل، وبخروج السلاجقة من بغداد، أصبح الحنابلة أحراراً في العاصمة⁽⁴⁾ وبقيت الحال هذه حتى مجيء المغول وسقوط الخلافة العباسية.

(1) ابن رجب، الذيل، صفحة 12 (أبو الحسن العامدي البغدادي)، صفحة 20 (الشريف أبو جعفر)، صفحة 92 (القاضي يعقوب البرزيني)، صفحة 177 (ابن عقيل)، صفحة 199 (أبو سعد المخرمي)، صفحة 207 (عبد الوهاب ابن حمزة البغدادي). فكل هؤلاء كانوا من المفكرين الحنابلة المهمين الذين منحوا شهادات من عائلة الدامغاني الحنفية.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 234 : «وجلس الوزير في الديوان يوم الجمعة وأجلس عن يمينه ابن الشاشي، وكانت العادة أن اليمين لأصحاب ابن حنيفة، فأخذ المكان منهم».

(3) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 238 : «وفيها فوّض إلى ابن المعلم مدارس الحنفية يرتب فيها من يشاء».

(4) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر صفحة 253، 262، 284. وبالرغم من أن أقوال ابن الجوزي قد تكون مبالغاً لكونه حنبلياً، إلا أن الوقائع تشير إلى أن الحنابلة ربحوا بغداد والخلافة.

الفصل الثاني

قاضي القضاة في عهد البويهيين

خضعت السلطة القضائية لتغيرات هامة في عهد البويهيين اذا ما قورنت بالفترة العباسية الاولى . ففي اوائل العهد العباسي كانت هناك سلسلة من التفويضات من الخليفة إلى الوزير فالقاضي ، ومع الوقت أصبح الخليفة يفوض سلطته الشرعية مباشرة إلى قاضي القضاة تماماً كما كان يفوض سلطته التنفيذية إلى الوزير .

وهذا التطور السريع في السلطة القضائية وفي منصب قاضي القضاة الذي انتقل من سلطة الوزير واحتل مركزاً مستقلاً يعود إلى ثلاثة أسباب :

أولاً ، في البدء كان العلماء يحجمون عن دخول الحلبة السياسية ويعتبرون أنفسهم طبقة دينية منفصلة عن الأمور الدنيوية ، ولكن عندما أيقن العلماء أن الحكومة بحاجة إلى خدماتهم وان الفراغ في السلطة القضائية يجب أن يسد من قبل أحد الأطراف ، خاضوا غمار السياسة بحماس كبير ، مقدرين الامتيازات الهامة التي يحصلون عليها والسلطات التي يمارسونها من جراء تعيينهم في تلك المناصب ⁽¹⁾ . ومثلهم مثل طبقة الكتاب الناشئة كان ذلك مغرياً لهم .

(1) هناك أمثلة عديدة سنوردها في هذا الجزء تؤكد عزوف العلماء الشديد عن قبول مناصب حكومية في البدء إذ كانوا يقدمون شتى الأعذار للتملص من رغبة الخليفة

ثانياً ، إن أي أمر يتعلق بالشرع أصبح خاضعاً للسلطة القضائية .
بالفضاء كانوا يتعمقون بدراسة الشرع ليصبحوا الخراء الوحيديين في هذا
الميدان حتى أن الخليفة نفسه كان في وضع لا يمكنه من مناقشتهم لأن
مصدر معرفتهم كان أعلى من الخلافة لارتكازه على القرآن والسنة .

ثالثاً ، وعلى غرار ما فعلته الوزارة، عزز القضاة منصبهم بتنظيم داخلي
من شأنه مقاومة الضغط الخارجي .

وارتقاء السلطة القضائية التدريجي كان لا بد أن يصطدم بسلطة
الوزارة . فمنذ البعد وجددت السلطة القضائية نفسها في وضع يفرض عليها
إما المقاومة أو المعارضة أو تقديم التنازلات للوزارة، إلا أنها حاولت في كل
مرة اثبات نفسها كمؤسسة مستقلة . وأصبح منصب قاضي القضاة محمياً ضد
سلطة الوزير . (ومع ذلك يمكن القول أن الوزير وقاضي القضاة كانا في
ظروف معينة يشعنان ببعضهما عندما يدركان أن القبول بالطرف الآخر من
مستلزمات استمرار منصبيهما) . إلا أن الوزارة بقيت هي المنصب الأعلى
والأهم في الحكم . وحتى سنة 310 هجرية لم يكن جائزاً ترقية قاضي قضاة
إلى وزير . وحين اقترح علي بن عيسى تعيين قاضي القضاة أبا عمر في
منصب الوزارة، اعتبر الخليفة المقتدر بالله اقتراحه غير معقول لعدم وجود
سابقة كهذه :

« فقال (الخليفة) لعمرى أنه عالم ثقة إلا أنني لو فعلت ذاك
لافتضحت عند ملوك الإسلام والكفر لأنني كنت بين أمرين إما أن
تتصور مملكتي بأنها خالية من كاتب يصلح للوزارة فيصغر الأمر في
نفوسهم ، أو أنني عدلت عن الوزراء إلى أصحاب الطياليس ،
فأنسب إلى سوء الاختيار » (1) .

(1) الصابي ، الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء . القاهرة ، البابي الحلبي ،
1958 ، صفحة 348 .

وتعكس هذه الحادثة الانفصال الكلي في مطلع القرن الرابع الهجري بين الوزارة والسلطة القضائية مع ما يستتبع ذلك من تقاليد وخلفيات مختلفة .

ومع ذلك حرص القضاة على تفادي الاغراءات لنقلهم إلى منصب الوزارة لأنه يؤدي في النهاية إلى المساس بمهنتهم⁽¹⁾. وفي ضوء ذلك يبدو واضحاً سبب عدم تزاوج العائلات المستوزرة بعائلات السلطة القضائية وتجنب كل فئة مزج مصالحها مع الأخرى. فأى تشابك في المصالح كان لصالح الوزارة، لأنها الأقوى، ويؤدي مباشرة إلى اخضاع السلطة القضائية⁽²⁾.

وبالإضافة ، لم يكن من الحكمة أن يتحالف القضاة مع عائلات الوزراء خاصة وأن هذه الأخيرة بدأت تتعاقب الواحدة تلو الأخرى بسرعة رهيبة وبالرغم أن مكاسب القضاة المادية كانت معتدلة إذا ما قارناها بأرباح الوزراء إلا أن مناصبهم كانت آمنة. فعزل الوزير وتعديبه ومصادرة أمواله أصبح أمراً عادياً بينما كان القضاة في مأمن من نهاية كهذه⁽³⁾. وفي الواقع،

(1) اس أبي الوفا ، الجواهر المصية في طبقات الحنفية حيدرآباد ، دائرة المعارف النظامية ، (لا.ت) الجزء الأول صفحة 337 .

«عبد الله ، قاضي القضاة ، تكلم معه الطائع أن يتولى وزارته فلم يفعل»

(2) اس مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الخامس صفحة 68 :

«وقد كان ابن الفرات أودع القاضي أبا عمر مالا لأنه الحسن بن دولة ، فلحققت أبا عمر رهبة شديدة من حامد لبسطه يده على القضاة والشهود فاعترف أبو عمر القاضي أن لابن الفرات عنده وديعة لما سأله حامد وأعطاه إياها . ولما خلع على ابن الفرات الوزارة التالية ، خاف ابن عمر وذكر أن المال لا يزال بحاله ثم أعاد 3000 دينار» .

(3) التنوحي ، نشوار الجزء الأول رقم 124 ويذكر مثل الأحوص ، قاضي البصرة الذي سُجن وعُذب .

«ولم أسمع بقاضٍ أدخل السجن من تحت الخشبة غيره ، ولا بقاضٍ مات في السجن سواه» .

كفئة خاصة بعكس الوزراء الذين لم يشكلوا نقابة. لهم . وساعد هذا الشعور بالتضامن والتماسك على بقاء السلطة القضائية قوية وعدم انحطاطها شأن الوزارة مما حدا بالوزراء الى احترام واعلاء شأن القضاة (1).

اسهمت كل تلك العناصر في بناء السلطة القضائية كطبقة خاصة ذات امتيازات محددة . واحاط القضاة انفسهم بهالة دينية واثبتوا انهم الاشخاص الأكثر خبرة في الشرع وبالتالي يعرفون ما هو الأفضل للبشر في هذه الدنيا وفي الآخرة (2).

وبعد مناقشة الطريقة التي تم فيها دمج القضاء داخل الحكومة وبعد المقارنة بينها وبين الوزارة يمكننا الانتقال الى بحث تطور منصب قاضي القضاة كنتيجة للنزاع ما بين الامراء البويهيين والخلفاء العباسيين من جهة ، وبين السلاطين السلاجقة والخلفاء من جهة ثانية .

سبق وذكرنا انه بينما كانت السلطة القضائية تحت سلطة الخليفة المطلقة في مطلع العهد العباسي ، استطاعت ، ولعدة اسباب ، تحرير نفسها

(1) انتهى الورير المهلي على سبيل المثال ، ثروة قاضي القضاة عتبة بن عبيد الله (فالي حاب كور عتبة عدوه اللدود ، انحاز ضد معر الدولة والمهلي ووقف إلى جانب الخليفة) ، لكن المهلي لم يحرر على التحرك إلا بعد وفاة عتبة سنة 350 هجرية وعندها فقط صدر أمواله أنظر ابن مسكويه ، تجارب الأمم (مترجم) ، الجزء الثاني صفحة 199 . أما الأشخاص الذين ينتمون إلى الدوائر الرسمية الأخرى فقد قبض عليهم المهلي وعدّهم كإبن محلد أنظر المصدر نفسه ، الجزء الثاني صفحة 201 وما يلي

(2) لم يستطع الخليفة المقتدر إنقاذ الحلاح عندما قرر قاضي القضاة أبو عمر والقضاة الآخرون صله ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الخامس صفحة 79 - 81 :

«مخرج الحوار (جواب المقتدر) . إذا كان فتوى القضاة فيما عرّضت فأحضره مجلس الشرطة»

وتشكيل جسم مستقل على عكس الوزارة. وبالطبع لم تستطع السلطة القضائية تعيين قاضي قضاة عبر نظام انتخابي لأن الخليفة كان وبقي المرجع الأخير الذي بإمكانه التعيين والتغيير. وغالباً ما كان الخليفة يختار صديقاً شخصياً له لمنصب قاضي القضاة، فهارون الرشيد أقام صداقة مع الفقيه الشهير أبي يوسف وقلده القضاء فيما بعد (1).

وفي كثير من الأحيان كان على قاضي القضاة الإذعان لمشئته الخليفة وحريمه. فوالدة المقتدر طلبت مرة من قاضي القضاة ابن يهلول إعادة الصك الذي كانت قد عينت بموجبه قرية لها كوقف. وكانت تريد اتلاف الوثيقة فعارضها ابن يهلول فشكته إلى الخليفة الذي استدعاه إلى القصر. فبين ابن يهلول للخليفة أن اتلاف الصك عمل غير قانوني وأنه لا يقدر تنفيذ هذا الأمر لأن الله وليس الخليفة سيديته بعد وفاته على فعلته. ويبدو أن المقتدر اقتنع بجواب ابن يهلول وابقاه في مركزه (2). إلا أن معظم القضاة لم يستطيعوا مقاومة الاغراءات التي يقدمها الخليفة وبطائنته لهم، ومع انحطاط الامبراطورية العباسية استشرى الفساد في السلطة القضائية. وفي عهد الخليفة المقتدر، بدأ الوزير ابن الفرات بممارسة بيع منصب قاضي

(1) التوحي، نشوار، الجزء الأول رقم 135.

«ثم استدعاني الخليفة (هارون الرشيد) وطاولني واستفتاني في حواص أمره وأنس بي. فلم ترل حالي تقوى معه حتى قلدني قضاء القضاة»

وهنا تحذر الإشارة بأن أبا يوسف كان يعاني الماقة ويتشاجر يومياً مع روحته لأنه أخذ يدرس الفقه على أبي حنيفة بدلاً من تأمير مصاريق عائلته. وكان أبو حنيفة يعزیه ويعده بمستقل زاهر إن هو التزم هذا الحط

المصدر نفسه، الجزء الأول رقم 134 :

«لا يجب أن تعتم، فإنه إن طال عمرك فتأكل بالفقه اللوزينح بالمستق المقشور».

(2) التوحي، نشوار، الجزء الأول رقم 128

القضاة (1). ويبدو أن القاضي أبا عمر هو أول من نال منصب قاضي القضاة بهذه الطريقة، وبعد وفاته، نُصح المقتدر بتعيين ابن أبي عمر على أمل الحصول منه على مبلغ مئة ألف دينار مقابل هذا التعيين (2).

وبيع هذا المنصب مهد الطريق لوصول طبقة من الأثرياء الجشعين وعديمي الضمير إلى منصب قاضي القضاة وهو مركز حساس وبالغ الأهمية. والمكاسب التي جناها هؤلاء من هذا المركز كانت طائلة. وفي بعض الحالات، كان القضاة يكسبون ود الوزراء وكبار الرسميين بحل مشاكلهم القانونية. فعندما اقترض الوزير الحسين بن القاسم مبلغ عشرة آلاف دينار وعجز عن أيفائها إلى المعترضين، طلب مشورة قاضي القضاة ابن بهلول، فيما بعد قاضياً للقضاة، فحكم بالقضية مستنداً إلى فتاوى المدرسة المالكية القائلة بأن القاضي ملزم بمصادرة أموال الوزير وتوزيعها على المقرضين بما أن الوزير عاجز عن إيفاء المبلغ. وبهذه الطريقة لم يدفع الوزير الا عشر المبلغ المستحق إلى الدائنين (3).

ويبدو أن أبا عمر كان مسؤولاً عن ابتداع العديد من الممارسات غير القانونية واستخدام القضاء كمطية لاكتساب نفوذ شخصي. فعندما أصبح المكتفي خليفة سنة 289 هجرية على أثر وفاة والده، قرر ان يتخلص من

(1) *Baghdad Chronicle*. Cambridge, Cambridge University Press, 1929.

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الخامس صفحة 229 - 230 «وفيها (سنة 319) مات أبو عمر القاضي ، فأعري أبو بكر بن قرابة سوريته إغراء شديداً وقال للمقتدر : ينبغي لإبنه أن يحمل مائة ألف دينار فإنه من ورائها وإلا حضر من يتقلد قضاء القضاة ويوفر هذا المال من جهته»

وبيع منصب قاضي القضاة ساهم في ترسيخ النظام الوراثي داخل السلطة القضائية وسنحت هذا الموضوع في الفصل الثاني من الجزء الثاني

(3) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الأول صفحة 204 و 206

قائد الجيوش بدر. فاتصل الخليفة لهذه الغاية بالقاضي ابي حازم طالباً منه ان يحتال على بدر ويقنعه بالمجيء الى قصر الخليفة، الا ان ابا حازم رفض تنفيذ هذه المهمة، لكن ابا عمر قلها وبحث عن بدر وحين التقاه قطع له وعداً معظماً باسم المكتفي بانه لن يمس بأدى فوتق البدر بأبي عمر وغادر محباًه فقتل فوراً⁽¹⁾.

وسيرة ابي عمر سلسلة من الأمثلة في كيفية استغلال منصب القضاء لمآرب شخصية. فعندما اصبح المقتدر خليفة، ربط ابو عمر مصيره بمصير علي بن عيسى وتآمر لخلع المقتدر واحلال ابن المعتز مكانه، على امل الحصول على مكافأة في وقت لاحق الا ان المؤامرة فشلت والقي القبض على ابي عمر فقصد والده الوزير ابن الفرات طالباً الافراج عن ابنه، فكان جواب ابن الفرات أن مبلغ مئة الف دينار كفيل بتعير رأي الخليفة في مصير أبي عمر. فدفع ابو عمر تسعين الف دينار اخذ نصفها من امانة كان قد تركها العباس بن الحسن مع القاضي⁽²⁾!!

(1) المسعودي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، القاهرة ، مطبعة السعادة . 1958
الجزء الرابع صفحة 277 - 278 . ولقد استنكر الغداديون تصرفات أبي عمر وعبر عنها
تساعراً بقوله .

«قل لقاضي مدينة المصور لم أحلت أحد رأس الأمير ؟
بعد إعطائه المواثيق والعهد وعقد إيمان في منشور
أين إيمانك التي شهد الله على أسها يمين فجور ؟
يا قليل الحياء يا أكذب الأمة يا شاهداً شهادة زور
ليس هذا فعل القضاة ولا يحسن أمثاله ولا الجور»

(2) الصابي ، الوزراء ، ص 32 - 33 - و 101 .

« وأسر جماعة من كتاب عبد الله (اس المعتز) وخواصه منهم محمد بن عبدون ،
علي بن عيسى ، محمد بن سعيد الأزرق ، ويمن الكبير ووصيف بن صوارتكين ،
وسرخاب الخادم ، وعلي الليثي ، ومحمد الرقاص ، وابناء ديوانه والمعروف بابي

وفيما بعد ، توّدد أبو عمر الى ابن الفرات واشترى منصب قاضي القضاة ، وبقي في نفس الوقت على علاقات طيبة مع علي بن عيسى لضمان منصبه في حال عودة هذا الأخير إلى الوزارة. وصمم أبو عمر على البقاء وفيّاً للمقتدر، وعندما أجبر القاهر الخليفة المقتدر على الاستقالة، خبأ أبو عمر كتاب الاستقالة وأعادته إليه بعد استعادته السلطة (1).

وأدى فساد السلطة القضائية إلى استعواذ القضاة على سلطات متنامية ولم يتوانوا عن خرق القوانين بغية ارضاء أشخاص معينين ومحاباتهم وكسب الدراهم والامتيازات والوعود فيما أصبح وجود قضاة نزهاء أمراً نادراً (2). وبلغت هذه الحال ذروتها في النزاع الناشب حول السلطة ما بين الخليفة وأمير الأمراء ، وعمد كل طرف منهما على جمع أكبر عدد ممكن من الأنصار

المثنى ، ومحمد بن يوسف ، وحُملوا الى دار المؤمنين ايده الله فحصلوا في اعظم

نؤس وأصيق حبوس »

(1) راجع صفحة 174 .

(2) فالقاضي ابو خازم هو من القلائل الذين ذكرهم المؤرخون ومدونو سير القضاة على أنهم حافظوا على نراحتهم ولقد رفض ابو حازم الرضوح لضغط الوزير عبيد الله بن سليمان وبيعه قرية تخص يتيماً. راجع التسوحي ، نشوار ، الجزء الأول ، صفحة 239 :

« فكتب (ابو خازم) اليه : إن رأي الورير أحسن الله اليه ، أن يجعلني أحد رجلين ، إما رحل صين الحكم به ، أو رجل صين الحكم عنه »

انظر أيضاً ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السادس ، صفحة 55 .

ولقد حافظ ابو جعفر الياامي والذي تتلمذ علي بن عيسى على يده على ممتلكات يتيم آخر كان القائد التركي موسى بن بغا قد حاول أخذها لنفسه . وكان ابو جعفر قد علق على تعيينه قاضياً : « فلما تقلد القضاء قال . حُذلت على كبر السن ، مع عفته وصيانتة » انظر الحطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الرابع صفحة 49 - 52 رقم 1656 .

وذوي النفوذ الى جانبه ، فيما كان قاضي القضاة يعيد من المواجهة بينهما

سبق ولاحظنا كيف أن معز الدولة أحمد بن بويه استطاع أن يترع الوزارة من الخليفة في مدة لا تتجاوز العشر سنوات ، الا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة لمنصب قاضي القضاة ، فلقد احتفظ الخليفة بحق تعيين القضاة على أساس أن الشرع مستمد من القرآن والسنة وأن القضاء له وظيفة دينية . وبالرغم من ان الخليفة فوّض ، نظرياً ، سلطاته الزمنية الى الامير ، الا أنه تشبث بحق اختيار القضاة وتعيينهم على أنه امتياز الخليفة .

وفي عهد الحكام البويهيين الأقوياء امثال عضد الدولة ، حصر أمير الأمراء السلطة في يده وحصل على صلاحيات كاملة لادارة المملكة . ففي عهد عضد الدولة ، لم يعد باستطاعة الخليفة اختيار قاضي القضاة ولكن بقي له حق الاشراف على تعيين القضاة فلقد كان أمير الأمراء يحترق قاضياً انما كان عليه ان ينتظر موافقة الخليفة على الشخص المعني . ويبدو أنه بدون موافقة الخليفة ، لم يكن القاضي قادراً على ايجاز مهمات كثيرة بسبب مقاطعة محتملة من قبل طبقة العلماء المدعومة بالبغداديين على نطاق واسع .

ومثال ذلك قضية القاضي ابن أبي الشوارب . ففي سنة 350 هجرية عُين ابو العباس عبد الله بن حسن بن أبي الشوارب قاضياً لناحيتي بغداد الغربية والشرقية وقاضي قضاة من قبل معز الدولة . ورفض الخليفة المطيع الموافقة على التعيين فتسلم ابن ابي الشوارب مهماته رسمياً من قصر معز الدولة . وعلل المطيع رفضه القبول بابن ابي الشوارب مدعياً أن المنصب قد بيع بمثابة رسم اقطاع . وبالفعل فلقد حصل ابن ابي الشوارب على المنصب بالتودد الى ارسلان وهو مقرب من معز الدولة وعقد مع هذا الاخير صفقة تتمثل بدفع مبلغ 200,000 درهم سنوياً الى خزينة الأمير معز الدولة . وتم توقيع عقد خطي بين الطرفين حُدِدت بموجبه الأقساط المتوجب دفعها (1) .

(1) ابن مسكويه ، تجارب الأمم ، الجزء الثاني صفحة 184 - 189 السبط ابن

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يطرح فيها منصب قاضي القضاة للبيع. وكما ذكر سابقاً فإن الخليفة المقتدر جنى مداخيل من هذا المركز تماماً كما فعل بالنسبة للوزارة وللشرطة وغيرها من المناصب التي كانت تباع في الامبراطورية العباسية. والسبب الحقيقي لرفض الخليفة المطيع يكمن باقرار ابن أبي الشوارب بسيادة معز الدولة على الخليفة واثرام العقد مع الأمير بدلاً من الخليفة إذ أن هذا الأخير كان مستعداً لقبول المبلغ لو كان عُرض عليه.

كل ذلك يشير الى ان الخليفة قاوم منذ البدء أية محاولة لاختراج السلطة القضائية من دائرة سلطانه. فلقد أدرك الخليفة أن حظه الأوفر في النجاح في مواجهة أمير الأمراء يكمن في التمسك بسلطة القضاء وبالفعل انتصر الخليفة على معز الدولة في هذا المضمار. فقوطع ابن أبي الشوارب من قبل بلاط الخليفة ومن البغداديين عامة، واضطر معز الدولة لعزله بعد سنتين من تبوئه منصب القضاء بحجة أن الامام الزيدي ابن الداعي حلم أن عزله سيرضي الله ⁽¹⁾. واستفاد خلف ابن أبي الشوارب من هذا الوضع واشترط كي يقبل تعيينه الا يدفع أي مبلغ من المال ⁽²⁾. وهكذا جاء التعيين انتصاراً ليس للخليفة وحده بل لقاضي القضاة أيضاً إذ تمكن هذا الأخير الافادة من النزاع الناشب بين الخليفة وأمير الأمراء والتحرر من تحمل عبء دفع مبالغ باهظة من المال للحصول على المنصب.

ويغلب الظن أن هذه الحادثة جعلت معز الدولة يدرك بوضوح أنه لا

الجوزي (مخطوطة في المتحف البريطاني) 151 ب ، 154 آ . ابن الجوزي ، المتنظم الجزء السابع صفحة 2 .

(1) الهمذاني ، تكملة تاريخ الطبري بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، 1959 ، صفحة 184 .

(2) ابن الجوزي ، المتنظم ، الجزء السابع ، صفحة 16 .

يستطيع تجريد الخليفة من كامن سلطاته فلجأ الى انتزاع المناصب من ضمن النظام القائم بطريقة تكون مهيبة له ولمصالحه ومسيئة لمصلحة الخليفة . واخفاق الأمير معز الدولة في ضم السلطة القضائية الى سلطاته الأخرى قد يكون وراء تغيير نهج سياسته التي كانت ترمي في البدء للاطاحة بالخلافة العباسية الا انها قررت فيما بعد الاحتفاظ بها كدرع واق للحكم البويهى في بغداد .

فمقاومة العلماء وسنة بغداد لأية محاولة للاستغناء عن العباسيين كانت حاجزاً منيعاً منع البويهيين من الوصول الى مآربهم . وبالتالي فضل البويهيون السيطرة على الخلافة العباسية بالعمل من ضمن النظام القائم والتحالف مع العديد من الشخصيات المفيدة . ولقد قُدمت الرشوة للعديد من العلماء كي يوافقوا على بعض السياسات التي يمارسها البويهيون ، الا ان الوضع القائم بقي وبشكله الرسمي ، على حاله .

ونشب خلاف آخر سنة 363 هجرية حول مركز قضائي حين رفض ابن معروف قاضي القضاة حينذاك الموافقة على بيع منزل لحاجب المطيع وكان هذا الحاجب قد توفي منذ فترة قصيرة ⁽¹⁾ . ونشوب خلاف حول البيع أدى الى استقالة ابن معروف الذي استبدل بابن أم شييان الهاشمي والذي اشترط لقبوله المنصب السماح له بتصرف بحرية وحالما تم تعيينه أتم ابن شييان صفقة بيع المنزل ⁽²⁾ .

تفاصيل هذه الحادثة كما هي مدونة في الحوليات غير واضحة ، ولكن اذا أمعن المرء في دراسة الأحداث السياسية حينذاك ، وفي التطورات اللاحقة ، امكنه فهم الدوافع الكامنة وراء هذه الحادثة . ففي الظاهر تبدو هذه الحادثة وكأنها حدث بسيط ، وأنها شأن شخصي لا يستحق الذكر ، لكن

(1) ابن الجوري ، المنتظم ، الجزء السابع ، صفحة ٦٤ و ٦٥ .

(2) المصدر نفسه ، الجزء السابع ، صفحة ٨٤ .

الأحداث اللاحقة تدل على ان القاضي ابن معروف هو رجل الامير عز الدولة بختيار وانه اعطي تعليمات تنص على مقاومة رغبات الخليفة (1). وأدى هذا النشاط الى عزل ابن معروف النهائي وتعيين هاشمي بديلاً له الأمر الذي لا يمكن تفسيره الا انه انتصار للخلافة.

وفي عهد عضد الدولة وصلت الخلافة الى الحضيض ، ولقد استغني عن مشورة الخليفة في كافة الامور بما فيها التعيينات القضائية والتي كانت تتم باسم عضد الدولة (2) بالرغم من أن بعض التعيينات ظلت تحمل توقيع الخليفة (3).

هناك تعيين هام قام به عضد الدولة وهو اختيار ابو علي المحسن بن علي التنوخي لمنصب قاضي القضاة (4). واصح التنوخي صديقاً حميماً لعضد الدولة ومثله في الامور السياسية والقضائية. فعلى سبيل المثال، قام

(1) عندما جاء ابو اسحاق ابراهيم بن هلال الصابي الى بغداد برفقة عضد الدولة بقي فيها بعدما استجاب عضد الدولة الى رغبة ابيه وانسحب من العراق. وأختبأ الصابي خوفاً على حياته لأنه كان قد أرسل، باسم عضد الدولة، رسائل لاذعة الى بختيار. وكان قاضي القضاة ابن معروف هو الذي توسط بيابة عنه واخذ عهد الأمان من بختيار والوزير ابن بنية. أنظر ابن مسكويه، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الثالث، صفحة 14 - 15.

وعندما انتزع عضد الدولة بغداد من بختيار ألقى القبض على ابن معروف وارسله الى السجن في شيراز وأفرج عن ابن معروف عرضاً فيما بعد من قبل شرف الدولة حين أخذ هذا الأخير شيراز. وبالإضافة الى ابن معروف أطلق سراح نقيس سابقين من الشيعة هما أبو أحمد وأبو الحسن. أنظر الرذراوري، الذيل، صفحة 80 - 82.

(2) هلال الصابي، رسوم دار الخلافة، بغداد، مطبعة العاني، 1964، صفحة

125

(3) سبط بن الحوري (مخطوطة اسطنبول) صفحة 98

(4) لمعرفة سيرة ابو علي راجع ص 145.

التنوشي بتمثيل عضد الدولة في حفل زفاف ابنة عضد الدولة الكبرى من الخليفة الطائع (1)، ولكن في سنة 371 هجرية أقصي التنوشي وعزل من منصبه بتهمة افشاء اسرار سياسية (2).

في أواخر القرن الرابع الهجري اعاد الخليفة تثبيت نفسه في نطاق السلطة القضائية أولاً ومن ثم في باقي المؤسسات الحكومية. وحدث هذا التغيير المفاجيء على أثر خروج بهاء الدولة من بغداد الأمر الذي أفسح المجال أمام الخليفة لادارة شؤون العاصمة وتعيين القضاة في المدينة كما يشاء وفي سنة 394 هجرية عندما حاول الأمير بهاء الدولة تعيين أبو أحمد الموسوي، وهو نقيب شيعي، كقاضي قضاة رفض الخليفة القادر تقليده المنصب (3).

وفي سنة 414 هجرية قرّر الأمير مشرف الدولة أن الوقت قد حان ليعود الى العاصمة بغداد ويمسك بزمام الأمور فطلب من الخليفة القادر استقباله، لكن الذين استقبلوا الأمير وهم المرتضى ابو القاسم الموسوي وأبو الحسن الزينبي وقاضي القضاة ابن ابي الشوارب كانوا جميعهم من مؤيدي السلطة البويهية (4). وفي سنة 415 هجرية طلب من الوزير جمع الجنود الأتراك كي يؤدوا يمين الولاء لأمير الأمراء مشرف الدولة بحضور المرتضى، ونظام الحضرتين أبو الحسن الزينبي، وقاضي القضاة ابو الحسن بن ابي الشوارب. لكن الخليفة الذي كان يخشى ان ينقلب ولاء الجنود الأتراك لمشرف الدولة ضده، أمر هؤلاء الوجهاء ألا يقبلوا بالقسم وعنف كل من المرتضى والزينبي

(1) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء السابع صفحة 101، السنة 369 هجرية

(2) ابن مسكويه، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الثالث، صفحة 12 - 14.

(3) ابن الحوزي، المنتظم، الجزء السابع، صفحة 226.

ابن الأثير، الكامل، الجزء التاسع، صفحة 63

(4) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء الثامن، صفحة 12.

وابن أبي الشوارب لحضورهم الاحتفال بدون اذن مسبق منه (1).

وكانت هذه آخر محاولة يقوم بها أمير بويهى لانقاذ سلطته المتداعية في بغداد. وعندما عين البويهيون فخر الملك حاكماً لبغداد سنة 405 هجرية، قدم الى الخليفة المقتدر لائحة باسماء من يقترحهم لمنصب قاضي قضاة طالباً اليه اجراء الاختيار بنفسه (2).

وحالما تراجعت سلطة البويهيين عن العراق، انبعثت التقاليد السنية الصارمة وهو تطور كان له أثره على منصب قاضي القضاة. ففي سنة 401 هجرية وقع حادث بين المدرس المشهور أبي حامد الاسفرائيني والخليفة القادر فلقد أراد ابو حامد أن يضمن منصب قاضي قضاة بغداد للشافعي أبي العباس الأبوردي لكنه لم يُفلح في ذلك (3). وطرد الخليفة أبا حامد من قصر الحريم فتار هذا الأخير وارسل كتاب تهديد الى الخليفة قال فيه :

« إعلم انك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولانيها الله تعالى ، وأنا أقدر أن اكتب رقعة الى خراسان بكلمتين أو ثلاث اعزلك عن خلافتك » (4).

وبالواقع ، كان تهديد أبي حامد هراء ، فخراسان بعيدة عن بغداد والحكم البويهى في حالة انهيار، وأقصى أبو حامد عن منصبه واستبدل

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن ، صفحة 15 - 16 .

(2) المصدر نفسه ، الجزء السابع ، صفحة 270 .

(3) أحد اسباب فشل أبي حامد هو وقوف النقيب الشيعي الشريف الرصي ضد تعيين ابي حامد طالباً تأييد فخر الملك في ذلك ويعود هذا الموقف الى النزاع القائم ما بين الشافعيين والشيعة

(4) سبط بن الجوزي (مخطوطة اسطنبول) ، صفحة 299 ، 321 . وحول سيرة ابي حامد راجع الشيرازي ، طبقات الفقهاء . بيروت ، مطبعة الرائد ، 1970 ، صفحة 123 . والسلي ، طبقات ، الجزء الرابع صفحة 61 رقم 270

بقاض حنبلي هو أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي والذي كان على علاقات وثيقة بالخليفة (1).

وحيث حاول أمير الأمراء أبو طاهر معارضة الخليفة القادر سنة 434 هجرية، هدد الخليفة بمغادرة بغداد وطلب من القضاة والشهود والفقهاء التحضر لترك المدينة معه وأمر باقفال الجوامع (2). وبكلمة، استعاد القادر السلطة على بغداد، وكنتيجة للنزاع بين البويهيين والعباسيين اكتسب منصب قاضي القضاة امتيازات جديدة.

أحد الأسباب الرئيسية لتعاظم سلطة قاضي القضاة هو عدم وجود قانون محدد لورثة الخلافة. فلقد حرت العادة على اختيار أحد أفراد العائلة العباسية، لكن تحديد الشخص العباسي الملائم ظل مفتوحاً للاجتهادات مما جعل ممكناً لكل من السلطات الثلاثة : الوزارة والجيش والقضاء التدخل بمسألة الخلافة وكان لقاضي القضاة دور رئيسي في تلك المداخلات لكونه مسؤولاً عن التصديق القانوني لاختيار الخليفة، ولأخذه البيعة التي كانت قد أصبحت آنذاك مجرد مراسيم لا بد منها، وكان يتطلب هذا التصديق موافقة قاضي القضاة لشخص الخليفة المنتخب (3).

وتظهر أهمية الدور الذي لعبه القضاة في انتقاء الخليفة من خلال الأمثلة العديدة التي دونها مؤرخو الحوليات والسير في القرون الوسطى، فلقد أصبح القانون وتفسيره حكراً على القضاة ولم يعد خاضعاً لسلطة الخليفة. فالقاضي محمد بن حسن بن أبي الشوارب، على سبيل المثال، كان حاضراً خلع المتقي بالله واستبداله بالمستكفي بالله. ولقد رافق الموكب إلى سندية

(1) النابلسي، مختصر طبقات الحنابلة. دمشق، 1930، صفحة 368 - 370.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء الثامن، صفحة 113.

(3) Roy Mohahedeh, loyalty and leadership, PP. 42 — 62.

وأقسم يمين الولاء للخليفة الجديد مكافأة المستكفي بتقليده القضاء (1).

الا أن القضاة ضلعوا في مؤامرات أكثر خطورة من الحادثة الأنفة الذكر. فلقد انضم قاضيان الى مؤامرة كانت تهدف الى خلع الخليفة المقتدر واستبداله بابن المعتز. وكان المقتدر في التاسعة من عمره عندما قرر الوزير ابن الفرات تقليده منصب الخلافة كي يتسنى لابن الفرات ادارة شؤون الامبراطورية بحرية (2). وعارض بعض الكتاب والوجهاء اختيار ابن الفرات ودبروا مؤامرة لاستبدال المقتدر بابن المعتز الذي كان اكثر حكمة وذكاء. والقاضيان اللذان شاركوا في المؤامرة هما ابو المثنى (3) وأبو عمر (4).

وفيما بعد ، طُلب من أبي عمر أن يكون شاهداً في عملية خلع المقتدر وتنصيب الخليفة القاهر لتأخذ هذه الاجراءات شكلها القانوني. الا ان ابا عمر كان أكثر حذراً وحيطة هذه المرة من المرة السابقة واخفى الورقة التي وقع عليها المقتدر قرار خلعه. وعندما استعاد المقتدر سلطته كافأ أبا عمر بتقليده منصب قاضي قضاة عند وفاة ابن بَهلُول سنة 317 هجرية (5).

وكذلك فعل قاضي القضاة ابو الحسين بن أبي عمر الذي كان حاضراً مع ثلاثة كتاب عدل لاتمام إجراءات تنازل الخليفة القاهر لصالح الراضي

(1) الخطيب البغدادي ، تاريخ ، الجزء الثاني ، صفحة 200 - 201 ، رقم 632 .
« استُخلف المستكفي بالله في صفر سنة 333 فاستقضى أبا الحسن بن ابي الشوارب »

المسعودي ، مروج الذهب ، الجزء الرابع ، صفحة 35 - 36 . وابن مسكويه ،
تجارب ، الجزء الثاني ، صفحة 12 ، رقم 1 .

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم ، الجزء الاول صفحة 4 .

(3) الطبري ، تاريخ . ليدن ، بريل ، 1964 (مصورة) الجزء الثالث ، صفحة 2282 .

(4) راجع صفحة 147 .

(5) ابن مسكويه ، تجارب الأمم ، (طبعة القاهرة) الجزء الخامس ، صفحة 194 .

بالله (1)، اذ انه لما رأى أبو الحسين أن القاهر يرفض توقيع استقالته خاف على حياته وصرح بأنه حضر المجلس ليشهد على تنازل الخليفة القاهر بملء إرادته ولم يأت لإرغام الخليفة على التنازل بالقوة والقهر (2).

يُظهر ذلك بوضوح الي أي مدى كانت السلطة القضائية منغمسة في اللعبة السياسية. ونحن نعلم بأن عائلة أبي عمر وثيقة الصلة بعائلة بني الجراح فكلاهما من قبيلة واحدة. وكان الوزير علي بن عيسى هو الذي بدأ هذه الحملة ضد الخليفة القاهر. ووقف القاضي أبو الحسين الى جانب علي بن عيسى الا انه كان يتظاهر أمام الخليفة بأنه لا علم له بالمؤامرة وان القانون فوق التحيز والمحاباة.

وتورط القضاء في القضايا السياسية برز بحدة في عهد البويهيين فلم يعد القاضي يكتفي بتطبيق الشرع ، بل أخذ يجتهد في تفسير التعيرات السياسية فإما أن يسمح بها أو أن يدينها. ولم تعد سلطته مستمدة من الخليفة لأن الخليفة كان قد أصبح دون أمير الأمراء . وخلال هذه الفترة قوي نفوذ القضاء الذي ائت ضرورة وجوده ليس فقط لاتخاذ الاجراءات القانونية

(1) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، صفحة 290 - 293 .

(2) ابن مسكويه ، تجارب الأمم (طبعة القاهرة) الجزء الخامس ، صفحة 290 - 292 :

« فحكى القاضي أبو الحسن محمد بن صالح الهاشمي ابن أم شيبان انه لما استدعي القاضي أبو الحسين عند القصص على القاهر بالله وحم . لما دخل القاضي على القاهر قال : بيعتي في عنقك واعساق أهلي وسائر الاولياء ولست اسرثكم منها . فقام القاضي ولام إحضاره قائلاً : أي رأي كان احضارنا الى رجل لم يوصنا ولم يؤخذ خطه ولم يشهد عليه الكتاب والجند ؟ كان ينبغي ان تقدم ذلك ثم تحضروا اليه . وعدل بنا الى علي بن عيسى فقال : يخلع ولا يفكر فيه فان افعاله مشهورة . فقلت له : بنا لا تعقد الدول إنما يتم بأصحاب السيف، وبصلح نحن ونراد لشهادة واستيثاق » .

لخلع وتنصيب الخليفة⁽¹⁾، بل في كل مناسبة كان يجري فيها عقد بين الخليفة وأمير الأمراء⁽²⁾. ولقد دأب البويهيون على مصادقة القضاة - والاعتماد عليهم في المهام السياسية - فلقد انتدب عضد الدولة مثلاً، المحسن التنوخي ليتفاوض مع أعدائه.

وعندما أصبح القادر خليفة أدرك أنه لن يستطيع أن يحكم دون مشورة العلماء والقضاة في الأمور التي أصبحوا يعتبرونها جزءاً من سلطاتهم. فسعى القادر للحصول على موافقة السلطة القضائية في إدانته للسلطة الفاطمية⁽³⁾.

لا يستطيع التكهن بما كانت آلت إليه السلطة القضائية وسبل تطورها ونموها لو لم يدخل السلاجقة بغداد، إلا أنه من الواضح أن السلاجقة أخذوا درساً من أخطاء البويهيين واستعملوا أساليب جديدة للتعامل مع طبقة العلماء⁽⁴⁾.

(1) عندما طلب سكتكين إلى الخليفة المطيع التنازل لصالح ابنه الطائع سنة 363 هجرية، قدم قاضي القضاة صك التنازل. راجع ابن مسكويه، تجارب الأمم (مترجمة) الجزء الثاني، صفحة 327 - 328 والتنوخي، نشوار، الجزء الثاني، صفحة 187.

(2) والعقد الذي وقعه كل من الخليفة وشرف الدولة والقاضي بالتزام كل طرف احترام امتيازات الطرف الآخر، هذا العقد كان على القاضي الشهادة عليه كي يصبح قانونياً راجع ابن الجوزي، المنتظم، الجزء السابع، صفحة 135 (السنة 377 هجرية).

(3) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء السابع، صفحة 255، السنة 402 هجرية.

(4) Roy Mohahedch, Early Islamic Institutions, P. 136

الفصل الثالث

مركز قاضي القضاة في الفترة السلجوقية

إن الأساليب التي استخدمها القضاة للبقاء في مركز قوي في الفترة السلجوقية لم تختلف عن تلك المستخدمة في الفترة البويهية، إلا أن الفترة السلجوقية تميزت بظهور ميزات جديدة.

أولاً : يبدو أن الخلافة حافظت على روابط وثيقة بطبقة العلماء في الفترة البويهية وذلك أن البويهيين كانوا من الشيعة فأحجم العلماء بشكل عام عن الانضمام اليهم. ولقد استغل الخليفة هذا الوضع لصالحه واحتفظ بالسلطة القضائية تحت اشرافه المباشر، فيما أعلن السلاجقة منذ البدء أنهم رواد السنة في الإسلام الأمر الذي منع الخليفة من شن حرب ضدهم على أسس دينية مما أدى إلى تقليص سلطته.

ثانياً : أدرك الوزراء السلاجقة (وخاصة نظام الملك) خطر العلماء البغداديين إذا تركوا وشأنهم أم اذا انضموا الى الخلافة. لذا، حاول السلاجقة الحد من حرية العلماء قدر الإمكان، فأنشأ نظام الملك نظام المدارس بغية تنظيم طبقة العلماء ودمجها بالجهاز الحكومي. ووضعت المدارس تحت مراقبة الوزراء السلاجقة الشديدة، فكان هؤلاء مسؤولين دون غيرهم عن تعيين المدرسين فيها، ولم يكن هناك أي أمل للمعارضين بالحصول على مركز تعليمي في هذه المؤسسة. وبالتالي، تلقت المعارضة ضربة شديدة وخاصة في مطلع الحكم السلجوقي عندما اضطر حتى الحنابلة

إلى تقديم الطاعة والتملق إلى السلاجقة (1).

ثالثاً ، صمم السلاجقة على اتخاذ الحيلة ، وبالرغم من أنهم نظموا العلماء فيما بعد ضمن مؤسسة الدولة ، إلا أنهم ابقوا عائلة غير عربية على رأس السلطة القضائية . وأدت هذه السياسة الى نتيجتين ايجابيتين . فمن جهة تفادت التدخل في المنازعات الحزبية والصراع من أجل السلطة الذي كان مستعراً آنذاك في بغداد . ومن جهة أخرى ، أدت الى تأمين استمرار ولاء تلك العائلة الغريبة ولاء تاماً لقضية السلاجقة بما أن تلك العائلة لقيت معارضة حادة من قبل كل الأحزاب البغدادية بما فيها الحنفية التي تنتمي اليها هذه العائلة . وبذلك إطمأن نال السلاجقة لعلمهم أنه لن يكون بقدرة الدامغانيين خيانة اسيادهم لأنهم إن فعلوا يكونون قد هاجموا مركزهم في القضاء .

ولهذا السبب ندرك أن دراسة مركز قاضي القضاة في الفترة السلجوقية هو بمثابة دراسة عائلة الدامغاني التي تمكنت من الاحتفاظ بهذا المنصب من سنة 447 هجرية الى 615 هجرية مما يدل أيضاً على مدى سيطرة السلاجقة لزام الأمور متخطين بذلك سلطة الخليفة وسلطة مفكري الطبقة الوسطى البغدادية . ومن البديهي اذاً أن يكون تطور مركز قاضي القضاة في هذه الفترة ، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتاريخ كل سلطان وكل وزير سلجوقي ، وفيما كان سابقاً من الضروري أن يحظى القاضي على موافقة الخليفة لشخصه أصبح الآن همّ القضاة أن يرضوا السلاجقة .

توافقت وفاة قاضي القضاة ابن ماکولا الشافعي مع دخول طغرلبيك ، بغداد سنة 447 هجرية (2) . وكان وزير طغرلبيك عميد الملك الكندري

(1) مثال ذلك ، ابو منصور الشريف ، قائد الحنابلة والذي اقترح ابو عبد الله الدامغاني . لحلافة ابن ماکولا على القضاء ارضاء لعميد الملك الكندري راجع صفحة 135 -

(2) حول ابن ماکولا راجع ابن الجوري ، المنتظم ، الجزء الثامن صفحة 167 . والسكي ، طبقات ، الجزء الثالث ، صفحة 152 .

معرفاً بتحيزه للمذهب الحنفي وتصميمه على تعيين قاضي قضاة حنفي .
والمدحش في الأمر أن رئيس المذهب الحنبلي ، أبو منصور الشريف ، وهو
ابن عم الخليفة العباسي ، اقترح اسم أبي عبد الله الدامغاني تودداً إلى عميد
الملك الكندري والسلاجقة في آن معاً وذلك في وقت كان فيه البغداديون
عاجزين عن إدارة شؤونهم الخاصة (1) .

وتدل هذه الحادثة على أن الحنبلية اعتبرت نفسها مهزومة بانهزام
الخلافة ، وكان عليها التأقلم في الأوضاع الجديدة على أمل أن يتغير الوضع
في المستقبل . ولقد صور المفكر الحنبلي ابن عقيل الوضع أفضل تصوير
حين قال : « ما نعلم كيف حالنا مع هؤلاء الأعاجم والدولة لهم » (2) .

والسؤال المطروح هو لماذا اختار أبو منصور اسم أبي عبد الله
الدامغاني بالذات ؟ ويبدو أن أبا منصور وجد أن عميد الملك مصمم على
اختيار حنفي لمنصب قاضي القضاة فظن أن أقل الحنفيين ضرراً سيكون
شخصاً من عائلة غريبة عن بغداد . إقترح اسم من عائلة بني الشوارب أو
عائلة الزينبي كان يعني تعيين حزب بغداديين مناوئ في مركز رفيع وقوي

(1) حول أبي منصور الشريف راجع .

george Makdisi, Ibn Aqil, P 475

Al — Bundari, Histoire des Seldjoucides, P 11

وابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 23 .

« فنظر ابن يوسف إلى عميد الملك الكندري هو المستولي على الدولة وهو الورير
وهو شديد التعصب لأصحاب أبي حنيفة فأراد التقرب إليه فاستدعى أبا عبد الله
الدامغاني » .

(2) جورج مقدسي ، ابن عقيل ، صفحة 475 وابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء 8 ،
صفحة 245

فصمم الحنابلة على عدم حدوث ذلك (1). ومن جهة ثانية كان أبو عبد الله إختياراً مناسباً للسلاجقة كونه فقيراً وغريباً. فأبو عبد الله كان يفتقد قاعدة شعبية في بغداد ويفتقد المال الضروري لبناء قاعدة كهذه ، ولذا كان تابعاً أميناً للسلطان. ثم انه كان ايرانياً وايران مركز قوة السلاجقة، وكان يتكلم الفارسية وهي لغة كان يفهمها السلاجقة.

وهكذا ، ومنذ البدء ، عُرف ابو عبد الله الدامغاني بأنه رجل السلطان. والحادثة الأولى التي أظهرت ولاءه التام للسلاجقة وقعت سنة 450 هجرية. ففي تلك السنة، تمكن البساسيري من أخذ بغداد فيما كان طغرل بك منهمكاً بمحاربة أخيه الشائر ابراهيم اينال. ومن الأمور الأولى التي نفذها البساسيري كانت سجن ابي عبد الله الدامغاني لتواطئه مع السلاجقة. وتم الافراج عنه فيما بعد وبعد تعهده بدفع مبلغ يناهز الثلاثة الف دينار، الا انه لم يسلم الا سبعمئة دينار فقط (2). ويبدو أنه أعفي من التزامه المادي نتيجة قبوله وقبول بعض الوجهاء (3) أخذ بيعة الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (4).

ومع ذلك عندما عاد طغرل بك الى بغداد، لم يتردد ابو عبد الله في الخروج لملاقاته والترحيب به. وبالفعل كان ابو عبد الله الشخصية المهمة

(1) ولأن انا منصور الشريف كان قد اقترح اسم ابي عبد الله الدامغاني الى عميد الملك الكندري، حافظ ابو عبد الله حين اصبح قاضي قضاة على علاقات وثيقة بالحنابلة الذين لم يعارضوه. راجع الصفحة 160

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن ، صفحة 197 :

« ثم اخرج عن قاضي القضاة الدامغاني بعد ان قرر عليه 3000 دينار فصصح منها سبعمائة وأمسك البساسيري عن مطالبة الباقي »

(3) اسماء الوجهاء الآخرين غير مذكور. والشخص الوحيد الآخر الذي كان حاضراً وعرف اسمه هو ابو منصور بن يوسف

(4) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الثامن ، صفحة 202 .

الوحيدة التي رحبت بالسلجوقي العائد وكان بصحبة ابي عبد الله ثلاثة شهود⁽¹⁾. وما كان هذا الموقف الا ليثبت ثقة طغرل بك الكاملة بأبي عبد الله.

وحدث آخر يلقي الضوء على العلاقة الوثيقة بين السلاجقة وبين قاضي القضاة هو زواج طغرل بك من ابنة الخليفة القائم بأمر الله. وكان طغرل بك يأمل في تأمين الخلافة لذريته عبر التزاوج ما بين العائلات السلجوقية والعباسية⁽²⁾. وحين نقل عميد الملك الكندري رسالة طغرل بك الى الخليفة اعتبرها هذا الأخير اهانة للخلافة ورفض رفضاً قاطعاً تزويج ابنته من السلطان. وعندما أدرك عميد الملك فشل جميع المحاولات لتغيير رأي الخليفة، هدد بترك بغداد وانتقل إلى نهر وان، وارتدى الثياب البيضاء بدلا من الثياب السوداء التي ترمز الى الولاء للعباسيين، وأجرى التريبات اللازمة لابلاغ طغرل بك جواب الخليفة.

اذ ذاك جاء دور أبي عبد الله الدامغاني كي يعكس الوضع فاجتمع بالخليفة وشرح له خطورة قراره مؤكداً له انه فور سماعه بهذا الرفض سيقوم طغرل بك باجتياح بغداد واخذها عموة. ويدو ان هذا الحوار كان

(1) المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 160 ابن الأثير، الكامل، المجلد التاسع صفحة 648 . واسماء الشهود الثلاثة غير مذكورة في المصادر الاولى

(2) وكان لعضد الدولة الطموحات نفسها بالنسبة لدمج العائلتين البويهية والعباسية وذلك بتزويج ابنته من الخليفة الطائع. راجع ابن مسكويه، تجارب الأمم (طبعة القاهرة)، الجزء الثاني ، صفحة 414 ، السمة 369 هجرية :

« وفيها دبر عضد الدولة ان يقع بيه وبين الطائع لله صلة بابنته الكبرى ففعل ذلك وعقد العقد بحضرة الطائع لله وبمشهد من اعيان الدولة والقضاة على صدق مائة الف دينار وبنى الأمر فيه على ان يرزق ولداً ذكراً منها فيولى العهد وتصير الخلافة في بيت بني بويه ويصير الملك والخلافة مشتملين على الدولة الديلمية » .

كافياً لاقتناع الخليفة بتزويج ابنته من طغرل بك وبالطبع كان أبو عبد الله
الدامغاني الشاهد الرئيسي في حفلة الزفاف (1)

ولقد قام أبو عبد الله بعدة مهام خدم فيها السلاجقة. ففي سنة 460 هـ
هجرية مثلاً طلب منه الوزير نظام الملك الموافقة القانونية على عزل وزير
الخليفة فخر الدولة بن حهير لأن هذا الأخير تجاهل أوامر نظام الملك
فيما يختص بمسألة محددة (2). وبعد بضع سنوات من ذلك عهد إلى أبي
عبد الله دعوى قضائية من قبل السلطان ضد الخليفة وخسر فيها الخليفة
الدعوى (3). وأخيراً، عندما أطلق سراح العالم الشهير أبو تات مسعود
الرازي الذي كان قد سجن بناء على أوامر الخليفة، حثه أبو عبد الله في
مرله (4).

وعند وفاته ، كان أبو عبد الله رجلاً تريباً جداً وبالإضافة إلى ذلك
استطاع أن يضمن لنفسه ولعائلته من بعده مقاماً رفيعاً في الحكم وذلك
بتحالفه مع السلاجقة ولم يشذ واحد من الدامغانيين عن هذه القاعدة بل
بقوا جميعاً أوفياء للسلطان السلجوقي ومعارضين للخلافة.

ولم يرت أبو الحسن الدامغاني منصب أبيه فوراً على الرغم من دفعه

(1) Al — Bundari, Hisroire des Seldjoucides, PP 20, 34 .

ابن الحوري ، المنتظم ، الجزء الثامن ، صفحة 220

(2) المصدر نفسه ، الجزء الثامن ، صفحة 249 . ابن الطقطقي ، الفخري ، صفحة
212 .

Al — Bundari, Hisroire des Seldjoucides, P 34 .

(3) ابن الأثير ، المنتظم ، الجزء الثامن ، صفحة 237

(4) ابن أبي شامة ، الجواهر ، الجزء الثاني ، صفحة 171 .

« سنة 117 قبض عليه (أبو تات) شحنة بغداد وقيدته من جهة الخلافة واحد من
مالا . ثم أخرج عنه واحتفى بعد الإفراج بدار أبي عبد الله الدامغاني وخرج بعد ذلك
في رسالة إلى ما وراء النهر » .

مسالغ طائلة لهذا الغرض وتم اختيار أبي بكر بن المظفر الشامي وهو شافعي⁽¹⁾. وحسب مدوني حوليات العصور الوسطى، تم ذلك نتيجة خشية الخليفة من القلاقل والاقاويل الشعبية بأنه عين ابا الحسن الدامغاني لانه قبض الرشوة منه.

ولكننا نعلم أن قبض الرشاوي من الطامحين لمنصب قاضي القضاة عادة درج عليها الخلفاء منذ أيام المقتدر وان هؤلاء الخلفاء لم يأبهوا كثيراً للأقاويل حول هذا الموضوع⁽²⁾. فالسبب الحقيقي مغاير لهذا التفسير. ففي هذا الوقت أقصى عميد الملك الكندري عن الحكم وسقطت معه المجموعه الحنفية. ومع ارتقاء نظام الملك الوزارة برز حزب جديد وهو حزب الشافعية - الأشعرية⁽³⁾. وبالإضافة، تم تعيين الشامي من قبل الخليفة المقتدي بأمر الله الذي أتى به السلاجقة الى الخلافة بفضل تدخل الشيخ الشافعي ابو اسحاق السيرازي وهو من المقربين من الوزير نظام الملك⁽⁴⁾ ولذا، لم تكن مجرد صدفة أن يتأخر تعيين ابي الحسن الدامغاني لمنصب قاضي قضاة الى سنة 487 هجرية وهي السنة التي توفي فيها المقتدي بأمر الله⁽⁵⁾.

وعند سماعه بتعيين الشامي، تار ابو الحسن وثأر لنفسه بالاستقالة

(1) عن ابي بكر بن المظفر الشامي، راجع السبكي، طبقات، الجزء الثالث، صفحة 83.

(2) ابن الحوزي، المتكظم، الجزء التاسع، صفحة 208.

(3) في هذا الوقت بالذات شهدت بغداد حملة قامت بها الحلبية ضد الشافعية راجع صفحة 78 وما يلي.

(4) السبكي، الطبقات، الجزء الثالث، صفحة 88:

« وكان هذا الحليفة (المقتدي بأمر الله) كبير الاجلال للشيخ ابي اسحاق السيرازي، وكان الشيخ سباً في جعله حليفة ».

(5) ابن الجوزي، المتكظم، الجزء التاسع، صفحة 208.

من جميع واجباته القضائية وبعث برسالة الى الشامي يقول فيها ان القضاء قد قضي عليه (1). وخلال الفترة الممتدة من سنة 478 الى 487 هجرية نكب ابو الحسن على التعليم في منزله لانه كان يعي أهمية الدور الذي سيلعبه هؤلاء التلامذة حين يصبحون قضاة ومحامين. كما احتفظ بعلاقات وثيقة مع السلاجقة ومع حاشية الخليفة مقيماً صداقة حميمة مع « صاحب لمخزن » ابي القاسم بن الفقيه الذي كان يتمتع بأقوى سلطة في بغداد بعد الخليفة المستظهر بالله (2). وفي أعنف رسالة كتبها المفكر الجنبلي بن عقيل كشف النقاب عن مخططات ابي الحسن متهماً اياه علانية بمحاباة السلاجقة على حساب الخلافة والعرب (3).

وتصدي ابن عقيل العنيف نجم من خوفه الحقيقي من رؤية السلاجقة ممسكين برماد السلطة في عاصمة العباسيين. ومن هذا المنظور كان دور ابي الحسن الدامغاني مهماً للغاية. فلكونه رجل السلاجقة الوفي والصدیق الحميم لابن الفقيه في آن معاً جعله يتمتع بنفوذ هائل لم يحجم عن استعماله. ففي سنة 500 هجرية مثلاً، تأمر ابو الحسن وابن الفقيه لاسقاط الوزير ابي القاسم بن جهير (4)، وحل ابو الحسن محل الوزير

(1) المصدر نفسه ، الجزء التاسع صفحة 208 :

« أما الشهادة فانها استشهدت وأما القضاء فقضي عليه » .

(2) صاحب المخزن هو الشخص المسؤول عن مراقبة شؤون منزل الخليفة. وعن ابن الفقيه راجع ابن الجوزي ، المتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 168 ، رقم 274 ، السنة 505 هجرية

« تمكن من الدولة تمكناً كثيراً وكان يعزل ويولي من الوريد الى من دونه » .

(3) المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، صفحة 211 :

« ونراه على استمرار عادته يعظم الأحناب الواردين من الخراسانية تعظيماً باللفظ وبالنهوض عنهم وينفخ فيهم بالمدح حال حضورهم » .

(4) حول ابن جهير راجع ابن الجوزي ، المتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 182 سنة 508 هجرية .

بالرغم من احتفاظه بمنصب قاضي القضاة . وكما اشرنا آنفاً لم يكن ذلك مجرى الامور الطبيعي في الحكم فلقد كانت السلطة القضائية تعتبر منفصلة كلياً عن السلطة التنفيذية ولم يكن مقبولاً أن يعين خليفة ما أحد اعضاء السلطة القضائية على رأس الجهاز التنفيذي . ولذا اعتُبر تعيين ابي الحسن ظرفياً الى حين ايجاد وزير مناسب (1).

ولقد عاد ابوأبي الحسن وشغل منصب الوزارة في السنة التالية 501 هجرية عندما عُزل الوزير هبة الله بن محمد بن عبد المطلب (2) . وأخيراً أعيد تعيين أبي القاسم بن جهير وزيراً في اعقاب زيارته لاصفهان سنة 502 هجرية حيث سوى النزاع ما بينه وبين السلطان والوزير نظام الملك .

والنتيجة التي تبرز من هذه الاحداث هي ان السلاجقة استطاعوا ان يسيطروا سيطرة كلية على السلطة القضائية والتنفيذية ومعظم المناصب الحكومية الأخرى المتواجدة في بغداد . ومن الطبيعي ان يمتعض الخليفة والحنابلة من هذه الحالة ولذا هاجموا أبا الحسن علناً لاستثثاره بمنصبه الوزارة والقضاء وهي خطوة غير شرعية وشاذة عن القاعدة المتبعة وبالإضافة الى ذلك لم تكن تهدف خطوة كهذه الا تأمين مصلحة السلاجقة (3).

(1) المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، صفحة 149 :

« وكان قد استفسد في وزارته هذه قلوب جماعة عليه منهم قاضي القضاة ابو الحسن الدامغاني وصاحب المخزن ابو القاسم ابن الفقيه . فلما عُزل استناب قاضي القضاة ابو الحسن .

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 159 ، السنة 502 هجرية ، وفيها شغل ابو الحسن منصب الوزارة بالاستراك مع نقيب النقاء العباسي ابو القاسم الربيبي .

(3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 310 :

« حتى عرص عليه (على ابي عبد الله الدامغاني) القائم الوزارة فأبى تعدي رتبة القضاء . فلما ولي ولده سلك طريقة عجيبة خرج بها عن سمة ابيه » .

وبلغت عائلة الدامغاني اوج مجدها في عهد ابي الحسن الدامغاني ولكن بما ان نفوذها كان قائماً كلياً على استرضاء السلاجقة سرعان ما حوبهت بمعارضة قوية ولم يتوقف الحق والغضب على الحنابلة فقط بل تعداهم الى حنفيي بغداد الذين كانوا في حالة سكون حتى ذلك الوقت . فلقد ضاق الحنفيون ذرعاً من استمرار عائلة غريبة في ادارة شؤون بغداد وواجهت عائلة الزينبي الحنفية البغدادية الشهيرة هذا التحدي .

وكان الزينبيون من طبقة الاشراف ويتصل نسبهم بالسيدة زينب كريمة النبي محمد وزوجة ابو العاص بن ربيع ⁽¹⁾ . وبفضل نسبهم هذا استطاع الزينبيون تولي منصب النقابة ⁽²⁾ العباسي وهو منصب تولوه دون انقطاع حتى مجيء السلاجقة .

وفي البدء كان الزينبيون أوفياء للخليفة بدليل حلول طراد الزينبي محل الوزير ابي شجاع الذي كان قد عُين من الخليفة المقتدي بأمر الله فيما كان هذا الأخير على رأس قافلة الحجاج المتوجهة الى مكة ⁽³⁾ . وكان لطراد الزينبي ولدان علي وابو القاسم ولقد لعب كلاهما دوراً سياسياً مهماً في مناهضة عائلة الدمغاني الا انهما ، وفي الوقت نفسه تقربا من السلاجقة على أساس ان هذا هو الطريق الوحيد للترقية في المناصب الحكومية .

(1) السمعاني ، كتاب الأنساب ، الجزء السادس صفحة 317 . والمعروف ان عائلة الزينبي تولت النقابة سنة 384 هجرية عندما عُين ابو الحسن محمد بن علي بن ابي تمام الزينبي نقيباً للقباء وحلفه انه علي بعد وفاته

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع ، صفحة 174 و 176 . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الحادي عشر ، صفحة 387 - 388 ، رقم 6260 .

(3) ابن الجوزي ؛ المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 44 . وعن سيرة طراد الزينبي راجع المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، صفحة 106 .

ولقد بلغ التنافس ما بين الدمغانيين والزينبيين ذروته سنة 513 هجرية . وفور وفاة قاضي القضاة ابي الحسن الدمغاني وتولي ابي القاسم الزينبي هذا المنصب ، اشيعت بشكل مثير انباء فضيحة كبيرة في بغداد . ففي سنة 513 هجرية جاء أبو الحسين القاضي وهو ابن أبي الحسن الدمغاني وقاص ايضاً ، بإمرأة ادعى انها اخته وجعلها تقرّ خطياً وبحضور شاهدين بانها استدانّت منه مبلغاً ضخماً من المال . ولسوء الحظ وقفت اخته الحقيقية الى جانب زوجها وضد اخيها واقامت دعوى متهمة الشاهدين بالتزوير الا انهما ردا التهمة . وما كان من ابي الحسين الا ان اعلن انه اخطأ في تحديد هوية اخته وانه كان يقصد اخته الصغرى وليس الكبرى واذ ذاك سحب احد الشاهدين افادته ! وانتشر خبر الفضيحة حتى وصل الى مسامع الخليفة المسترشد بالله الذي اصدر امراً باعتقال ابي الحسين متهماً اياه بجرم الاختلاس فتوارى القاضي عن الانظار ، فيما أحضر أخ ابي الحسين للمفتي اسماعيل وثيقة بخط وتوقيع ابنة طراد الزينبي وزوجة الوزير عميد الدولة تفيد فيها انها اعطت اخاها ابا القاسم ، القاضي الأكمل ، مبلغ ثلاثة آلاف دينار ، وكان قد وقع على الوثيقة اثنا عشر شاهداً . وبرهن أخ أبي الحسين الدمغاني بأن أبا القاسم الزينبي قد زور هذه الوثيقة فسارع الاثنا عشر شاهداً الى سحب تسواقيعهم ⁽¹⁾ . عندئذ اعلنت عائلة الدمغاني بأنه لا يجوز الصاق التهمة بأبي الحسين لان شاهداً واحداً تراجع عن شهادته بينما وفي قضية الزينبي تراجع اثنا عشر شاهداً عن شهادتهم !! وبعد اجتماع المفتي بالخليفة ، أمر هذا الاخير باقفال الدعوتين ⁽²⁾ .

وبالطبع ، من الصعب الوصول الى حقيقة الامر . ولكن الحادثة

(1) وفي كلتي الحالتين تم تحصيل المال من زوج الاخت او الابنة .

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 206 .

بحد ذاته ليست المهمة ، بل تكمن أهميتها كمثال للمدى الذي تصل اليه عائلتان متنازعتان للنيل من بعضها البعض ، ثم أن هذه الحادثة توضح أهمية الروابط العائلية والمطالب التي جنتها عائلة الزينبي من جراء تزويج نسائها للوزراء وابناء الخليفة .

وبنتيجة الصراع ، انتصر الزينبيون فأصبح ابو القاسم الزينبي قاضي قضاة وتولى اخوه علي النقابة . وبعد ذلك بقليل ، أي في سنة 515 هجرية ، طُرد علي من النقابة بأمر من وزير الخليفة ، ابن صدقة ولاسباب تبدو انها شخصية . فابنة علي كانت متزوجة من الامير ابي عبد الله وهو ابن الخليفة المستظهر بالله واعتبر علي نفسه اعلى رتبة من الوزير ابن صدقة وكان يترفع عن مخاطبته حين يلتقيان معاً في بلاط الخليفة . واعتبر الوزير هذا السلوك مهيناً له فانتقم لنفسه بطرد علي من النقابة . فما كان من علي الا أن غيّر طريقته في المعاملة وصار يتودد للوزير طالباً منه اعادة النظر في الامر ، فأعاده الوزير الى منصبه (1) .

ولقد وصلت عائلة الزينبي الى أوج مجدها في عهد خلافة المسترشد بالله (2) .

وتولى ابو القاسم الزينبي تماماً كما فعل من قبله ابو الحسن الدمغاني السلطتين القضائية والتنفيذية لفترة قصيرة سنة 523 هجرية (3) . وطُلب من أخيه علي ايضاً تولي الوزارة الى جانب مهامه كنقيب النقاء (4) .

-
- (1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 223 .
 - (2) المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، صفحة 223 وفيه يوضح ابن الجوزي ان الخليفة المسترشد بالله كان على علاقة خاصة ووثيقة بقاضي قضاة ابي القاسم الزينبي .
 - (3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 11 .
 - (4) المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، صفحة 234 .

وبالرغم من أن كلاً من الزينبيين والدمغانيين استطاع الجمع بين السلطتين القضائية والتنفيذية لفترة من الوقت وبصورة استثنائية شذت عن القانون العام، إلا أن الظروف كانت مختلفة في كل حالة. فكما سبق ولاحظنا وصل أبو الحسن الدمغاني إلى المرتبة العالية التي وصل إليها بفضل مساندة السلاجقة له وبفضل علاقاته الوثيقة بالرجل القوي آنذاك، ابن الفقيه، بينما تمكنت عائلة الزينبي من انتزاع السلطة من الدمغانيين لأسباب مختلفة كلياً.

أولاً، عائلة الزينبي عائلة ذات مكانة رفيعة في بغداد فهي تنحدر من عائلة الأشراف الذين يكونون جزءاً من الأرستقراطية العباسية. ولذا، كانوا مهئين للتقدم إلى الطليعة في اللحظة التي يبدأ فيها السلاجقة بالضعف كما حدث خلال فترة انشغال السلطان محمود بمحاربة التحالف الذي قام بين عمه سنجر وأخيه طغرل ضده⁽¹⁾.

ثانياً، كانت عائلة الزينبي قادرة على المناورة انطلاقاً من قاعدة قوية تسيطر عليها وهي النقابة فلقد كانوا على رأس الحنفية والنقابة في آن.

ثالثاً، قويت سلطتهم أكثر فأكثر من جراء التزاوج. فالسيدة الزينية كانت تتوقع الزواج من ابن الخليفة أو الوزير. وشرف الاختلاط بالطبقة الأرستقراطية البغدادية منع عن عائلة الدمغاني.

رابعاً، بالرغم من الروابط العائلية التي تجمعها بعائلة الخلفاء العباسيين، لم تتردد عائلة الزينبي من عرض خدماتها على السلاجقة إذا كان ذلك يؤمن لها مصالحها الخاصة. فابو القاسم الزينبي على سبيل المثال خلع الخليفة الراشد بالله بناء على طلب السلطان مسعود⁽²⁾.

(1) راجع صفحة - 58

(2) راجع صفحة - 61

وكافأ السلطان بدوره ابا القاسم بتنصيبه وزيراً للخليفة الحديد المقتفي
لامر الله وفي كل مرة حاول فيها المقتفي الاستغناء عن ابي القاسم
أعاده السلطان مسعود الى منصبه⁽¹⁾

توفي ابو القاسم الزيني سنة 543 هجرية، وبوفاته تمكن
الدمغانيون من استعادته مركز قاضي القضاة بشخص ابي الحسن الابن .
ويجب الا يغرب عن بالنا ان التنافس ما بين عائلة الزيني وعائلة الدمغاني
لم يكن ليضر بمصالح السلاجقة بل على العكس تماماً، كان هذا الصراع
مفيداً لهم للحصول على تنازلات من كلي المريقين المتنازعين .

وفي سنة 555 هجرية اصبح المستنجد بالله خليفة واستبدل قاضي
القضاة ابا الحسن بعبد الواحد ابي جعفر الثقفي⁽²⁾ . والأسباب التي
حدث بهذا التغيير كما أوردها المؤرخون هي أن أبا الحسن الابن كان
يرفض الوقوف احتراماً لابي جعفر الثقفي كلما دخل هذا الاخير مجلساً
ما، وتبرأ أبو الحسن من هذه التهمة، الا أن الشهود شهدوا ضده
فعزل⁽³⁾ .

وكانت هذه هي المرة الاولى منذ سنة 477 هجرية التي تمكن فيها
الخليفة من عزل قاضي قضاة دون تدخل السلاجقة . وبالواقع كان عزل

(1) ابن الطقطقي ، الفخري ، صفحة 222 ، ما يلي .

ابن الجوزي ، المتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 60 و 96 .

(2) عن ابن الثقفي ، راجع ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الأول ، صفحة 332 ، لأقم
904

(3) ابن الحوري ، المتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 195 :

« وكان قد قيل لابن الدامعاني قم لابن الثقفي الصغير الذي ولي مكان ابن المرخم .
فقال ما جرت العادة ان يقوم قاضي قضاة لقاض . ف قيل له قمت لابن المرخم ، فأنكر
ذلك وشهد عليه العدول بانه قام له فأخذوا ذلك عليه وعزل » .

ابن الحسن الابن ناتجاً عن أسباب أبعد من تلك التي قدمها مدونو الحوليات. فلقد كان ابو الحسن الابن صديقاً حميماً لابن المرحم ' شرب من السلاحقة والقوي النعوذ في عهد الخليفة المقتفي لامر الله . سنة 555 هجرية، القي القبض على ابن المرحم واودع السجن واحرق كته بامر من الخليفة الجديد المستنجد بالله (1). وتوافق انبعاث قوة الخلافة مع تعيين ابن هبيرة وزيراً للخليفة. وبما ان ابن هبيرة قام بملاحقة السلاحقة فكان لا بد أن يصطدم بأبي الحسن. فطلب ابن هبيرة ١١٠ الاخير ان ينتقل من منزله لانه يود توفير الإقامة فيه لابنته ، فترك ابو الحسن البيت واقام في مدرسة تش حيث كان يعلم (2). واستمر ابو الحسن في اعتبار نفسه قاضي قضاة محاولاً أن يبرهن ان قاضي القضاة لا يعزل من منصبه الا اذا وجد مذنباً في تعامله مع المسائل القضائية. وبما ان وضعه لم يكن كذلك فإنه لا يرال قاضي قضاة (3).

وبعد خمسة عشر عاماً من الاعتزال، استعاد ابو الحسن الابن منصبه سنة 570 هجرية، في خلافة المستضيء بالله. وخلال هذه السنوات كان القضاة يتتالون على القضاء الواحد بعد الآخر في سلسلة غير متوقعة اذ أنهم كانوا يتوفون بعد تعيينهم على القضاء بمدة قصيرة فأبو جعفر الثقفي توفي في السنة نفسها التي تم بها تعيينه عن عمر يناهز الثمانين عاماً (4)، وخلفه ابنه جعفر بن الثقفي لكنه ما لبث ان توفي (5).

(1) ابن الجوري ، المنتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 195 .

(2) المصدر نفسه ، الجزء العاشر ، صفحة 199 .

(3) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 351

(4) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، صفحة 332 . وكان ابو جعفر قد حصل على شهادة

الفقه من ابي الحسن الدمغاني ، الاب . راجع ابن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، الجزء الثاني عشر، صفحة 243 .

(5) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 198

وكذلك كان مصير روح بن الحديثي وابنه ابن الحديثي فكلاهما قضيا بسرعة وتوفي ابن الحديثي بعد شهر فقط من تنصيبه القضاء (1). وساهمت هذه الوفيات في إعادة ابي الحسن الى مركزه السابق الا أنه لم تمض ثلاث سنوات على توليه سلطة القضاء حتى عاد ابو الحسن وتورط في المشاكل ثانية.

وكانت حال بغداد حوالي سنة 570 هجرية تختلف عنها في سنة 450 هجرية، فبينما أحرز ابو عبدالله الدمغاني العظمة والثراء بفضل دعم السلاجقة له، وجد حفيده نفسه في حال مناقضة فمأصرته للسلاجقة كانت تضعه في صف القوة المتداعية في بغداد حيث الصلات بالاجانب اصبحت عبئاً وسبباً في تقويض مركز عائلة الدمغاني.

في سنة 573 هجرية عُزل الوزير ابن العطار من الوزارة وكان شخصية غير محبوبة من الشعب. ولقد ولي ابن العطار الوزارة لانه كان قد اقترض الخليفة المستضيء بالله مبالغ ضخمة من المال (2). وعين صاحب المخزن وزيراً بدلاً منه. وبما ان أبا الحسن الابن كان على علاقة وثيقة بابن العطار ولم يكن محبوباً من صاحب المخزن، طلب من الخليفة اعفائه من تقديم احتراماته لصاحب المخزن، فاستجيب لطلبه، الا ان صاحب المخزن اختار أبا المظفر الدمغاني وهو الأخ الأصغر لابي الحسن، هدفاً يشوّه من خلاله سمعة عائلة الدمغاني (3). وكان ابو الحسن قد فوّض سلطاته كقاضي الى اخيه ابي المظفر، وتمكن صاحب المخزن من ادانة ابي المظفر فيما يختص باساءة التصرف في دعوى قضائية. وطلب من ابي المظفر تقديم استقالته فيما وجه صاحب المخزن رسالة الى ابي الحسن

(1) المصدر نفسه ، الجزء العاشر ، صفحة 250 .

(2) ابن الطقطقي ، الفخري ، صفحة 234 .

(3) ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 208 ، رقم 515 .

يقول فيها انه هو وابا المظفر غير جديرين بتولي منصب القضاء . وبالإضافة الى ذلك، بدأ صاحب المخزن بالتجسس على ابي الحسن واصدقائه على امل التشهير بهم . وازاء هذا الضغط المتصاعد غير ابو الحسن موقفه وطلب من صاحب المخزن ان يصفح عنه واخذ يزوره بانتظام، ووجد البغداديون هذا السلوك بغيضاً واعتبروه دليلاً على جبن ابي الحسن وانعدام القيم لديه (1).

وبوصول الناصر الى الخلافة ، كانت سلطة السلاجقة قد انتهت في بغداد . وتمكن ابو القاسم الدمغاني من تولي منصب قاضي قضاة لانه كان صديقاً حميماً للخليفة ، الا أنه ما لبث أن عُزل سنة 611 هجرية (2). ومعه ينتهي دور عائلة نجحت في البقاء على رأس السلطة القضائية لفترة طويلة، هذه العائلة التي إستعملها السلاجقة لحل مشاكلهم القانونية في بغداد وبالاخص لحل نزاعاتهم السياسية مع الخلافة.

(1)، ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 269 .
(2) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 274 ، ابن كثير، البداية، الجزء الثالث عشر ، صفحة 82 .

الجزء الثالث

الفصل الأول

العائلات القضائية البارزة في عصر البويهيين

لمحة موجزة عن سيرهم :

كانت السلطة القضائية منقسمة الى اربع مدارس فقهية سنية هي :
الحنفية التي كانت اول من قبلت الانخراط في الوظائف الحكومية
وامسكت بالسلطة القضائية لفترة طويلة في بغداد. والحنبلية التي بدأ
نفوذها يتصاعد في القضاء أواخر الفترة البويهية واستمرت في الفترة
السلجوقية. والشافعية التي كان دعمها ايرانياً أي من خارج العاصمة
بغداد والتي حظيت برعاية خاصة من الوزير السلجوقي نظام الملك.
وأخيراً، المالكية التي شكلت اقلية ضئيلة في العراق.

ولقد وصل الشيعة الى ذروة نفوذهم اثناء حكم البويهيين ولذا
تمحور النزاع في هذه الفترة حول هذين القطبين : الشيعة ضد السنة
وتكاتف المدارس السنية الأربع ضد الشيعة، بينما نجد أن هذه المدارس
السنية تنافست السلطة في بغداد فور اختفاء سلطة البويهيين.

وتظهر الحوليات وكتب الطبقات صورة السلطة القضائية وخاصة
التطور الداخلي ضمن كل مذهب او مدرسة، وتبرز العائلات الرئيسية
التي استعملت دعم مذهبها للوصول الى مراكز أكثر قوة داخل السلطة
تمكنها من ازاحة عائلات مهمة اخرى تنافسها السلطة. ونجم عن الصراع

بين هذه العائلات القضائية المختلفة للاحتفاظ بمراكز نفوذها النتائج التالية :

أولاً ، الاشتراك في المؤامرات وتقديم التنازلات للحكم للاحاق الهزيمة بالعائلات المنافسة .

ثانياً ، محاولات لايجاد مصالح مشتركة مع الحكم بواسطة التزاوج المتبادل .

ثالثاً ، تقديم الرشوة للمسؤولين في السلطة وجمع ثروات بطرق غير قانونية .

رابعاً ، تأسيس موكلين أوفياء للعائلة .

ولقد أشرنا الى هذه النقاط في الفصول السابقة ولذا يركز اهتمامنا في هذا الفصل على تطور العائلات السنية الأربعة التي هيمنت على السلطة القضائية في الفترة البويهية . فبالرغم من الضغط البويهي ، لم يتمكن الشيعة من تأمين موطئ قدم في السلطة القضائية في بغداد . واستطاعت عائلة شيعية واحدة من تولي النقابة والحج الى مكة ، وهي عائلة الموسوي الممثلة بالاب ابي احمد الموسوي وولديه الشريف الرضي والمرتضى⁽¹⁾ .

أما العائلات السنية الأربعة فهي :

أولاً ، العائلة التنوخية التي كانت تستمد نفوذها من انبار الا انها كانت على علاقات وطيدة بالمراجع السياسية في بغداد بسبب مصادقة

(1) عن أبي أحمد الموسوي (304 - 400 هـ .) راجع ابن الجوري ، المتظم ، الجزء السابع ، صفحة 247 - 248 . ولقد تولى ابو احمد الى جانب النقابة منصب المظالم والحج . ولقد ورث ابناؤه هذه المناصب عند وفاة والدهم . راجع ابن الحوزي ، المتظم ، الجزء السابع ، صفحة 234 ، 279 - 283

بعض افرادها بأمير الأمراء البويهبي . فأغلبية قضاتها كانوا ينتمون الى المذهب الحنفي بينما تبعت أقلية المذهب المالكي .

ثانياً ، عائلة ابن ابي الشوارب وهي حنفيه .

ثالثاً ، عائلة أزد وكانت على رأس المذهب المالكي وابرز قضاتها أبو عمر محمد بن يوسف .

وأخيراً ، عائلة ابن ام شيبان وهي عائلة هاشمية اتخذت لها مصالح مشتركة مع عائلة ابي عمر الأزدي وكان اعضاؤها ينتمون الى المذهبين المالكي والحنفي .

ومع أن المالكيين كانوا نافذين في الفترة البويهية الا انهم فقدوا نفوذهم نهائياً في بغداد في مطلع العهد السلجوقي . أما الحنفيون وهم الذين كانوا أول من انخرط في الدولة ، فلقد استمروا في منصب الريادة ورسخوا مراكزهم بشكل دائم . وتمكن الشافعيون⁽¹⁾ من تولي رئاسة القضاء في هذه الفترة الا انهم عجزوا عن تطوير نظام عائلي قوي في بغداد .

واستعملت كل عائلة من هذه العائلات السنية الاربعة اساليبها الخاصة للوصول الى السلطة . وكانت العائلة التنوخية شهيرة بين طبقة العلماء وكان اعضاؤها ضليعين في الحديث والسنة . وقُبيل مجيء اسحاق بن بهلول بن حسان بن سنان ، ابو يعقوب التنوخي الى سامراء ، كانت العائلة معروفة بانتمائها الى الطبقة الوسطى وبالتحديد الى طبقة العلماء التي كانت تشكل آنذاك الطبقة البورجوازية .

وأبو يعقوب التنوخي هو أول من قبل تولي منصب حكومي بناء على رغبة الخليفة المتوكل . وكان متمكناً من الحديث الذي كان يتلوه في

(1) ومن بين الشافعيين ، نجد مجموعة كبيرة تأثرت بالمدرسة الفكرية الاشعرية .

سامراء بالاضافة الى كونه واعطاً في صلاة الجمعة .

ولقد منح الخليفة ابا يعقوب اقطاعاً يدر عليه اثنا عشر الف دينار سنوياً بالاضافة الى مرتب سنوي قدره خمسة آلاف درهم⁽¹⁾ . وهذا التراء المادي وفرصة التعاطي مع كبار رسمي الدولة فتح المجال امام ابائه وورثته . فتولى ابنه احمد قضاء مدينة المنصور لمدة عشرين سنة متوالية⁽²⁾ فيما عُين ابن ثان له قاضياً لمدينة الأنبار⁽³⁾ .

وهكذا استُهلّت عادة تولي منصب القضاء بالوراثة وانتقال المركز من الاب الى الابن ، مما جعل من الصعب جداً لعائلة منافسة ان تحل محل هذه العائلة وغالباً ما كان على العائلة المنافسة ان تنتظر تبدل الاحوال السياسية كي تشتط .

هناك عائلة تنوخية تربطها علاقة بالعائلة التنوخية الالفة الذكر انخرطت أيضاً في السلك القضائي . وكان هذا المرع من العائلة ينتمي الى المذهب الحنفي الا انه كان موالياً أيضاً للمعتزلة . وُولد مؤسسها ابو القاسم التنوخي ، علي بن محمد ، سنة 278 هجرية وعُين من قبل الخليفة المطيع قاضياً على الأهواز والاذاج⁽⁴⁾ . وُولد ابن ابي القاسم ، ابو علي المحسن التنوخي في البصرة وعُين قاضياً على القصر وبابل سنة 349 هجرية من قاضي القضاة عُتبة بن عبيد الله . ومن تم قلده الخليفة المطيع منصب القضاء على مخيم مكرم واداج ورمهرمز⁽⁵⁾ .

(1) الخطيب البغدادي ، تاريخ ، الجزء السادس ، صفحة 397 - 399 ، رقم 3390

(2) المصدر نفسه ، الجزء الرابع ، صفحة 30 - 34 ، رقم 1635 .

(3) المصدر نفسه ، الجزء السابع صفحة 109 - 110 ، رقم 3550 .

(4) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السادس ، صفحة 372 - 373 .

(5) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء 13 ، صفحة 155 - 156 ، رقم

وسُمي ابن المحسن علياً وكني بأبي القاسم تيمناً بجده لآبيه .
واصبح تلميذاً وصديقاً لأبي الحسن الكرخي ودرس المذهب الحنفي كما
كان ضليعاً باللغة العربية والشعر . وما إن قبل أبو القاسم تولي القضاء
حتى عرض عنه أبو الحسن الكرخي ورفض التحدث إليه أو رؤيته . ولما
سئل أبو الحسن عن موقفه هذا أجاب : « كان معاشرتي على الفقر والفاقة
وبلغني الآن أنه ينفق على مايدته في كل يوم دينارين وعلمته ورث ميراثاً
ولا إتجر فربح وما أعرف لهذه النفقة وجهها » ⁽¹⁾ . وملاحظة أبي الحسن
تعكس شعور العديد من العلماء والفقهاء بأن التورط في المراكز الحكومية
لا بد أن يؤدي الى الفساد الخلقي .

احتكرت عائلة ابي عمر الأزدي مناصب القضاء طيلة حيلين وبعدها
سقطت في طي النسيان . وكان قد تمكن ابو عمر من اكتساب نفوذ عظيم
وتولي منصب قاضي القضاة بفضل دهائه واساليه الملتوية وشرائه
للمنصب القضائي ومحاولاته الدائمة لمصادقة الفريق الرابع ⁽²⁾ .
وعندما نصب على القضاء نشط لترسيخ عائلته في المناصب القضائية
المهمة ، فعين والده يوسف قاضياً على الجزء الشرقي من بغداد بينما
احتفظ لنفسه بمدينة المنصور ⁽³⁾ وفوض سلطته الى ابنه ابي الحسين حين
بلغ العشرين عاماً من عمره . وفيما بعد خلف ابو الحسين والده في منصب

(1) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 378 ، رقم 1039 .

(2) راجع اعلاه [راجع ص 105

تجدرة الاشارة الى ان مؤرخي الحوليات ذكروا مناورات ابي عمر السياسية بينما لا
يجد الا الثناء بخصائل ابي عمر في كتب الطبقات مما يظهر اتجاه طبقة العلماء التي
كانت تحاول دائماً ان تبرز نفسها بشكل مُرض ومدحي .

(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثالث ، صفحة 401 - 405 ، رقم

1530 .

قاضي القضاة وبقي فيه حتى وفاته سنة 328 هجرية (1). وولى أبو الحسين ابنه أبا النصر قاضياً على بغداد واحتفظ بهذا المنصب حتى بعد وفاة والده (2)، بينما تولى شقيقه الحسين قضاء مدينة المنصور (3) وعيّن الحسين فيما بعد قاضي قضاة سنة 325 هجرية من قبل ابن رائق (4).

ووضع عائلة ابن أم شيبان هو أفضل مثال حول كيفية تعزيز وتنامي نفوذ عائلة ما عبر التزاوج بعائلة لها مركزها البارز في السلطة القضائية. فعائلة ابن أم شيبان عائلة هاشمية تعود بجذورها الى طلحة بن عبيد الله صديق النبي محمد. وكانت العائلة قد استوطنت الكوفة، لكن أبا الحسن محمد بن صالح بن أم شيبان قرر الانتقال الى بغداد في سنة 316 هجرية، وتزوج حفيدة قاضي القضاة أبي عمر محمد بن يوسف ومن ثم ورث منصبه في القضاء (5). أما أخ أبي الحسن، أبو الحارث، فلقد بقي في بغداد لفترة درس خلالها المذهب المالكي ومن ثم انتقل الى بخاري حيث تم تعيينه قاضياً سنة 355 هجرية (6)، إلا أن عائلة ابن أم شيبان فشلت في ترسيخ جذورها في العاصمة.

وبخلاف عائلتي الأزدي وابن أم شيبان، تمكنت عائلة بني الشوارب من تولي مناصب رئيسية طيلة ستة أجيال. فرئيس العائلة محمد

-
- (1) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء السادس، صفحة 305 - 307.
- (2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الرابع عشر، صفحة 322 - 324، رقم 7646.
- (3) المصدر نفسه، الجزء الثامن، صفحة 81 - 82، رقم 4168.
- (4) ابن مسكويه، تجارب (طبعة القاهرة) الجزء الخامس، صفحة 364.
- (5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الخامس، صفحة 363 - 365، رقم 2889.
- (6) المصدر نفسه، الجزء الخامس، صفحة 362 - 363، رقم 2888.

بن عبد الملك بن ابي الشوارب كان تلميذ فقه حين عيّنه الخليفة المتوكل قاضياً على البصرة الا انه كالعديد من علماء عصره رفض المنصب . وسارت عائلته على غير نهجه فتولى اربعة وعشرون من افرادها مناصب قضائية في مناطق مختلفة ، وكان منهم ثمانية تولوا منصب قاضي قضاة ⁽¹⁾ . فالحسن بن محمد قبل بتولي قضاء سامراء واصبح فيما بعد قاضي قضاة . وعندما عرف والده بالامر كتب له قائلاً : يخاف على وجهه من نار الجحيم الأبدية .

وحين تولي الحسن القضاء في خلافة المعتمد ، عمد الى تعيين ابيه علي قاضياً على بغداد والسامراء ⁽³⁾

وورث عبد الله بن علي قضاء القضاة من عمه الحسن ، لكنه عُزل في خلافة المقتدر الذي فضل عليه ابا عمر محمد بن يوسف ⁽¹⁾ . وكان عبد الله قد فوض سلطاته كقاضي قضاة الى ابنه محمد الذي تولى كلياً كل المسائل القضائية بعدما تعرّض والده للشلل ⁽²⁾ ، فيما تولى أخ محمد قضاء مدينة المنصور .

وانتقل منصب قضاء القضاة في الجيل الرابع الى ابن اخ محمد وهو

(1) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الخامس ، صفحة 47 - 49 ، رقم 2407 . وكانت عامة الشعب قد علقت على الموضوع بقولها :

« بركة امتناع محمد دخلت على ولده ، فولي منهم اربعة وعشرون قاضياً منهم ثمانية تقلدوا قضاء القضاة »

(2) المصدر نفسه ، الجزء السابع ، صفحة 400 - 401 ، رقم 3954 .

(3) المصدر نفسه ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 59 - 60 ، رقم 6444 .

(4) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء العاشر ، صفحة 10 ، رقم 5120 .

(5) المصدر نفسه ، الجزء الخامس ، صفحة 435 - 436 ، رقم 2956 .

محمد بن الحسن بن عبد الله. وتم تعيين محمد هذا من قبل الخليفة المستكفي ليس فقط كقاضي قضاة بل قاضياً على مدينة المنصور وشرقي بغداد ايضاً. واشتهر محمد بن الحسن بابتزاز الاموال ولجؤته الى وسائل غير مشروعة لحل الدعاوي القضائية (1). وورث منصب قاضي القضاة ابن اخ محمد بن الحسن واسمه محمد بن عبد الله بن العباس وذلك في خلافة المتقي بالله (2). وآخر من أتى على ذكره المؤرخون من هذه العائلة هو احمد بن محمد وكان اشهرهم اذ بقي قاضي قضاة من سنة 405 هجرية وحتى وفاته سنة 417 هجرية (3).

وهكذا تمكنت عائلة ابن ابي الشوارب من الاستمرار خلال الفترة البويهية وحتى انبعث الخلافة في عهد القادر. واستمرار هذه العائلة لاجل طويل يمكن مقارنته بعائلة الدمغاني في الفترة السلجوقية. ويبدو ان كلتي العائلتين استطاعتا المناورة من ضمن الحكم القائم واستشفاف المرحلة المقبلة للوقوف جانب الجهة الراحبة. لكن الفارق الكبير بين هاتين العائلتين، وكلاهما حنفية المذهب، يكمن في أن عائلة ابن ابي الشوارب عائلة بغدادية بحتة وتمثل جزءاً جوهرياً في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العاصمة بينما كانت عائلة الدمغاني عربية عن بغداد ومدعومة من سلطة دخيلة على العاصمة العباسية.

(1) ابن المحوزي، المنتظم، الجزء السادس، صفحة 389 - 390، رقم 656.

(2) راجع لاحقاً صفحة الرسم البياني صفحة 100

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الخامس، صفحة 47 - 49، رقم

فيما يلي سير تفصيلية وموسعة لحياة الأفراد الذين يشكلون العائلات السنية الأربعة التي أتينا على ذكرها. ونأمل في أن تلقى هذه السير الضوء على تطور هذه العائلات وبروزها من بين طبقة العلماء .

التنوخيون⁽¹⁾

حسن بن سنان بن أوفاء بن عوف ، أبو العلاء التنوخي الأنباري

وُلد سنة 60 هجرية مسيحياً ثم اعتنق الإسلام وسمع الحديث من أنس بن مالك . وبقيت ابنته على مذهبها المسيحي ووهبت أموالها إلى دير في الأنبار . وتمكن حسن في اللغات العربية والفارسية والسريانية جعلت منه عنصراً مفيداً لقاضي الأنبار الذي عينه مساعداً له ⁽²⁾ .

البهلول بن حسان ، أبو الهيثم التنوخي

سافر البهلول وهو ما يزال تلميذاً إلى بغداد والبصرة والكوفة ومكة والمدينة سعياً وراء المعرفة في الحديث وعلم اللغات والشعر والتاريخ والعلوم الطبيعية ثم تنسك وتوفي في الأنبار سنة 204 هجرية ⁽³⁾ .

(1) راجع الرسم البياني ، صفحة 146 .

(2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثامن ، صفحة 258 - 260 ، رقم 4359 .

(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء السابع ، صفحة 108 - 109 ، رقم

يوسف بن البهلول التنوخي

درس الحديث وكان ثقة فيه . عاش في الكوفة لبعض الوقت وتوفي سنة 218 هجرية (1) .

اسحاق بن البهلول ، ابو يعقوب التنوخي

(164 252 هجرية)

سعى لدراسة الحديث في بغداد والكوفة والبصرة ومكة والمدينة كما درس الفقه وعينه الخليفة المتوكل واعظاً على مدينة سامراء وكافاه بسخاء . وعندما أصبح المستعين خليفة فر اسحاق من الانبار الى بغداد خشية على حياته مخلفاً وراءه مكتبة ثمينة جداً . وتمكن في بغداد من املاء خمسين الف حديث كان يختزنها في ذاكرته ! كما وضع كتاباً في الفقه عنوانه « المتضاد » (2) .

علي بن يزيد بن حسان بن سنان ، ابو الحسن التنوخي

ابن عم اسحاق ، درس أيضاً الحديث (3) .

أحمد بن اسحاق بن بهلول ، ابو جعفر التنوخي

وُلد في الانبار سنة 231 هجرية . درس الحديث على والده وغيره .

-
- (1) ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الثاني ، صفحة 226 ، رقم 707 .
(2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء السادس ، صفحة 397 - 399 ، رقم 3390 ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 138 ، رقم 295 .
(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 121 ، رقم 6570 .

وشملت ثقافته علم اللغات والادب والشعر والبلاغة. وضع كتاباً في الصرف والنحو متبعاً المدرسة الكوفية وقرض الشعر. كما درس الشرع الحنفي وقلده الخليفة الموفق بالله منصب قاضي الانبار وهيت والطريق الممتدة على طول نهر الفرات سنة 276 هجرية. وبقي أحمد في هذا المنصب في خلافة الموفق والمعتضد والمكتفي. وفي خلافة المكتفي أصبح قاضياً على مدينة المنصور لمدة عشرين عاماً من سنة 296 الى 317 هجرية عندما عُزل وتوفي بعد عزله بسنة (1).

البهلول بن اسحاق بن البهلول ، ابو محمد التنوخي

وُلد في الانبار سنة 204 هجرية واصبح قاضياً وواعظاً للمدينة لفترة طويلة. وتخصص في الحديث فيما تولى اخوه احمد قضاء الانبار. توفي البهلول سنة 298 هجرية (2).

يعقوب بن اسحاق بن البهلول ، ابو يوسف التنوخي

كان قارئاً للقرآن ومتسبكاً. توفي في بغداد سنة 251 هـ تاركاً ابناؤه ايتاماً. وتأثر ابو يعقوب تأثراً عميقاً لوفاة ابنه الذي كان يعتبره الابن المفضل لديه، فاعتنى عناية فائقة باحفاده واهتم بتعليمهم (3).

-
- (1) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الرابع ، صفحة 30 - 34 ، رقم 1635 .
ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 57 - 59 ، رقم 74 .
(2) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 174 ، رقم 385 . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء السابع ، صفحة 109 - 110 ، رقم 3550 .
(3) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الثاني ، صفحة 222 ، رقم 694 . الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الرابع عشر ، صفحة 276 - 277 ، رقم 7571

داوود بن الهيثم بن اسحاق بن بهلول ، ابو سعد التنوخي

· وُلد سنة 229 هجرية ودرس الحديث والفقه على يده جده اسحاق وكان يعتبر انه افضل كقاض من عمه الذي كان يصغره سنّاً . وكرّس نفسه لدراسة النحو ووضع كتاباً في هذا الموضوع كما ألف كتاباً آخر عنوانه : « خلق الانسان » . توفي في الانبار سنة 316 هجرية (1) .

القاسم بن عبد الرحمن بن محمد بن حسان ،

ابو بكر التنوخي

ولد سنة 229 هجرية . درس الحديث والفقه وأصبح محامياً . توفي سنة 316 هجرية (2) .

اسماعيل بن يعقوب بن اسحاق بن بهلول ،

ابو الحسن التنوخي

وُلد سنة 252 هجرية وتوفي في الانبار سنة 331 هجرية كان يتلو الحديث والقرآن في بغداد وتقصي انساب سلالات العائلات اليمنية الأصل (3) .

يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن البهلول ،

أبو بكر الأزرق التنوخي

وُلد سنة 238 هجرية وله عينان زرقاوان فُسمي « الأزرق » . درس

(1) المصدر نفسه ، الجزء الثامن ، صفحة 375 - 380 ، رقم 4482 .

(2) الخطيب البغدادي ، تلويخ بغداد ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 444 ، رقم 6918 .

(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء السادس ، صفحة 301 - 302 ، رقم

3342 . ابن ابي الوفاء الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 161 ، رقم 360 .

الحديث واصبح كاتباً. توفي سنة 329 هجرية مخلفاً ولدين هما أحمد ومحمد (1).

أحمد بن يوسف الأزرق ، ابو الحسن التنوخي

وُلد في بغداد سنة 297 هجرية . درس القرآن والحديث على يد محمد بن جرير الطبري ، والصرف والنحو على ابي بكر السراج وابي اسحاق الزجاج ، وعلم اللغات على ابن الانباري ونفطويه ، وعلم الكلام على ابي هاشم الجبائي والفقهاء على ابي الحسن الكرخي وغيره . توفي في بغداد سنة 377 هجرية (2).

محمد بن يوسف الأزرق ، أبو غانم التنوخي

وُلد سنة 314 هجرية وكان يتلو الحديث الذي أخذه عن أبيه في بغداد. توفي في الانبار سنة 393 هجرية (3).

محمد بن أحمد بن اسحاق بن البهلول ، أبو طالب التنوخي

أخذ الحديث عن أحمد بن حنبل وغيره . واعتاد ابوه ان يفوض سلطته القضائية الى ابنه كلما أصابه المرض لكن ابا طالب لم يكن ميالاً لدخول القضاء وذلك لتصفوفه وورعه البالغين. توفي سنة 348 هجرية

(1) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الثاني، صفحة 234 ، رقم 729 . الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الرابع عشر، صفحة 321 - 322 ، رقم 7644 .

(2) ابن ابي الوفا ، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 133 ، رقم 281 . الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الخامس، صفحة 221 - 222 ، رقم 2697 .

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الثالث، صفحة 410 - 411 ، رقم

مخلفاً ثلاثة أبناء هم جعفر وعلي وبهلول (1).

جعفر بن محمد بن أحمد بن اسحاق بن بهلول ، أبو محمد
التنوشي

وُلد في بغداد سنة 303 هجرية وكان يتلو الحديث ورفض ، لشدة تقواه ،
تقلد منصب قضائي . توفي سنة 377 هجرية (2).

البهلول بن محمد بن أحمد بن اسحاق بن البهلول ،
أبو القاسم التنوشي

وُلد في بغداد سنة 331 هجرية وتلا الحديث في العاصمة وتوفي
سنة 380 هجرية (3).

علي بن محمد بن أحمد بن اسحاق بن البهلول ،
أبو الحسن التنوشي

وُلد في بغداد سنة 301 هجرية . درس القرآن والمذهب الحنفي
والادب بالاضافة الى قرضه للشعر . في سنة 320 هجرية فوّض اليه والده

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السادس ، صفحة 392 ، رقم 665 . ابن ابي الوفا ،
الجواهر ، الجزء الثاني ، صفحة 7 ، رقم 18 .

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع ، صفحة 137 - 138 . الخطيب
البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء السابع ، صفحة 232 - 233 ، رقم 3720 .

(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء السابع ، صفحة 110 - 112 ، رقم
3551 . ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول صفحة 174 ، رقم 386 .

قضاء الانبار وهيت وفي 327 هجرية قلده الخليفة الراضي بالله قضاء طريق خراسان، ثم عُزل الا ان قاضي القضاة ابو السائب عُتبة بن عبيد الله اعاد اليه قضاء الانبار وهيت سنة 341 هجرية وأضاف قضاء الكوفة فيما بعد. وعندما اصبح ابو العباس بن ابي الشوارب قاضي قضاة لم يبق اب الحسن في مركزه الا لفترة وجيزة. وعينه أخيراً قاضي القضاة ابو بشر عمر بن اكثم قاضياً على مخيم مكرم وادهج ورمهرمز⁽¹⁾ وشاركه في القضاء اخوه ابو محمد جعفر⁽²⁾.

طاهرة بنت أحمد بن يوسف الارزق بن يعقوب بن اسحاق التنوخي

كانت تتلو الحديث الذي أخذته عن ابيها. وُلدت سنة 359 هجرية وتوفيت في البصرة سنة 436 هجرية⁽³⁾.

الحسين بن جعفر بن محمد بن احمد بن اسحاق ، ابو عبد الله التنوخي

وُلد في بغداد سنة 331 هجرية وتلا الحديث الذي أخذه عن جده محمد بن أحمد وعن عمه علي بن محمد. واشتهر ابو عبد الله بالالحن التي وضعها وبجودة قراءته للقرآن فكني « بالقاريء »⁽⁴⁾.

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الثاني عشر، صفحة 82 ، رقم 6492 .

ابن الجوري، المنتظم، الجزء السابع، صفحة ٣٠

(2) ابن اس الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 369 - 370 ، رقم 119 .

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الرابع عشر، صفحة 445 ، رقم 7828 .

(4) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 210 ، رقم 520 . الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الثامن، صفحة 27 ، رقم 4075 .

محمد بن علي بن ابراهيم بن يعقوب بن اسحاق ،

ابو الخطاب التنوخي

أخذ الحديث الذي كان يتلوه عن عم أبيه يوسف الأزرق بن يعقوب . عاش أواخر القرن الرابع الهجري (1) .

ولقد استوطن فرع من هذه العائلة في البصرة وتقلدت العائلة مناصب قضائية رفيعة . وأول شخص مهم ذكر من هذا الفرع هو :

علي بن محمد بن داوود أبي الفهم ، أبو القاسم التنوخي

وُلد في انطاكية سنة 278 هجرية وجاء بغداد وهو لا يزال يافعاً حيث درس الشرع الحنفي ومذهب المعتزلة وعلم الفلك وكتب ديوان شعر . وقلده الخليفة المطيع لله قضاء الاهواز واذج وحمص . توفي في البصرة سنة 342 هجرية (2) .

أحمد بن محمد بن داوود ، أبو الفهم التنوخي

وهو أخ أبي القاسم . درس واخوه الفقه علي أبي الحسن الكرخي . وسنة 317 هجرية فوض ابو القاسم قضاء تُستر وضواحيها الى أبي الفهم (3) .

-
- (1) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، الجزء الثالث، صفحة 90 ، رقم 1081 .
(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الثاني عشر ، صفحة 77 - 79 ، رقم 6487 . ابن الجوزي، المنتظر، الجزء السادس، صفحة 372 - 373 . ابن أبي الوفا، الجواهر، الجزء الاول ، صفحة 378 ، رقم 1039 .
(3) ابن أبي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 100 ، رقم 200 .

المُحسِّن بن علي بن محمد بن أبي الفهم ، أبو علي التنوخي

وُلد في البصرة سنة 327 هجرية . درس الحديث ومن ثم عينه قاضي القضاة ابو السائب عُتْبَة بن عبيد الله قاضياً على قصر الخليفة وبابل سنة 349 هجرية . وفيما بعد عينه الخليفة المطيع قاضياً على مخيم مكرم ، اذج ورْمَهْرُمَز ، كما انه شغل مناصب اخرى وتوفي في بغداد سنة 384 هجرية ⁽¹⁾ . واشتهر ابو علي التنوخي بمؤلفاته التالية : « نشوار المحاضرة » و« الفرج بعد الشدة » وله مؤلفات عديدة اخرى ⁽²⁾ .

علي بن المُحسِّن بن علي بن محمد بن أبي الفهم ، ابو القاسم التنوخي

وُلد في البصرة سنة 365 هجرية . عُيِّن في البداية شاهداً ثم اصبح قاضي المدائن ، درزنجان وبردان . توفي سنة 447 هجرية ⁽³⁾ .

محمد بن علي بن المحسن بن علي ، ابو الحسين التنوخي

لم يأت مدونو السير على ذكر اعماله أو وظائفه وجُلَّ ما نعرفه تاريخ وفاته سنة 494 هجرية ⁽⁴⁾ .

(1) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، الجزء الثالث عشر، صفحة 155 - 156 ، رقم 7134 . ابن الجوزي، المنتظم ، الجزء السابع، صفحة 178 .

(2) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الثاني، صفحة 151 - 152 ، رقم 469 .

(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثاني عشر، صفحة 115 ، رقم

(4) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الثاني ، صفحة 98 - 99 ، رقم 295

[REDACTED]

بہلول (توفی 214ھ)

6

Executive Summary

16

7.

7.

16

(354 - 301)

(377 669)

(380 - 331)

7

三

19-331

الأزديون وبنو أم شيان

محمد بن يوسف بن يعقوب بن اسماعيل بن حمّاد بن زيد
بن درهم ، أبو عمر القاضي الأزدي

وُلد في البصرة سنة 243 هجرية ، درس الشرع المالكي وعُين قاضياً على مدينة المنصور. وعين أبو عمر بدوره أباه على الناحية الشرقية من بغداد. وفي سنة 292 هجرية توفي القاضي ابو حازم فأخذ أبو عمر مهمات هذا الأخير القضائية في الكرخ. وفي سنة 296 هجرية عزل ابو عمر وابوه من منصبيهما وتوفي والده بعد سنة من ذلك. الا أن الوزير الجديد علي بن عيسى نصح الخليفة المقتدر سنة 301 هجرية بتعيين ابي عمر قاضياً على الناحية الشرقية من بغداد والكرخ وسورية ومكة والمدينة واليمن ومناطق أخرى فتم له ذلك. وأصبح ابو عمر قاضياً للقضاة سنة 317 هجرية وتوفي سنة 320 هجرية⁽¹⁾.

(1) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، الجزء الثالث، صفحة 404 - 405 ، رقم 1530 ويكرر الخطيب البغدادي من مدح ابي عمر .

« وانه عمر محمد بن يوسف في الحكام لا يطير له عقلاً وحالاً ودكاء . وانتشر على اسان الخطير والحفير ذكر فضله ، حتى ان الاسان كان اذا بالغ في وصف رجل قال انه عمر القاضي »

وتصميم الخطيب البغدادي هذا . اناب تمام المعايير لما ورد في سصوص مؤرخي الحديثات وبالإضافة الى ذلك روى في عوحي في كتاب « شوار المحاضرة » الجزء الأول ، صفحة 239 ، رقم 126 . قصة تُظهر فساد ابي عمر : « فقال القاضي . ما

عمر بن أبي عمر محمد بن يوسف ، أبو الحسين الأزدي

شارك أباه في القضاء وهو لم يزل في العقد الثاني من عمره . وعند وفاة والده ورث منصب قاضي القضاة وبقي فيه حتى وفاته سنة 328 هجرية . وفي أثناء ممارسته لمهامه صبّ جهوده على تنظيم « الشهود » في المحاكم فانتقى ألفاً وثمانمئة شاهداً قانونياً فقط . وكان أبو الحسين ضليعاً في القانون باعتراف والده الذي أقر بأنه كان في خشية دائمة من أن يستعصي عليه حل بعض المسائل القانونية التي كانت تردده من الخليفة حتى شبّ ابنه (1) .

توفي أبو الحسين في السابعة والثلاثين من عمره فبكاه الخليفة الراضي بالله لأن أبا الحسين كان يجد دائماً الحلول المرضية لمشاكل الخليفة المستعصية (2) .

ولقد خلف أبو الحسين ولدين : يوسف بن عمر ، أبو نصر الأزدي

وُلد سنة 305 هجرية وعُيّن قاضياً في بغداد في حياة والده ، فعندما ذهب الخليفة الراضي بالله الى الموصل سنة 327 هجرية للتفاوض مع الحمدانيين ، اصطحب معه قاضي القضاة ابا الحسين عمر بن محمد .

كان الناس يحتاجون ان يقولوا فلاں القاضي عفيف حتى تقلد فلاں ، فقلت : من الرجل ؟ فامتنع . فألححت عليه ، فأوماً الي أبي عمر .

(1) ابن الجوزي ، المنتظر ، الجزء السادس ، صفحة 306 . وأيد هذا الرأي القاضي ابو اسحاق ابراهيم بن جابر الذي قال ان القضاة كانوا يدققون في قرارات ابي عمر لعلهم يجدون اخطاء فيها لان ابا عمر كان معروفاً بحيله للفقهاء ! راجع الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثالث ، صفحة 405 ، رقم 1530 .

(2) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السادس ، صفحة 305 - 307 .

اثناء ذلك عُهد الى ابن ابي الحسين ، ابو نصر ، مركز قاضي القضاة في بغداد واحتفظ ابو نصر بهذا المنصب بعد وفاة والده . وحين توفي الخليفة الراضي بالله ، استُبدل ابو نصر بمحمد بن عيسى المعروف بابن ابي موسى الضرير (1) .

الحسين بن عمر ، أبو محمد الأزدي

عُينه والده أيضاً قاضياً في بعض انحاء بغداد ثم قلده الخليفة المتقي لله قضاء مدينة المنصور ، ولكنه عُزل كأخيه سنة 329 هجرية وانتقل إلى أصفهان حيث أصبح قاضياً على يزد . وتوفي حوالي 362 هجرية (2) .

ولقد لعب عضوان من عائلة بني أم شيان دوراً هاماً في قضاء بغداد :

محمد بن صالح بن علي بن يحيى بن عبد الله ، أبو الحسن الهاشمي ، المعروف بابن أم شيان :

وُلد في الكوفة سنة 294 هجرية وقدم بغداد حيث درس الحديث والشرع المالكي . ووصفت معرفته بالشرع انها متوسطة حسب مؤلفي الطبقات . اقترن بحفيدة قاضي القضاة ابي عمر محمد بن يوسف وتمكن بذلك من ضمان منصب قاض في بغداد . وحين عزل الخليفة المستكفي بالله أبا السائب عتبة بن عبيد الله عن قضاء مدينة المنصور سنة 334

(1) المصدر نفسه ، الجزء السابع ، صفحة 42 - 43 . للخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الرابع عشر ، صفحة 322 - 324 ، رقم 7646 .

(2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثامن ، صفحة 81 - 82 ، رقم 4168 راجع أيضاً ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء السابع ، صفحة 62 .

هجريّة عيّن مكانه أيا الحسن بن أم شيّبان وهو أول هاشمي يتولّى منصبا قضائياً في العاصمة . سنة 335 هجريّة أضاف الخليفة المطيع لله إلى منصبه السابق قضاء الكرخ وغربي بغداد . سنة 336 هجريّة أصبح أبو السائب قاضياً على بغداد وقلد أبو الحسن قضاء مصر⁽¹⁾ ، والرملة وسورية . وتوفي فجأة سنة 369 هجريّة (2) .

محمد بن صالح بن علي بن يحيى بن عبد الله ، أبو الحارث الهاشمي :

وهو أخ أبي الحسن بن أم شيّبان وكان اسمه محمداً أيضاً إلا أن أبا الحسن كان كبير الاثنين . درس أبو الحارث الشرع المالكي وانتقل إلى خراسان حيث قام بتعليم هذا الشرع ومن ثم أصبح قاضياً على نسا سنة 355 هجريّة وتوفي سنة 360 هجريّة⁽³⁾ .

(1) لم تعد مصر تحت الحكم العباسي آنذاك إلا أن صك التعيين أتى على ذكرها وذلك تكراراً لصيغة متداولة لا تنطوي على الحقيقة .

(2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الخامس ، صفحة 363 - 365 ، رقم 2889 . ابن الجوزي ، المتظّم ، الجزء السابع ، صفحة 102 . التنوخي ، نشوار المحاضرة ، الجزء الأول ، صفحة 128 ، رقم 66 .

(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الخامس ، صفحة 362 - 363 ، رقم 2888 . ابن الجوزي ، المتظّم ، الجزء السابع ، صفحة 56 .

عائلة بني شوارب⁽¹⁾

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب

بالرغم من أن محمد درس المذهب الحنفي إلا أنه رفض تولي قضاء البصرة عندما طلب إليه الخليفة المتوكل ذلك فكالعديد من علماء عصره كان محمد يعتبر أن وظيفة القاضي تتناقض مع التقوى الدينية وتؤدي حتماً إلى افساد النفس⁽²⁾.

الحسن بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب القرشي الأموي

وُلد سنة 207 هجرية وكان أكثر طموحاً من والده فقبل منصب قاضي سامراء الذي عرضه عليه قاضي القضاة جعفر بن عبد الواحد بن سليمان . وعينه فيما بعد الخليفة المعتمد قاضي قضاة فانتقل الى بغداد . وكان الحسن ضليعاً في الفقه وشهيراً بكرمه . توفي في بغداد سنة 261 هجرية⁽³⁾.

(1) أنظر الجدول البياني ، صفحة 100 .

(2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، الجزء الخامس ، صفحة 47 - 49 ، رقم 2407 .

(3) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، الجزء السابع، صفحة 410 - 411 ، رقم 3954 . ويدو ان الحسن تقرب من الخليفة المعتر الذي قال عنه :

علي بن محمد بن عبد الملك ، ابو الحسن بن ابي الشوارب
وهو أخ الحسن . تولى قضاء سامراء من اخيه . وفي اعقاب وفاة
القاضي اسماعيل بن اسحاق ، عُين قاضياً لمدينة المنصور لكن ابي
الحسن توفي بعد فترة وجيزة فأخذ منصبه ابو عمر محمد بن يوسف (1) .

عبد الله بن علي بن محمد ، ابو العباس بن أبي الشوارب
قلّد الخليفة المكتفي ابا العباس قضاء مدينة المنصور وقاضي قضاة
سنة 292 هجرية وبقي في منصبه هذا حتى سنة 301 هجرية حين نقله
الخليفة المقتدر الى الناحية الشرقية من بغداد وتوفي سنة 301
هجرية (2) .
وخلف ابا العباس ثلاثة ابناء هم العباس (3) والحسين ومحمد .

محمد بن عبد الله بن علي بن أبي الشوارب المعروف
« بالاحنف »

فوض عبد الله منصبه لابنه محمد الذي قام بمهمة قاضي القضاة
وقاضي الكرخ وشرقي بغداد . ولما أصيب عبد الله بالشلل تولى محمد
المنصب . واشتهر الاحنف باعتداله وتسامحه مما ازعج الخليفة الذي

« ما رأيت افضل من الحسن بن ابي الشوارب ولا أحسن وفاء ولا ائتمته على شيء
وخائني » .

(1) المصدر نفسه ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 59 - 60 ، رقم 6444 .

(2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء العاشر ، صفحة 10 ، رقم 5120

(3) لم يأت كتاب الطبقات على ذكر سيرة العباس

نحاه عن مركزه سنة 301 هجرية (1).

الحسن بن عبد الله ، أبو محمد بن أبي الشوارب

في سنة 316 هجرية استبدل الخليفة المقتدر أبا الحسين بن الاشناني بأبي محمد في قضاء مدينة المتصور. واقصاه الخليفة عن منصبه بعد اربع سنوات وتوفي سنة 325 هجرية (2) مخلفاً ابنين هما :

عبد الله بن الحسن بن عبد الله ، ابو العباس بن أبي الشوارب (3) و

محمد بن الحسن بن عبد الله ، ابو الحسن بن أبي الشوارب

ولد سنة 292 هجرية واصبح قاضي قضاة في 333 هجرية مع احتفاظه بقضاء الكرخ ومدينة المنصور. واعتقل ابو الحسن سنة 334 هجرية وما ان اصبح المطيع خليفة حتى اطلق سراحه وعينه قاضياً على الكرخ، الحرمين، اليمن، مصر، سامراء، سورية، واسط ومنطقة الفرات، لكنه عُزل سنة 335 هجرية وتوفي سنة 337 هجرية (4).

(1) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، الجزء الخامس ، صفحة 435 - 436 ، رقم 2956 .

(2) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد، الجزء السابع، صفحة 340 ، رقم 3858 . ابن الجوزي ، المنتظم، الجزء السادس، صفحة 290 .

(3) لم يذكر مؤلفو الطبقات سيرة ابي العباس عبد الله ويرجح ان يكون هذا الاهمال مقصوداً لأن أمير الامراء معز الدولة عينه قاضي قضاة مخالفاً بذلك ارادة الخليفة. راجع صفحة 98

(4) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الثاني صفحة 201—200 ، رقم 632 . ابن الجوزي ، المنتظم، الجزء السادس ، صفحة 389 - 390 ، رقم 656 .

محمد بن عبد الله بن العباس ، أبو الفضل بن أبي الشوارب

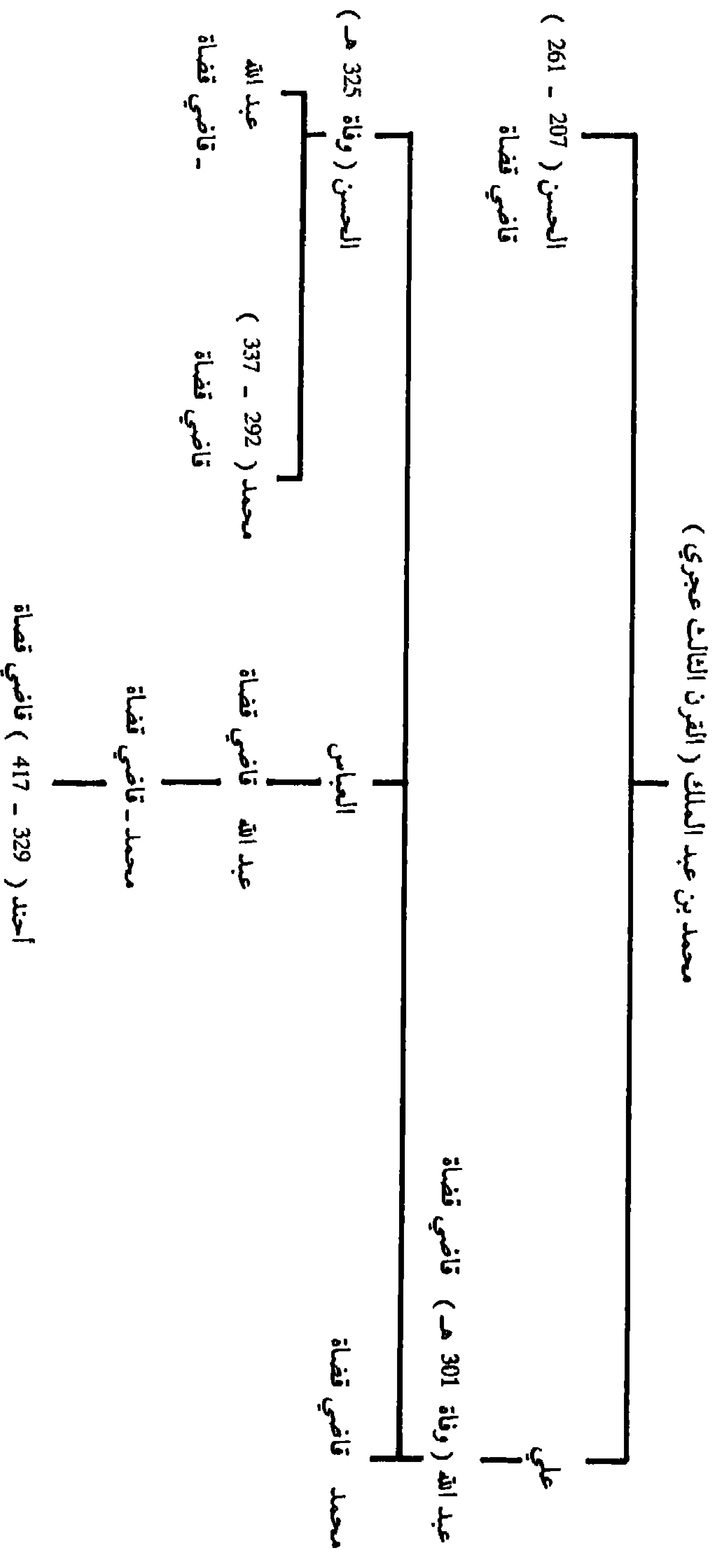
تولى أبو الفضل مهمات قاضي القضاة لمدة وجيزة ذلك انه لما انتقل الخليفة المتقي بالله الى الموصل اختبأ قاضي قضااته احمد بن عبد الله بن اسحاق الخرقى فحل أبو الفضل مكانه . وبعد عودة الخليفة الى العاصمة عاد احمد الخرقى لتولي مهماته (1) .

أحمد بن محمد بن عبد الله ، أبو الحسن بن أبي الشوارب

وهو آخر عضو معروف من هذه العائلة . أصبح قاضي البصرة في اماره بهاء الدولة ثم عين قاضي قضاة اثر وفاة ابي محمد بن الاكفاني سنة 405 هجرية (2) .

-
- (1) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، الجزء الخامس صفحة 449 ، رقم 2976 .
وكان يقف احمد الخرقى جانب الخليفة المتقي في صراع هذا الاخير ضد معارضيه
الذين كانوا يسعون لتنصيب المستكفي خليفة
- (2) المصدر نفسه ، الجزء الخامس ، صفحة 47 - 49 ، رقم 2407 . اين الحوزي ،
المنتظم ، الجزء الثامن ، صفحة 25 - 27 ، رقم 46 .

بنو شوارب



الفصل الثاني

العائلات القضائية البارزة تحت الحكم السلجوقي

الدمغانيون

تميّز منصب قاضي القضاة في عهد السلاجقة بظاهرة جديدة فلقد سيطرت عائلة واحدة على منصب قاضي القضاة وتوارثها أباً عن جد بدءاً بأبي عبد الله الدمغاني سنة 447 هجرية وانتهاءً بأبي القاسم الدمغاني سنة 613 هجرية. وتخلل هذه المرحلة الزمنية فترات أقصي فيها الدمغانيون عن منصبهم الا أنهم استطاعوا في كل مرة استعادته، الأمر الذي عجّزت عن انجازه أية عائلة قضائية أخرى. وتطور هذه الظاهرة الجديدة يتغاير مع العهد البويهّي الذي شهد توالي عائلات مختلفة على منصب قاضي القضاة.

ومن الواضح ان مصلحة السلطة السلجوقية كانت تكمن بترسيخ ودعم عائلة غريبة في السلطة القضائية بغية اسكات أية مقاومة أو معارضة من قبل الجسم القضائي الذي كانت له استقلاليته في بغداد حتى ذلك الحين.

ولقد بحثنا في الفصل الثالث من الجزء الثاني مسيرة عائلة الدمغاني السياسية وسيجري في هذا الفصل البحث في الأساليب التي استعملها الدمغانيون للحفاظ على مناصبهم في السلطة القضائية.

في البدء، وعندما جيء بالدمغانيين الى السلطة، أذعن فريقا الحنابلة والحنفية لهذا الوضع الجديد وغير المتوقع اذ وجدا انهما لا يستطيعان شيئاً

في هذه الظروف. ووجد تلامذة كلي المذهبين أنهم مرغمين للدرس على أبي عبد الله الدمغاني لكي ينالوا اجازاتهم في الحقوق أو كي يصبحوا شهوداً رسميين. ولقد أدرك أبو عبد الله الدمغاني مدى أهمية تعاطيه مع النخبة البغدادية على مستقبل مهنته ومستقبل عائلته ولذا صمم أن يعلم ويدرب هذه النخبة بنفسه وخلال الثلاثين سنة التي قضاها أبو عبد الله في منصب قاضي القضاة خرج عدداً هائلاً من الناس وعيّن البعض منهم في مراكز حساسة واصبحوا من اتباعه المخلصين. وبالإضافة الى ذلك كان أبو عبد الله على درجة من الدهاء فقرر الا يكتفي بتعليم تلامذة المذهبين الحنفي والحنبلي بل تجاوزهما وقبل بتعليم تلامذة المذاهب الاخرى أيضاً، كما انه أقام علاقات وصداقات ما بينه وبين مختلف الفرقاء المتواجدين في بغداد.

وفيما يلي لائحة بأهم الشخصيات التي علمها أبو عبد الله (1):

من الحنابلة :

الحسن بن محمد الغزنوي الذي غدا صديقاً حميماً لأبي عبد الله وتولى منصب محتسب بغداد (2).

أبو القاسم شيبان بن الحسن الحلبي الذي أصبح فيما بعد شاهداً في المحكمة الحنفية (3).

أبو عبد الله المقرئ (4).

(1) لكي تتمكن الباحثة من جمع لائحة باسماء تلامذة أبي عبد الله الدمغاني كان عليها مراجعة سيرة كل عالم في تلك الحقبة الزمنية للتحقق فيما اذا كان أبو عبد الله من احد معلمي هذا العالم .

(2) ابن أبي الوفاء، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 203، رقم 302.

(3) المصدر نفسه، الجزء الاول، صفحة 258، رقم 677.

(4) المصدر نفسه، الجزء الاول، صفحة 209.

أبو القاسم علي بن محمد السمناني . ولقد اقترن أخ أبي القاسم بابنه
أبي عبد الله الدمغاني (1).

طالب الزينبي المعروف بنور الهدى الذي عُين نقيب النقباء وكان
صديقاً حميماً لأبي عبد الله (2).

أحمد بن عطية الدسكري وهو شاعر (3)

أبو المعالي البغدادي قلده أبو عبد الله قضاء الأنبار (4).

كثير بن سهل البطي وهو نحوي شهير (5).

أبو السعادات محمد بن الحسن . عُين في البدء شاهداً ومن ثم قاضياً
في يعقوبيا (6).

خلف بن أحمد بن عبد الله ، أبو القاسم الشلجي . بعد أن درس على
أبي عبد الله علم بدوره في مشهد أبي حنيفة (7).

الخليل بن أحمد بن روبه (8).

أبو الحسين أحمد بن مسعود . درس الشرع على أبي عبد الله وعُين
قاضياً للكوكة (9).

(1) ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الأول ، صفحة 356 ، رقم 1037 . اللكوي ،

الفوائد البهية . القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1324 هـ . صفحة 123 .

(2) أبي أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الأول ، صفحة 219 .

(3) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، صفحة 78

(4) ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الأول ، صفحة 82 ، رقم 151 .

(5) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، صفحة 415

(6) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، صفحة 41 .

(7) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، صفحة 230 ، رقم 585

(8) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، صفحة 234 ، رقم 594

(9) المصدر نفسه ، الجزء الأول ، صفحة 94 ، رقم 181 .

ولقد درس الشرع أيضاً على أبي عبد الله كل من :
محمد بن طاهر⁽¹⁾ وابن مالك الانصاري⁽²⁾.

ومن المذهب الحنبلي قبل أبو عبد الله الدمغاني الشهود التالية
اسمائهم :

- الشریف أبو جعفر وهو زعيم الحنابلة⁽³⁾.
- القاضي يعقوب البرزبيني⁽⁴⁾.
- أبو الوفاء بن عقيل وهو العالم الحنبلي الشهير⁽⁵⁾.
- أبو الحسن بن أبي الوفاء بن عقيل⁽⁶⁾.
- القاضي أبو سعد المخرمي⁽⁷⁾.
- عبد الوهاب بن حمزة البغدادي⁽⁸⁾.

وبالإضافة إلى صداقاته مع المذاهب والأحزاب المختلفة في بغداد ،
حاول أبو عبد الله ترسيخ جذوره في بغداد عن طريق تزواج عائلته بالعائلات
البغدادية. فزوج ابنته مثلاً إلى أبي الحسن أحمد بن أبي جعفر السمناني

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 42 .

(2) ابن الجوزي ، الكتتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 92 .

(3) ابن رجب ، الذيل ، صفحة 20 ، رقم 11 .

(4) المصدر نفسه ، صفحة 92 ، رقم 29 .

(5) المصدر نفسه ، صفحة 177 ، رقم 66 .

(6) المصدر نفسه ، صفحة 196 .

(8) المصدر نفسه ، صفحة 199 ، رقم 67 .

(9) المصدر نفسه ، صفحة 207 ، رقم 71 .

الذي كان قاضي باب الطاق في بغداد⁽¹⁾؛ وبهذه الطريقة قوي مركزه كقاضي قضاة في بغداد.

وكان من السهل جداً أن يخلف ابو الحسن بن عبد الله اباه لولا تدخل الوزير السلجوقي نظام الملك لصالح ابن بكران الشامي الشافعي وتعيينه قاضي قضاة. ومع ذلك تولى ابو الحسن هذا المنصب عام 487 هـ . واحتفظ به حتى وفاته سنة 513 هجرية⁽²⁾.

وفي السنوات التي لم يتول فيها ابو الحسن منصب قاضي القضاة كرس نفسه لتعليم الشرع⁽³⁾، الا انه أخفق في أن يكون شخصية شعبية في بغداد كما كان والده لانه فضل الفرس على العرب وحابى السلاجقة على الخلفاء العباسيين مما حدا بالحنابلة الذين أثارهم موقف ابي الحسن هذا الى مهاجمته بقساوة عبر المتحدث باسمهم ابن عقيل⁽⁴⁾.

لم يتمكن أحد من أحفاد ابي عبد الله من تولي منصب قاضي قضاة لان عائلة حنفية منافسة وهي عائلة الزينبي استطاعت ان تجمع ما بين منصب قاضي القضاة والوزارة والنقابة وهو حدث فريد من نوعه. فالوزارة ومنصب قاضي القضاة كانا في عهدة ابي القاسم الزينبي، القاضي الأكمل، بينما ترأس أخ ابي القاسم النقابة⁽⁵⁾.

(1) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 95 - 96، رقم 185.

(2) راجع فيما بعد صفحة (166)

(3) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 373، رقم 1028. ولم يأت مؤلفو الطبقات على ذكر اسماء تلامذة ابي الحسن الا واحداً هو ابو محمد الفقيه، الحسن بن محمد الذي أصبح شاهداً سنة 494 هجرية. راجع ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 200، رقم 495.

(4) راجع صفحة 115. وقد يكون هذا هو السبب الذي دعا مؤلفو الطبقات العراقيون الى طمس اسماء تلامذة أبي الحسن الدمعاني.

(5) لقد جرى بحث اسباب هذا التحول راجع صفحة 118.

وفي أعقاب وفاة ابي القاسم الزينبي سنة 543 هجرية، استعاد الدمغانيون منصبهم بشخص ابي الحسن الدمغاني، الابن. وعُزل ابي الحسن عن منصبه لفترة وجيزة حين أصبح المستنجد بالله خليفة (1) إلا انه اعيد الى منصبه وبقي قاضي قضاة حتى وفاته سنة 583 هجرية.

في سنة 603 هجرية تولى ابو القاسم الدمغاني وهو ابن اخ ابي الحسن الابن منصب قاضي قضاة وبقي في منصبه حتى سنة 611 هجرية. وابو القاسم هو آخر من تسلم منصب قاضي قضاة من الدمغانيين وكذلك آخر دمغاني أتى على ذكره مدونو الطبقات في العصور الوسطى.

والى جانب التزاوج بالعائلات البغدادية واقامة علاقات وثيقة مع ذوي الرتب العالية. وتعيين اشخاص مبالغين للدمغانيين في المراكز الحساسة (2) عمد الدمغانيون الى تنصيب الاقارب على بعض المراكز القضائية في بغداد.

عين ابو عبد الله الدمغاني ، على سبيل المثال، ابنه ابا الحسن قاضياً على باب الطاق (3). وحين أصبح ابو الحسن قاضي قضاة عين أخاه ابا جعفر قاضياً على الرصافة وباب الطاق (4)، وعين ابنه ابا الحسين قاضياً على الكرخ (5). وفوض أبو الحسين بدوره صلاحياته الى أخيه أبي النصر (6).

(1). راجع صفحة 119

(2) علّم ابو الحسن الدمغاني الابن، ابا طاهر، الحسن بن احمد البندنجي وعينه شاهداً سنة 576 هجرية. راجع ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول ، صفحة 187 ، رقم 430 . وكذلك علّم ابو القاسم الدمغاني ابا عبد الله الحسين بن يوسف الدمغاني وجعله شاهداً رسمياً. راجع ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول ، صفحة 220 ، رقم 550

(3) أنظر صفحة (166-167) .

(4) راجع صفحة (167)

(5) راجع صفحة 169..

(6) راجع صفحة 169 .

وحين عُيِّن أبو الحسن الابن قاضي قضاة عمداً إلى تنصيب أخوته الثلاثة أبي منصور، أبي المظفر وأبي محمد في مراكز رئيسية. فعُيِّن أبو الحسن أبا منصور مندوباً له سنة 543 هجرية (1). وولي أبو المظفر قضاء حريم الخليفة واختيار الشهود (2). أما أبو محمد فلقد ولي قاضياً على الكرخ ومن ثم على واسط (3).

بالإضافة إلى ذلك نصب أبو الحسن ابنه قاضياً على بغداد سنة 575 هجرية (4) وأجاز في السنة نفسها لابن أخيه أن يكون شاهداً (5).

وأخيراً عندما تقلد أبو القاسم منصب قاضي القضاة بادر إلى منح أخيه أبي عبد الله إجازة في الشرع الإسلامي وعينه مندوباً عنه في كافة الأمور (6).

(1) ابن أبي الوفا، الجواهر، الجزء الثاني، صفحة 19، رقم 49.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، صفحة 207، رقم 515.

(3) المصدر نفسه، الجزء الأول، صفحة 188، رقم 432.

(4) ابن أبي الوفا، الجواهر، الجزء الثاني، صفحة 91، رقم 270.

(5) المصدر نفسه، الجزء الثاني، صفحة 40، رقم 134.

(6) المصدر نفسه، الجزء الثاني، صفحة 48، رقم 154.

الدمغانيون

محمد بن علي بن الحسين بن عبد الملك بن عبد الوهاب ، ابو
عبد الله الدمغاني .

هو رأس العائلة⁽¹⁾ وأول من غادر دمغان⁽²⁾ للاستقرار في بغداد . ولقد
تمكن أبو عبد الله من وضع أسس قوية لصف من القضاة وقضاة القضاة نما
وازدهر على مدى قرنين من الزمن .

وُلد في دامغان سنة 398 هجرية⁽³⁾ ، ودرس الفقه في بلدته وحين

(1) ونحن نعلم عن وجود عائلة دمغانيين أخرى لا علاقة لها بهذه العائلة ومنها أبو بكر
أحمد بن محمد بن منصور الانصاري وهو عالم مهم درس على المشرع الحنفي
الشهير الطحاوي في مصر ثم انتقل الى بغداد حيث درس على الكرخي الذي فله
مصب الفتوى حين اصيب بالشلل راجع السمعاني، كتاب الانساب، الجزء
الخامس، صفحة 290 . اللكنوي، الفوائد البهية، صفحة 41 .

(2) حول موقع دمغان ، راجع القزويني ، آثار البلاد وأخبار العباد . بيروت، دار صادر،
1960 ، صفحة 365 - 366 . ياقوت الحموي، معجم البلدان . بيروت، دار
صادر، 1956 ، الجزء الثاني، صفحة 433 .

« بلد كبير بين الري ونيسابور، وهو قصبه قومس . . . وتعرف هذه القرية أيضاً
بغنجان وبالدماغان فيها تفاح يقال له القومسي، جيد حسن احمر يحمل الى
العراق، وبها معادن زاجات واملاح ولا كبريت فيها - وفيها معادن الذهب
الصالح . . . والواقف بالدماغان يراها في وسط الجبال » .

(3) اس ابي الوفا ، الجواهر، الجزء الثاني، صفحة 97 . ابن الجوزي، المنتظم،
الجزء التاسع ، صفحة 22 . الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الثالث،
صفحة 109 ، رقم 1113 البنداري، تاريخ السلاجقة، صفحة 81 . ابن كثير،

بلغ الواحد والعشرين من عمره، انتقل الى بغداد ، مركز العلم حينذاك، حيث تابع دراسته للفقہ والحديث على علي ابي عبد الله الحسين بن علي الصيمري⁽¹⁾ وأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري⁽²⁾.

ونظراً لتحدره من عائلة فقيرة واجه ابو عبد الله صعوبات قاسية قبل اتمام دراسته. فلقد لجأ الى الدراسة في الشوارع خلال الليل بسبب عجزه عن تأمين ثمن الشموع للقضاء⁽³⁾. وأخيراً في سنة 441 هجرية حصل ابو عبد الله على اجازة تدرجه في الفقه والشرع من ابن ماکولا، قاضي قضاء بغداد حينذاك⁽⁴⁾.

وكان ابو عبد الله متمرساً في الفقه كتمرسه في القضاء كما تدل

البداية، الجزء الثاني عشر، صفحة 129 الذي ذكر خطأ مولد ابي عبد الله في سنة 418 هجرية. اللكنوي، الفوائد البهية، صفحة 182. ياقوت الحموي، معجم البلدان، الجزء الثاني، صفحة 433. السمعاني، الانساب، الجزء الخامس، صفحة 290.

(1) حول الصيمري ، راجع ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 214 ، رقم 531. اللكنوي، الفوائد البهية صفحة 67.

(2) حول القدوري راجع اللكنوي، الفوائد البهية، صفحة 30. ابن ابي الوفا، الجواهر. الجزء الاول، صفحة 93. ابن خلکان، وفيات الاعيان، القاهرة، مطبعة النهضة، 1948، الجزء الاول، صفحة 26. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، الجزء الرابع، صفحة 377.

(3) قيل ان ابن الخليفة المقتدر وجد ابا عبد الله ذات ليلة جالساً في الشارع يدرس تحت قنديل فاستعلم عن حالته المادية وقدم له مبلغاً من المال. راجع ابن الجوزي، المنتظم، المجلد التاسع، صفحة 23.

(4) الحسين بن علي المعروف بابن ماکولا الشافعي. بدأ قاضياً في البصرة لكن الخليفة المقتدر عينه قاضي قضاء سنة 420 هجرية. راجع ابن كثير، البداية، الجزء الثاني عشر، صفحة 67. ابن الاثير، الكامل، المجلد التاسع، صفحة 615. ابن الجوزي، المنتظم، الجزء الثامن، صفحة 167.

مناظراته الشهيرة مع الشافعي المشهور ابي اسحاق الشيرازي (1) الذي درس على ابي الطيب الطبري واصبح الشيرازي فيما بعد من اعز اصدقاء الطبري . ولم يتردد ابو الطيب نفسه في الثناء على ابي عبد الله معتبرا ان هذا الاخير كان على معرفة في الامور الشافعية اكثر من العديد من اصدقائه (2) .

تقلد ابو عبد الله منصب قاضي قضاة عند وفاة ابن ماکولا عام 447 هـ . وبقي في منصبه هذا حتى وافته المنية سنة 478 هجرية وقد ناهز الثمانين عاماً ووري الثرى في مشهد ابي حنيفة .

عبيد الله بن محمد بن طلحة بن الحسين ، ابو محمد الدمغاني

وُلد في دمغان وهو ابن اخ ابي عبد الله . قدم بغداد حيث تتلمذ على عمه الذي نصبه فور تخرجه قاضياً على حي الكرخ سنة 470 هجرية (3) .

علي بن محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبد الملك بن أبي عبد الله ، أبو الحسن الدمغاني .

وُلد سنة 449 هجرية وكان أوفر حظاً من أبيه إذ ان اسم الدمغاني كان قد اصبح مشهوراً في الاوساط البغدادية . درس ابو الحسن الحديث على القاضي الحنبلي الشهير ابي يعلى بن الفراء وابي بكر الخطيب الصبريني (4) . واخذ اجازة الشرع من ابيه سنة 466 هجرية وعينه ابوه

(1) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 7 . ابن الاثير ، الكامل ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 124 . ولقد أورد السبكي تفاصيل مناظرتين من هذه المناظرات في كتابه طبقات الشافعية الكبرى ، الجزء الرابع ، صفحة 23 وما يلي .

(2) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الثاني ، صفحة 97 ، كما رواها ابن عقيل الحنبلي .

(3) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 340 ، رقم 933 .

(4) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 208 .

قاضياً على باب الطاق ولما يتجاوز السادسة عشر وهي سابقة لم يعرف بمثلها من قبل (1). ولقد شغل ابو الحسن هذا المنصب عند وفاة صهره القاضي ابي الحسن احمد بن ابي جعفر السمناني (2).

عين ابو الحسن قاضي قضاة سنة ٤٨٧ هجرية ، وبقي في منصبه هذا مدة اربع وعشرين سنة ونيف (3). وباستثناء قاضيين آخرين ، كان ابو الحسن الوحيد الذي قضى لأربعة خلفاء وهم القائم ، المقتدي ، المستظهر والمسترشد . وحين توفي الخليفة المستظهر بالله سنة 512 هجرية ، كان ابو الحسن الشخص الوحيد الذي أخذ البيعة للمسترشد بالله (4).

توفي ابو الحسن الدمغاني في 14 محرم سنة 513 هجرية عن عمر يناهز الثالثة والستين ، وهي السنة نفسها التي توفي فيها ابن عقيل الحنبلي (5).

عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبد الملك بن ابي عبد الله ، أبو جعفر الدمغاني

درس ابو جعفر ، كأخيه ، الشرع الاسلامي على والده وعينه شقيقه

(1) المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، صفحة 208 . ابن الاثير ، الكامل ، الجزء العاشر ، صفحة 561 . الا ان ابن الاثير يقول ان أبا الحسن كان في السادسة والعشرين من عمره .

(2) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 95 - 96 ، رقم 185 .

(3) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 373 ، رقم 1028 . ابن كثير ، البداية ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 185 . اليافعي ، مرآة الجنان . 4 أجزاء . حيدر آباد ، دائرة المعارف النظامية ، 1337 - 1339 هـ . الجزء الثالث ، صفحة 204

(4) ابن الاثير ، الكامل ، الجزء العاشر ، صفحة 536 . ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 197 .

(5) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 212

سنة 488 هجرية قاضياً على الرصافة وباب الطاق . وبعد عامين من ذلك ترك منصبه ، مما أحزن أخاه الذي كان يعول عليه لمساعدته في الامور القضائية (1) وقيل منصب حاجب الباب (2) لدى الخليفة الا انه اقصي عن الحجابة بعد سنة . ويغلب الظن ان عزله تم بسبب المنافسة على الوزارة ما بين اخيه وابن المطلب اذ تزامن عزله مع تعيين ابن المطلب وزيراً (3) . وتولى ابو جعفر الحجابة سنة 512 هجرية حين حلّ ابو الحسن محل الوزير وطُلب منه الاستقالة بعد بضعة شهور لانه تم اختيار وزير جديد (4) .

ووصف ابو جعفر الذي توفي سنة 518 هجرية بانه شيخ تقي وورع (5) .

(1) المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، صفحة 150 .

(2) حول الحجابة راجع الحسن ، النظم الاسلامية . القاهرة ، مكتبة النهضة ، 1939 ، صفحة 186 :

« وكان (الحاجب) يشغل منصباً سامياً في السلاط ، ومهنته ادخال الناس على الخليفة ، مراعيّاً في ذلك مقامهم واهمية اعمالهم » .

ابن حلدون ، المقدمة ، الجزء الثاني ، صفحة 14 .

A . Mez , Renaissance of Islam, P. 15

(3) اس الحوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 157 . ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول صفحة 287 ، رقم 758 .

(4) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، صفحة 287 ، رقم 758

(5) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، صفحة ٢٨٧ ، رقم 758 :

« وكان شيخاً جليلاً سلس الاخلاق عقاً بالرياسة متطلعاً الى حوائج الناس من الطراز الاول » .

راجع أيضاً ابن الحوزي ، المنتظم ، الجزء التاسع ، صفحة 251 . ابن كثير ، البداية ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 194 .

أحمد بن علي بن محمد ، أبو الحسين الدمغاني .

كان لأبي الحسن الدمغاني ثلاثة أبناء هم : أبو الحسين ، أبو النصر وأبو علي .

وُلد أبو الحسين سنة 483 هجرية وعينه والده قاضياً على الكرخ . وفي سنة 534 هجرية اتسعت سلطته القضائية لتشمل كل الناحية الغربية من بغداد بما فيها باب الأزج ، كما عيّن أبو الحسن أخاه أبا النصر ممثلاً له في مهامه ⁽¹⁾ مما جعل الأخوين يعملان معاً . ووصف كتاب الطبقات أبا الحسين بأنه قاضٍ عادل ⁽²⁾ بالرغم من القضية التي مر ذكرها آنفاً في هذا الكتاب حين حاول ابتزاز المال من صهره .

توفي أبو الحسين سنة 540 هجرية ⁽³⁾ مخلفاً أربعة أبناء هم أبو الحسن ، أبو المظفر ، أبو محمد وأبو منصور .

علي بن أحمد بن علي بن محمد ، أبو الحسن الدمغاني

وهو الابن الأكبر لأبي الحسن . وُلد سنة 513 هجرية وتقلد قضاء

-
- (1) حول أبي النصر راجع ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 199 ، رقم 490 . وتوفي أبو النصر سنة 555 هجرية . حول أبي علي راجع ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 214 ، رقم 532 ، ولم يلعب أبو النصر دوراً هاماً .
- (2) حول قضية الانتزاز هذه راجع اعلاه صفحة (119) . وإذا صحت هذه الرواية تكون مناقصة لتقييم السمعاني في الانساب ، الجزء الخامس ، صفحة 290 اد قال عن أبي الحسين .

« وحرث أموره في قضائه على السداد »

- (3) ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 83 ابن الحوري ، المنتظم ، الجزء العاشر ، صفحة 117

الكرخ سنة 540 هجرية . وبعد ثلاث سنوات توفي ابو القاسم الزينبي فأعطى منصبه كقاضي قضاة الى ابي الحسن الابن (1) . بقي ابو الحسن قاضي قضاة خلال حكم الخليفة المقتفي لامر الله الا انه استبدل بابي جعفر الثقفي حين اصبح المستنجد بالله خليفة سنة 555 هجرية . وفي سنة 570 هجرية استعاد ابو الحسن منصبه في خلافة المستضيء بالله وبقي فيه حتى وفاته سنة 583 هجرية اثناء خلافة الناصر (2) .

الحسين بن أحمد بن علي بن محمد ، أبو المظفر الدمغاني .

وُلد ابو المظفر سنة 516 هجرية واخذ الاجازة في الشرع من اخيه ابي الحسن عندما عُين هذا الاخير قاضي قضاة . ومن ثم فوض ابو الحسن سلطاته الى ابي المظفر ونصبه قاضياً على حريم الخليفة (3) ، وبالإضافة الى ذلك خوّله صلاحية اختيار الشهود . ويبدو ان أبا المظفر كان انساناً فاسد الاخلاق، يُرتشى وقاضياً ظالماً (4) . توفي سنة 579 هجرية .

محمد بن أحمد بن علي بن محمد ، ابو منصور الدمغاني .

ابو منصور الذي لم يذكر مؤلفو الطبقات تاريخ ميلاده، اخذ اجازة في الشرع من اخيه سنة 543 هجرية، وفي السنة نفسها عينه اخوه نائباً له في

(1) ابن الجوزي، المنتظم، الجزء العاشر، صفحة 134 . ابن ابي الوفا، الجواهر،

الجزء الاول، صفحة 351 ، رقم 973 .

(2) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 352 . ابن كثير، البداية، الجزء

الثاني عشر، صفحة 329 اليافعي، مرآة الجنان، الجزء الثالث، صفحة 446 .

(3) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 208 ، رقم 415 .

(4) المصدر نفسه، الجزء الاول، صفحة 208 :

« ولم يكن محمود السيرة » .

مهامه القضائية (1). وكان قاضياً عادلاً وفقياً ممتازاً حسب شهادة كُتّاب الطبقات، إلا أنه توفي وهو لا يزال شاباً سنة 546 هجرية (2).

الحسن بن أحمد بن علي بن محمد ، أبو محمد الدمغاني .

وُلد سنة 521 هجرية وهو الابن الثالث لابي الحسين وكإخوته أخذ شهادته من أخيه قاضي القضاة ابي الحسن الابن سنة 552 هجرية (3). وفي البدء عينه ابو الحسن قاضياً على الكرخ ثم قاضياً على واسط . ولما عُزل اخوه من البصرة، عُزل هو أيضاً معه سنة 555 هجرية وعاد الى منزله في الكرخ . ولما أصبح ابو طالب رُوح بن أحمد قاضي قضاة اعاده الى منصبه في واسط الا ان ابا محمد فُوض سلطاته الى ابي الفضل هبة الله وعاد الى بغداد وبقي يتنقل بين واسط وبغداد حتى سنة 577 هجرية عندما استقر نهائياً في بغداد حيث توفي سنة 582 هجرية (4).

محمد بن الحسن بن أحمد بن علي ، أبو الفضل الدمغاني .

وهو ابن ابي محمد الوحيد الذي اتي ذكره في السير. درس الشرع وتخرج سنة 575 هجرية. عُين مُشرفاً على مقابر الخلفاء في الرصافة لكنه توفي في سن مبكرة جداً سنة 592 هجرية (5).

وكان لابي الحسن الابن ، قاضي القضاة ، ابنٌ هو :

-
- (1) ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الثاني، صفحة 19 ، رقم 49
 - (2) ابن أبي الوفا، الجواهر، الجزء الثاني، صفحة 19 ، رقم 49.
 - (3) ابن أبي الوفا، الجواهر، الجزء الاول، صفحة 188 ، رقم 432.
 - (4) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، صفحة 188 ، رقم 432.
 - (5) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الثاني ، صفحة 40 رقم 134 .

محمد بن علي بن أحمد ، أبو الفتح الدمغاني .

وُلد سنة 548 هجرية ودرس الشرع على والده الذي عيّنه نائباً له في مهامه سنة 575 هجرية (1). وإلى جانب الشرع ، اهتم أبو الفتح بدراسة الفقه والآداب . ولسوء الحظ ، لم ينح له تنمية هذه المواهب بما انه توفي ولما يزل في سن السابعة والعشرين من عمره (2).

أما بالنسبة لأبي المظفر ، اخ أبي الحسن فلقد خلف ابنين هما .

عبد الله بن الحسين بن أحمد ، أبو القاسم الدمغاني .

وُلد سنة 564 هجرية وغدا رجلاً واسع الثقافة ضليعاً في الأمور التشريعية . وكان قد تتلمذ في الشرع على والده وعمه أبي الحسن الابن وتمكن تمكناً تاماً من مذاهب المدارس الشرعية المختلفة كما انه كرس نفسه لدراسة المنطق والرياضيات (3).

في البدء كُلف باختيار الشهود للمحكمة وأصبح صديقاً حميماً للخليفة الناصر لدين الله لكنه اعفي من مهامه سنة 594 هجرية ومن جراء عزله قرر ان يبتعد عن الحياة العامة ولم يعد يسمع عنه شيئاً حتى خاله الخليفة قد مات . وفي سنة 603 هجرية ورد اسم أبي القاسم بالصدفة امام الخليفة وذلك لعلاقته بوصية تركها ابن الجرابي الذي كان يعمل في ديوان الخليفة . فبعث الخليفة في طلبه وعيّنه قاضي قضاة وعاش طوال هذه الفترة في قصر الخليفة حتى سنة 611 هجرية حين صرف من مركزه فتوفي بعد أربع سنوات

(1) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، صفحة 91 رقم 270.

(2) المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، صفحة 91 ابن الاثير ، الكامل ، الجزء الحادي عشر ، صفحة 461 الذي يذكر اسمه بالشكل التالي . ابو الفتوح نصر بن عبد الرحمن الدمغاني

(3) ابن أبي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول ، صفحة 274 رقم 725

من ذلك ، أي سنة 615 هجرية (1) .

محمد بن الحسين بن أحمد ، أبو عبد الله الدمغاني

وُلد سنة 561 هجرية وحصل على اجازة في الشرع من اخيه ابي القاسم سنة 603 هجرية، اي في السنة نفسها التي عُين فيها ابو القاسم قاضي قضاة وجعله ابو القاسم فيما بعد مندوباً عنه وخوّله صلاحية اختيار الشهود وتسجيل الوثائق والمستندات القانونية الا أنه عُزل هو واخوه معاً سنة 611 هجرية وتوفي الاثنان في السنة نفسها (615 هجرية) (2) .

ونخلف ابو عبد الله الدمغاني مؤسس ورأس العائلة ولدين هما ابو الحسن الذي تتبعنا ذريته آنفاً، وأبو جعفر الذي خلف بدوره ابنين هما :

الحسن بن عبد الله ، ابو سعيد الدمغاني .

الذي لا نعرف عنه شيئاً سوى تاريخ وفاته سنة 575 هجرية (3) .

جعفر بن عبد الله بن محمد ، ابو منصور الدمغاني .

وُلد سنة 490 هجرية ودرس الحديث على أبي الخطاب محفوظ أحمد الكلوذاني وابي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن مُنذة الاصفهاني وتوفي سنة 568 هجرية(4) تاركاً إبناً واحداً هو :

(1)المصدر نفسه ، الجزء الاول ، صفحة 274 رقم 725 . اليافعي ، مرآة الجنان ، الجزء الرابع صفحة 31 . ابن كثير، البداية ، الجزء الثالث عشر صفحة 82 الذي يحدد مدة تولي ابي القاسم مركز قاضي قضاة بارع عشرة سنة .

(2) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الثاني صفحة 48 رقم 154

(3) المصدر نفسه ، الجزء الاول ، صفحة 196 رقم 455 .

(4) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول صفحة 179 رقم 402 .

يحيى بن جعفر بن عبد الله ، ظهير الدين الدمغاني .
وُلد في بغداد سنة 552 هجرية لكنه انتقل الى حلب حيث مارس
الشرع وتوفي هناك سنة 630 هجرية (1).

(1) المصدر نفسه ، الجزء الثاني صفحة 211 رقم 663 .

الدمغانيون

أبو عبد الله الدمغاني (398 - 478) ————— أخت

قاضي قضاة

أبو محمد عيل الله

أبو جعفر

(458 - 518)

تزوجت ابنته أبا الحسن السمناني

أبو الحسن (450 - 513)

قاضي قضاة

أبو سعيد

أبو منصور

(490 - 518)

أبو علي

(461 وفاة)

أبو نصر

(555 وفاة)

أبو الحسين

(483 - 540)

أبو منصور

(546 وفاة)

أبو محمد

(521 - 582)

أبو المغيرة

(516 - 579)

أبو الحسن. لابن (513 - 583)

قاضي قضاة

أبو الفضل

(594 وفاة)

أبو الخامس

(564 - 615)

أبو عبد الله

(561 - 615)

أبو الفتح

(548 - 575)

قاضي قضاة

خاتمة

تميّز العهدان البويهى والسلجوقي بصراع حاد لم تشهده بغداد من قبل - صراع ما بين الخليفة من جهة والامارة والسلطنة من جهة اخرى. ومع ان المفروض في هاتين السلالتين الغربيتين ان تكونا خاضعتين للخلافة من الوجهة النظرية، الا انهما جاءتا منافستين لها ومحاولتين تجريدها من كل وظائفها السياسية والدينية⁽¹⁾. ولقد اعترف الجميع بأمر واحد وهو مركز

(1) ان المفهوم الشائع لدى المؤرخين بأن أمير الأمراء والسلطان اخذا الوظائف السياسية وتركوا الوظائف الدينية للخليفة هو مفهوم خاطئ. ومن الضروري لاي مؤرخ معاصر ان يحاول فهم واقع العصور الوسطى على حقيقته ومن ضمن جدليته الخاصة دور محاولة اسقاط مفاهيم حديثة على عصور ماضية. فالدين في ذلك الوقت كان متداخلاً ومتربطاً بالسياسة ولم يكن يشكل جسماً منفصلاً عنها كما هي الحال في يومنا هذا. فبمجرد قراءة الحوليات ندرك كم كان مهماً دور الجامع والمنبر والخطبة في حياة الناس اليومية فأمير الأمراء كان يُعطى لقب أمير الأمراء والسلطان كان يصبح سلطاناً عندما كان اسمه يظهر في الخطبة وعندها فقط يصبح مركز الامير او السلطان شرعياً.

راجع

E. Tyan, *Institutions du droit Public musulman*, v. II . Sultanat el Califat, p 54.

فتيان يرفض النظرية القائلة بالفصل ما بين السلطات الدينية والسلطات السياسية.
عن وظائف الخليفة راجع :

Thomas Arnold, *The Caliphate*, P. 74.

الخلافة . فالبويهيون والسلاجقة معاً قبلوا بالخلافة العباسية على انها لازمة ولا غنى عنها، وبما ان السلالتين حاولتا اكتساب قوة اضافية بادعائهما ان الخلافة يسانداهما، فانهما احجما عن الغاء منصب الخلافة الذي كان يضيفي الصفة الشرعية على اعمالهما (1). وبصرف المظر عن الدرك الذي وصلت اليه سلطة الخلافة، فان وجودها كمؤسسة بحد ذاتها، لم يكن قط موضع تساؤل. فأي خليفة يتمرد أو يستقل بقراراته، سرعان ما كان يُستبدل بآخر أكثر اذعاناً وقبولاً بكل الشروط التي تملئها عليه هاتان السلالتان. وهكذا جُرد الخلافة من قسم كبير من وظائفه، الا ان هذا الصراع استمر حتى النهاية وقلما شهدت العاصمة بغداد فترات هدوء واستقرار. ومن هذه الناحية، مرت بغداد بتجربة لا يمكن موازاتها بتاريخ اي مدينة اخرى ذلك ان بغداد كانت عاصمة العباسيين ومركز الخلافة العباسية. ووجد كل من البويهيين والسلاجقة نفسه مدفوعاً للبقاء في بغداد بصرف النظر عن مدى كرههم

A. H. Siddiqi, Caliphate and Kingship in Medieval Persia, Irsamic Culture, V X (1936), 121 f.

Ibn Khaldun, The Muqaddime, V. I : 387

حيث يبحث ابن خلدون في وظائف الخلافة الدينية. الماوردي، الأحكام السلطانية، صفحة ٣٠ وما يلي، الذي يحاول تبرير وجود الخلافة في زمنه بالتشديد على استحالة الاستغناء عن الامام كقائد للجماعة.

(1) والوحيد الذي شعر ان بإمكانه استبدال الخلافة العباسية بخلافة شيعية هو معز الدولة، لكنه سرعان ما اقنع بالعدول عن هذه الخطة. ولقد شرح اميل تيان في كتابه Inotitn- tions du droit public musulman. الجزء الثاني صفحة 81، هذه الظاهرة بقوله :

Aux yeux des peuplades des barbares qui montaient à l'assaut du pouvoir, la dignité califienne et la dynastie dans laquelle elle s'était personnifiée, apparaissaient comme naturellement inaccessibles à elles.

لكننا نستطيع ان نقدم وجهة نظر اخرى لهذه الظاهرة وهي ان البويهيين والسلجوقيين لم يكن باستطاعتهم اخذ السلطة دون مساندة الخلافة واعترافه بهم.

للمدينة بغية الاحتفاظ بسلطتهم التي اكتسبوها. وتجدر الإشارة الى ان اي أمير بويهى أو سلطان سلجوقي كان يختار الابتعاد عن بغداد والعيش في مكان آخر، كانت تتضاءل سلطته وتنحسر فوراً في مقابل تزايد قوة الخليفة .

ومن خلال سيطرتهم على بغداد ، تمكن البويهيون والسلجوقيون من السيطرة على الامبراطورية العباسية. ولم تكن السيطرة على هذه المدينة بالامر السهل لان بغداد كانت مسرحاً للمنازعات اليومية المستمرة بين شعبها المتراصف في احزاب وبين هاتين السلالتين. ولذا عجز البويهيون والسلاجقة عن تحرير انفسهم من سلطة الخلافة وعلاقة هذه الخلافة بالامبراطورية في شكل عام⁽¹⁾.

واذا كانت الخلافة قد فقدت الكثير من سلطاتها في ظل البويهيين والسلاجقة، الا ان الخليفة لم يفقد كل سلطته. والواقع ان استمرار النزاع بين الخليفة وبين البويهيين في البدء، وبينه وبين السلاجقة فيما بعد، لهو دليل كاف على انه مهما بلغ ضعف مركز الخليفة، بقيت هناك بعض الامور في قبضته.

والسؤال الذي طرحته الباحثة على نفسها هو : ما هي العناصر التي جعلت الخلافة تستمر في هاتين الفترتين ؟

أولاً وكما ورد في الجزء الاول من هذا البحث، كان للخليفة حق

H.A.R gibb, Conshtutional Organization , in M. Khaddury, Law in the Middle

East, V.I : 3 — 27

وهو يرى أن :

The rise of the Seljutid Sultanate had destroyed the hopes on which al — Mawar-dis exposition was built. Caliphate and sultanate were now and hence forth two separate institutions and the only chance of salvaging something lay in an alliance between them .

الاقرار الشرعي بتنصيب امير الامراء او السلطان. ويدون هذه الشرعية واعلانها للملأ، كان الامير أو السلطان يُترك وشأنه في مواجهة الطامعين الآخرين بالإمارة أو السلطنة.

ثانياً ، أضعفت المشاجرات والنزاعات العائلية بين الاخوة والاعمام وابناء الاعمام من سلطة كل من البويهيين والسلجوقيين مما اضطرهما مراراً لطلب مساندة ودعم الخليفة لاحد افراد العائلة. وفي المقابل، كان الخليفة يتحين فرصة مناسبة كهذه للاعتراف وضمنان الشرعية لامير امراء او سلطان مستعد أن يمنح الخليفة حرية وصلاحيات اوسع. وهكذا، نجد الخليفة متورطاً باستمرار في اللعبة السياسية الدائرة آنذاك.

ثالثاً ، حافظ الخليفة ، وفي كل الاوقات والمراحل على مركزه كمرجع ديني للجماعة، ولم يتمكن البويهيون والسلجوقيون من تجريده من هذا الامتياز⁽¹⁾. ويظهر ذلك جلياً في مواقف الخليفة الذي كان يهدد بترك بغداد كلما حاول البويهيون أو السلجوقيون اجباره على قبول سياسة معينة، وكانت تهديداته تؤخذ دائماً بعين الاعتبار⁽²⁾!

رابعاً ، سبب الا يغرب عن بالنا ان كلتي السلالتين البويهية والسلجوقية كانتا اعجميتين وتكلمان بلغة اعجمية مما جعل ثنولهما كنظام من قبل الشعب امراً صعباً ومكروهاً. فاللغة العربية لم تكن فقط اللغة الرسمية آنذاك بل كانت أيضاً لغة القرآن القاسم المشترك والجامع للأمة الاسلامية ولولا هذه الرابطة الدينية لكانت الامبراطورية العباسية فقدت معناها. لذا، كان على السلالتين ان تقبلا بهاتين الفرضيتين كي تستطيعا ان تحكمما

(1) H. A. R. Gibb, Constitutional Organization, M. Khaddury, Law in the Middle East, V. I : 3—27

(2) وكمثال على ذلك راجع ابن الاثير، الكامل، الجزء التاسع، صفحة 229، والجزء العاشر، صفحة 8.

الامبراطورية باسم الخليفة ! ولكن كان ذلك يعني أيضاً أن العراقيين وخاصة البغداديين ، ومنهم من إدعى بفخر واعتزاز بالتحدر من سلالة النبي محمد ، وجدوا من الاسهل الانتماء الى خلافة من الانتماء الى سلالات غريبة عاجزة حتى عن تكلم العربية الصحيحة .

وبالاضافة الى ذلك ، كان الجيش مؤلفاً من عناصر غريبة إما بويهية أو سلجوقية . وهذا الجيش فرض نفسه ليس على الخليفة فحسب ، بل على الشعب البغدادي أيضاً طالباً تأمين المأوى والمأكل . ولقد رفض البغداديون خدمة جيش ليس مؤلف من ابنائهم ولا تربطهم به اية صلات . وهذا التمرد الشعبي خلق مشاكل لا تحصى للبويهيين ، وعندما جاء السلاجقة قرروا تنصيب شخص أو حاكم على بغداد يتمتع بسلطات مدنية وعسكرية ويكون مسؤولاً تجاه انسلطان أو وزيره مباشرة ⁽¹⁾ .

ومما زاد في تعقيد الامور ان النخبة البغدادية قررت لحماية مصالحها الخاصة ، التحالف مع اي طرف مستعد لمنحها اكبر قسط من الامتيازات . وهكذا وجدت طبقة العلماء نفسها منقسمة بين اولئك المنحازين الى جانب البويهيين والسلجوقيين وبين مناصري الخليفة .

وإذا صح ذلك على طبقة العلماء ، فإنه ينطبق أيضاً على السلطة القضائية . فكما رأينا في الجزء الثاني من هذا البحث ، كان همّ العائلات القضائية البارزة الاوحد كيفية توسيع مصالحها الخاصة وتوسيع سلطانها ونفوذها بصرف النظر عن الوسائل المستخدمة لبلوغ اغراضها . وكانت النتيجة ان الشعب البغدادي فقد ثقته بنخبته ⁽²⁾ . ومن أهم التطورات التي

(1) Claude Cahen, *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du Moyen Age*, Arabica (1958) V II : 245 F. Emile Tyan, *Institutions du droit public musulman*, V. II : 87 .

(2) H. A. R. gibb, *An Interpretation of Islamic History*. moslem world, V. XLV (2) : 135 (1955) .

حصلت في الجسم القضائي هو اقتلاع نفسه من قاعدته الطبيعية الا وهي الشعب البغدادي .

لقد حافظت السلطة القضائية باستقلاليتها في ظل البويهيين . فبالرغم من استمرار تنافس العائلات البغدادية القضائية فيما بينها على منصب قاضي القضاة الا انها كانت تتحد في وجه المحاولات التي كانت ترمي الى تغيير هذا الواقع الاستقلالي . ففشل البويهيون مثلاً في تنصيب عائلة شيعية على رأس السلطة القضائية .

الا ان الامور سارت باتجاه مغاير في ظل السلاجقة ، فمنذ البدء جرت محاولات للسيطرة ليس على الشعب البغدادي فحسب ، بل أيضاً على طبقة العلماء المميزة . ومحاولة الوزير السلجوقي نظام الملك تأسيس المدارس بقصد ترسيخ السلطة المركزية والهيمنة على النظام التعليمي تندرج في هذا الخط (1) .

في البدء رفض العلماء المراكز التعليمية التي عُرضت عليهم في المدرسة النظامية (2) لادراكهم بعدم تمكنهم من الاستمرار في طرح ارائهم بحرية . وليس هناك من مثل أوضح من قضية أبي اسحاق الشيرازي . ففي البداية كان ابو اسحاق الشيرازي متعاطفاً مع الحنابلة وهم الاكثر حماسة في محاربة النظام السلجوقي في العراق ، وبالتالي رفض ابو اسحاق عرضاً للتعليم في المدرسة النظامية ، لكنه خضع في النهاية لضغط نظام الملك عليه وما ان قبل بالمركز التعليمي حتى غير ابو اسحاق آراءه السياسية وانحاز الى جانب الحكم السلجوقي (3) .

(1) Nizam al — Mulk, The Book of government or Rules for Kings. The Siyasat — Name

. oc Siyar al — Muluk. London Routledge and Kegan Paul, 1960, chs. VI, VIII

(2) ابن الاثير ، الكامل ، الجزء العاشر ، صفحة 55 .

(3) إراجع صفحة 80 من البحث .

وحصل تطوّر مماثل في السلطة القضائية. فقرر الكندري، وزير طغربك جلب عائلة حنفية غربية عن بغداد وهي عائلة الدمغانيين ووضعها على رأس السلطة القضائية. وبهذا أفلح السلجوقيون حيث فشل البويهيون، وتمكنوا من ابقاء هذه العائلة على رأس السلطة القضائية حتى نهاية حكمهم في بغداد .

الا انه بوجه العموم ، استطاعت السلطة القضائية اكتساب قوة اضافية من خلال الصراع الناشب بين الخليفة وبين مغتصبي سلطته. وحصل قاضي القضاة على امتياز هام جداً وهو أخذ البيعة⁽¹⁾.

حتى مجيء البويهيين، لم تكن البيعة تُعتبر من واجبات قاضي القضاة، وكانت تقتصر على حضور الوجهاء وقائد الجيش والوزير، ولم تُستشر السلطة القضائية على الاطلاق.

وفي ظل البويهيين ، غدا حضور قاضي القضاة ضرورياً لاقرار التعيين الشرعي والاعتراف بالخليفة الجديد. ومما لا شك فيه ان هذه الوظيفة الجديدة نشأت عن رغبة البويهيين بالهيمنة على الخلافة عبر محاباة السلطة القضائية . وهذه الأخيرة كانت شديدة الرغبة بقبول هذه المهمة الجديدة التي

(1) والبيعة كما عرفها ابن خلدون في المقدمة. بيروت، المطبعة الادبية ط 1900. 3 صفحة 209:

« اعلم ان البيعة هي العهد على الطاعة كأل المبايع يعاهد اميره على انه سلم له النظر في امر نفسه وامور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الامر على المنشط والمكره ».

وبالرغم من ان البيعة كانت مجرد عملية شكلية، الا انها كانت ضرورية لتأكيد سلطة الخليفة، اذ انها كانت تعني موافقة ذوي الشأن على الخليفة وعدم منح البيعة كان يعني ان الخليفة سيواجه عدداً هائلاً من المشاكل المستعصية .
عن البيعة راجع أيضاً :

Emile Tyan, Institutions du droit public musulman, V. II : 318 f

تكسبها المزيد من القوة والنفوذ وتجعلها على قدم المساواة مع الوزارة.

ويستطيع قاضي القضاة ان يخلع الخليفة بالطريقة نفسها التي يمنحه فيها شرعية مركزه. ولم تتخل السلطة القضائية عن امتياز تنصيب او خلع الخلفاء في الفترة السلجوقية (1).

وموضع السخرية في كل هذا هو ان أخذ البيعة يعطل تأثير الاقرار الشرعي من قبل الخليفة بامير الامراء او السلطان. فاذا كان اقرار الخليفة ضرورياً لاضفاء الصبغة الشرعية على السلطان والاعتراف سلطنته، كان هذا الاخير على رأس الجيش وممسكاً بزمام الادارة وبالتالي قادراً على تعيين الخليفة الذي يروق له! وهكذا بقيت مؤسسة الخلافة لكن الخلفاء كانوا تحت رحمة السلطان الذي بإمكانه اختيارهم او خلعهم، ولعبت السلطة القضائية دوراً هاماً باتجاه تحييد سلطة الخليفة لأنها أعطيت صلاحية الاشراف على اختيار ورفض الخلفاء.

وحصل تطور بارز آخر ذكر آنفاً وهو الفصل الكامل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. فمنذ الفترة البويهية ان لم يكن من قبل، اكتسبت السلطة القضائية قوة كافية سمحت لها بالتخلص من تبعيتها للوزير او

(1) طلب الى كل من ابي عمرو وابنه ابي الحسين خلع بعض الخلفاء. راجع اعلاه صفحة (96 و 105). وفي الفترة السلجوقية اخذ قاضي القضاة ابو الحسن الدمغاني البيعة للخليفة المسترشد بالله. واعتبر ابن النوزي ان اخذ البيعة من قبل قاضي القضاة عمل شاذ وبقي مصراً على اعتماد العرف القديم رافضاً منح السلطة القضائية هذا الامتياز الجديد! انظر المنتظم الجزء العاشرة صفحة 197. ابن تغري بردي. النجوم الزاهرة، الجزء الخامس صفحة 219. ابن ابي الوفا، الجواهر، الجزء الثاني صفحة 178 رقم 546.

وطلب السلطان مسعود من قاضي القضاة ابي القاسم الزينبي خلع الخليفة الراشد واخذ البيعة للخليفة المقتفي لامر الله. راجع ابن الطقطقي، الفخري، صفحة 221.

الحاكم . ورفض الخليفة المقتدر مثلاً قبول نصيحة علي بن عيسى وتعيين قاضٍ على الوزارة (1) . وهذا الفصل ما بين السلطين أصبح تقليداً شبه مقدس لم يُخرق الا مرتان في الفترة السلجوقية حين تولى قاضي القضاة ابو الحسن الدمغاني وابو القاسم الزينبي الوزارة لفترة وجيزة ومؤقتة .

والتطور الثالث الحاصل في السلطة القضائية والذي يتماشى في منحاه مع وضع كل المراكز الحكومية في تلك الفترة هو ترسيخ النظام الوراثي في هذه المراكز ، حيث أصبح لكلتي المؤسستين الوزارة والقضاء عائلات تقليدية تتولاها . ولقد استطاعت السلطة القضائية ان تمارس هذا التقليد بصورة ثابتة ومستديمة أكثر من السلطة التنفيذية وذلك لثلاثة اسباب رئيسية هي :

السبب الاول ، يكمن في انه ما ان يتولى احد افراد العائلة مركز قاضي قضاة حتى يعمد الى تعيين اخوته وابنائهم وابناء اخوته في المناصب القضائية الهامة .

والسبب الثاني ، هو ان كل عائلة قضائية هامة كانت تجمع حولها اتباع وزبائن يساندون هذه العائلة . وكان يتم جمع هؤلاء الاتباع من بين مجموعة واسعة ويشكل تلامذة الشرع الجزء الاكبر من الاتباع لان ما من احد كان يستطيع الحصول على وظيفة شاهد او منصب قاضي دون موافقة قاضي القضاة . وكان بالامكان اكراه شهود المحكمة على توقيع اية افادة يحتاجها قاضي القضاة . وكذلك شكل المحامون او الوكلاء مصدراً آخر للدعم لأن هؤلاء الوكلاء كانوا يدركون حق الادراك ان مصالحهم الخاصة مرتبطة عضواً مع مصير العائلة التي يؤيدونها ويخدمونها . وبالإضافة الى ذلك كان باستطاعة عائلة ما الحصول على دعم اضافي من رسمي الدولة . ان رير وقائد الجيش او حاجب الخليفة .

(1) راجع اعلاه صفحة 90 .

مُلحق

لائحة بأسماء قضاة القضاة في العهدين البويهى والسلجوقي

- 317 - 319 : أبو عمر محمد بن يوسف (1) .
319 - 328 : أبو الحسين بن أبي عمر ، محمد بن يوسف (2) .
328 - 339 : أبو نصر يوسف بن عمر بن محمد بن يوسف (3) .
339 - 350 : أبو السائب عتبة بن عبد الله (4) .
350 - 352 : أبو العباس عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب (5) .
352 - 357 : أبو بشر عمر بن اكنم (6) .
357 - 364 : أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف (7) .
364 - 369 : أبو الحسن محمد بن صالح بن أم شيان (8) .
369 - 372 : أبو سعد بشر بن الحسين (9) .

-
- (1) ابن مسكويه ، تجارب الامم (طبعة القاهرة) ، الجزء الخامس صفحة 201
(2) المصدر نفسه ، الجزء الخامس صفحة 229 .
(3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء الخامس صفحة 300 .
(4) ابن مسكويه ، تجارب الامم (طبعة القاهرة) ، الجزء السادس صفحة 123 .
(5) المصدر نفسه ، الجزء السادس صفحة 188 .
(6) ابن مسكويه ، تجارب الامم (طبعة القاهرة) ، الجزء السادس ، صفحة 196 .
(7) المصدر نفسه ، الجزء السادس ، صفحة 250 .
(8) المصدر نفسه ، الجزء السادس ، صفحة 339 .
(9) المصدر نفسه ، الجزء السادس ، صفحة 399 .

- 372 - 376 : محمد بن عبد الله بن صبر (1) .
- 376 - 381 : محمد بن معروف (2) .
- 381 - 394 : لم يُعين قاضي قضاة في هذه الفترة .
- 394 - 396 : ابو احمد الحسين بن موسى الشيعي (3) .
- 396 - 405 : ابو محمد عبد الله بن محمد بن الاكفاني (4) .
- 405 - 420 : ابو الحسن احمد بن ابي الشوارب (5) .
- 420 - 447 : ابو عبد الله الحسين بن علي بن ماکولا (6) .
- 447 - 478 : ابو عبد الله محمد بن علي الدمغاني (7) .
- 478 - 487 : ابو بكر بن المظفر الشامي (8) .
- 478 - 513 : ابو الحسن علي بن محمد الدمغاني (9) .
- 513 - 543 : ابو القاسم الزينبي (10) .
- 513 - 555 : ابو الحسن الدمغاني ، الابن (11) .

-
- (1) المصدر نفسه ، الجزء السادس ، صفحة 399 .
- (2) ابن الحوزي ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 166
- (3) عيه امير الامراء بهاء الدولة لكر الحليفة القادر رفض هذا التعيين . راجع ابن الجوري ، المنتظم ، الجزء السابع ، صفحة 226 — 227
- (4) المصدر نفسه ، الجزء السابع ، صفحة 230 .
- (5) ابن الجوري ، المنتظم ، الجزء السابع صفحة 230 .
- (6) المصدر نفسه ، الجزء الثامن صفحة 44 .
- (7) المصدر نفسه ، الجزء السابع صفحة 165 .
- (8) المصدر نفسه ، الجزء التاسع صفحة 15 . السكي ، طبقات ، الجزء الثالث صفحة 38 .

- (9) ابن الجوري ، المنتظم ، الجزء التاسع صفحة 83 .
- (10) المصدر نفسه ، الجزء التاسع صفحة 204 .
- (11) المصدر نفسه ، الجزء العاشر صفحة 134 .

555	: ابو جعفر عبد الواحد الثقفي (1)
563 - 555	: جعفر بن عبد الواحد الثقفي (2)
570 - 563	: روح بن الحديثي (3)
570	: ابن الحديثي ، الابن (4)
583 - 570	: ابو الحسن الدمغاني ، الابن (5)
593 - 583	: ابو طالب علي بن علي بن هبة الله البخاري (6)
595 - 593	: أبو الحسن محمد بن جعفر الهاشمي (7)
597 - 595	: ابو الفضائل القاسم بن يحيى الشهرزوري (8)
600 - 597	: ابو الحسن علي بن عبد الله بن سليمان الجيلي (9)
611 - 603	: ابو القاسم عبد الله الدمغاني (10)

-
- (1) المصدر نفسه ، الجزء العاشر صفحة 195 .
- (2) المصدر نفسه ، الجزء العاشر ، صفحة 196 .
- (3) ابن الجوزي ، المنتظم ، الجزء العاشر صفحة 222 .
- (4) المصدر نفسه ، الجزء العاشر صفحة 250 .
- (5) المصدر نفسه ، الجزء العاشر ، صفحة 250
- (6) ابن الاثير ، الكامل ، الجزء الثاني عشر ، صفحة 130
- (7) سبط بن الجوزي ، مرآة الزمان ، الجزء الثامن صفحة 295 .
- (8) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في اخبار من ذهب . 8 اجزاء . بيروت ، المكتب التجاري (د . ت) الجزء الرابع صفحة 342 . ابن كثير ، البداية ، الجزء الثالث عشر صفحة 35 .
- (9) ابن كثير ، البداية ، الجزء الثالث عشر صفحة 37 .
- (10) ابن ابي الوفا ، الجواهر ، الجزء الاول صفحة 274

المصادر العربية

- ابن أبي الوفاء . الجواهر المضية في طبقات الحنفية . جزآن في مجلد واحد . حيدرآباد الدكن . دائرة المعارف النظامية (بدون تاريخ) .
- ابن الأثير ، عز الدين . الكامل في التاريخ . 12 جزءاً . بيروت . دار صادر ، 1966 .
- ابن تغري بردي ، جمال الدين . منتخبات من حوادث الدهور في مدى الايام والشهور . 4 أجزاء . بيركلي . جامعة بيركلي . 1930 - 1942 .
- ابن تغري بردي ، جمال الدين . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . 5 أجزاء . القاهرة . دار الكتب ، 1935 .
- ابن تغري بردي ، جمال الدين . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . 12 جزءاً . القاهرة . دار الكتب المصرية . 1929 - 1957 .
- ابن الجوزي ، ابو الفرج ، مناقب بغداد . بغداد . مطبعة دار السلام . 1342 هـ .
- ابن الجوزي ، ابو الفرج . المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . 10 أجزاء . حيدرآباد . دائرة المعارف العثمانية . 1357 - 1358 هـ .
- ابن جبير ، ابو الحسين . رحلة ابن جبير . بيروت . دار بيروت ، 1959 .

ابن حمدون ، أبو المعالي . تذكرة ابن حمدون ، السياسة والآداب
الملوكية . القاهرة . مطبعة الخانجي . 1927 .

ابن خلدون . العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والأعجم والبربر
ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر . 7 أجزاء . القاهرة . مطبعة
بولاق . 1284 هـ .

ابن خلكان ، شمس الدين . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . 6 أجزاء .
القاهرة . مكتبة النهضة المصرية ، 1948 - 1949 .

ابن رجب . الذيل على طبقات الحنابلة . حققه هنري لاوست . دمشق .
المركز الفرنسي . 1951 .

ابن شاعر الكتبي ، أبو عبد الله . فوات الوفيات . جزآن في مجلد واحد .
القاهرة . مطبعة بولاق ، 1282 هـ .

ابن الطقطقي ، محمد . الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية .
القاهرة . شركة طبع الكتب العربية . 1317 هـ .

ابن العبري ، أبو الفرج . تاريخ مختصر الدول . بيروت . المطبعة
الكاثوليكية . 1890 .

ابن العماد الحنبلي . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . 8 أجزاء في 4 .
بيروت . المكتب التجاري (بدون تاريخ) .

ابن الفرات ، ناصر الدين . تاريخ . بيروت . المطبعة الأميركية . 1936 -
1942 .

ابن الفقيه الهمداني . كتاب البلدان . ليدن . بريل . 1885 .

ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله . الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية .
القاهرة . المؤسسة العربية . 1961 .

- ابن كثير ، ابو الفداء . البداية والنهاية في التاريخ . 14 جزءاً . القاهرة . مطبعة السعادة . 1348 - 1358 هـ .
- ابن مسكويه . تجارب الامم . 6 أجزاء . القاهرة . مطبعة فرج الله الكردي (بدون تاريخ) .
- ابن النديم ، ابو الفرج . الفهرست . جزآن في مجلد واحد . بيروت . مكتبة خياط . 1964 .
- ابن الوردي ، زين الدين . تنمة المختصر في أخبار البشر . جزآن . القاهرة . المطبعة الوهبة . 1285 - 1286 هـ .
- الاصطخري ، ابو اسحاق ابراهيم . المسالك والممالك . القاهرة . البابي الحلبي . 1938 .
- البنداري . تاريخ دولة السلجوق . للكاتب الاصفهاني . القاهرة 1900 .
- التنوشي ، ابو علي . الفرج بعد الشدة . جزآن في مجلد واحد . القاهرة . محمود رياض . 1903 - 1904 .
- التنوشي ، أبو علي . نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة أو جامع التواريخ . جزآن . بيروت 1971 .
- التوحيدي ، ابو حيان . أخلاق الوزيرين صاحب بن عباد وابن العميد . دمشق . مجمع اللغة العربية . 1965 .
- التوحيدي ، ابو حيان . الامتاع والمؤانسة . 3 أجزاء في مجلد واحد . بيروت . دار الحياة .
- تيمور ، احمد . نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الاربعة وانتشارها . القاهرة . 1351 هـ .
- الثعالبي ، ابو منصور . تاريخ غرر السير المعروف بكتاب غرر اخبار ملوك

- الفرس وسيرهم . طهران . الاسدي . 1963 .
- الجهشياري ، ابو عبد الله . كتاب الوزراء والكتاب . القاهرة . الباسي الحلبي . 1938 .
- الجهشياري ، ابو عبد الله . نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب . بيروت . دار الكتاب اللبناني . 1964 .
- حاجي خليفة . تقويم تواريخ البلدان . الأستانة . آيا صوفيا . 1969 .
- حاجي خليفة . كاشف الظنون او اسامي الكتب والفنون . جزءان . اسطنبول . مطبعة الحكومة 1941 - 1943 .
- الحريري ، ابو محمد قاسم . مقامات . بيروت . المطبعة الادبية . 1903 .
- حسن ، حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي . 3 أجزاء . الطبعة السابعة . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية ، 1964 - 1965 .
- حسن ، حسن ابراهيم . النظم الاسلامية . القاهرة . مكتبة النهضة . 1939 .
- الخطيب البغدادي ، ابو بكر . تاريخ بغداد او مدينة السلام . 14 جزءاً . القاهرة . مطبعة الخانجي . 1931 .
- الدوري ، عبد العزيز . تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري . بغداد . مطبعة المعارف . 1948 .
- الذهبي ، ابو عبد الله محمد بن احمد . العبر في خبر من غبر . 3 أجزاء . راجعه صلاح الدين المنجد . الكويت . دائرة المطبوعات . 1960 - 1961 .
- الراوندي . راحة الصدور وآيات السرور في تاريخ الدولة السلجوقية . القاهرة . دار الفكر . 1960 .

الرد روري ، ابن شجاع . الذيل . القاهرة . فرج الله الكردي . 1914 - 1919 .

رشيد الدين ، ابوخير فضل الله . جامع التواريخ . القاهرة . وزارة الثقافة والارشاد القومي . 1960 .

سبط بن الجوزي . مرآة الزمان . جزءان . دمشق . جامعة دمشق . 1967 .
سبط بن الجوزي . مرآة الزمان . مخطوطة . اسطنبول . هناك نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت .

سبط بن الجوزي . مرآة الزمان (495 - 445 هـ) الجزء الثامن . شيكاغو . مطبعة جامعة شيكاغو . 1907 .

السبكي ، عبد الوهاب . طبقات الشافعية الكبرى . 4 أجزاء . القاهرة . البابي الحلبي . 1964 - 1965 ١ .

السمعاني . كتاب الانساب . 60 أجزاء . حيدر آباد . دائرة المعارف . 1962 - 1966 .

السيوطي ، عبد الرحمن . تاريخ الخلفاء . الطبعة الثانية . القاهرة . المكتبة التجارية الكبرى . 1959 .

الشيرازي ، ابراهيم . طبقات الفقهاء . بيروت الرائد . 1970 .

الصابي ، ابراهيم . رسائل الصابي والشريف الرضي . الكويت . مطبعة الحكومة 1960 .

الصابي ، ابراهيم . رسوم دار الخلافة . بغداد . مطبعة العاني . 1964 .

الصابي ، ابراهيم . المختصر من رسائل ابي اسحاق ابراهيم بن هلال بن زهرون الصابي . بيروت . دار النهضة الحديثة . 1968 .

الصباي ، هلال . الوزراء او تحفة الامراء في تاريخ الوزراء . القاهرة .
البابي الحلبي . 1958 .

الصولي ، محمد . أخبار الراضي بالله والمتقي لله ، او تاريخ الدولة العباسية
من 322 الى 333 - . من كتاب الأوراق . القاهرة . الصاوي .
1935 .

الطري ، أبو جعفر محمد بن جرير . تاريخ الرسل والملوك . 15 جزءاً .
ليدن . بريل . 1879 - 1901 .

القزويني ، زكريا . آثار البلدان وأخبار العباد . بيروت . دار صادر ، 1960 .
الكاتب الاصفهاني ، عماد الدين ، تاريخ دولة السلجوق . القاهرة ، شركة
طبع الكتب العربية ، 1900 .

الكاتب الاصفهاني ، عماد الدين . خريدة القصر ، وجريدة العصر . الجزء
الأول : القسم العراقي . بغداد ، المجمع العلمي العراقي ، 1908 .
الكندي ، محمد . كتاب الولاة وكتاب القضاة . بيروت ، مطبعة اليسوعية ،
1908 .

اللكنوي ، أبو الحسنات محمد . الفوائد البهية في تراجم الحنفية .
القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1324 هـ .

الماوردي ، ابو الحسن الأحكام السلطانية ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1909 .
المسعودي ، ابو الحسن ، أخبار الزمان ومن أباداة الحدثان وعجائب البلدان
والغامر بالماء وال عمران . الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الأندلس ،
1966 .

المسعودي ، ابو الحسن . مروج الذهب ومعادن الجوهر ، الطبعة الثالثة ،
القاهرة ، مطبعة السعادة ، 1930 .

- النايلسي، اختصار. مختصر طبقات الحنابلة. دمشق، 1930 .
- الهمذاني، بديع الزمان. المقامات. - الطبعة الخامسة. بيروت، المطبعة الكاتوليكية، 1965 .
- وكيع، محمد. أخبار القضاة. القاهرة. المكتبة التجارية، 1947
- اليافعي، عبدالله. مرآة وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر في حوادث الزمان . 4 أجزاء . حيدرآباد. دائرة المعارف النظامية، 1337 - 1339 هـ.
- ياقوت الحموي. إرشاد الأريب الى معرفة الأديب المعروف بمعجم الادباء أو طبقات الادباء . 9 أجزاء. الطبعة الثانية. القاهرة. الهندي، - 1926 1923 .
- ياقوت الحموي. معجم البلدان . بيروت . دار صادر، 1955 - 1957 .

المصادر الأجنبية

- Arnold, Thomas W. **The Caliphate**. New York. Barnes and Noble Inc. 1966.
- Berg, L.W.C. van den. **Principes du droit musulman**. Paris. 1950.
- Bidair, Shoukry. **L'institution des biens dits «habous' ou «wakf» dans le droit de l'Islam**. Paris. Ernest Sagot. Thesis. 1924.
- Boulos, Michel-Fares. **La succession en droit musulman, son origine et son evolution**. Paris. Jouve et Co. Thesis. 1925.
- Bowen, Harold. «The Last Buwayhids». **Journal of the Royal Asiatic Society**. 1929.
- Bowen, Harold. **The Life and Times of 'Ali Ibn 'Isa, 'The Good Vizier'**. Cambridge. University Press. 1928.
- Bowen, Harold. «Nizam al-Mulk». **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Brunschvig R., von Grunebaum, G.E. **Classicisme et declin culturel dans l'histoire de l'Islam**. Paris. Maisonneuve. 1957.
- Brunschvig R., Schacht J. **Studia Islamica**. Paris. Larose. 1958.
- Bulliet, Richard. **The Patricians of Nishapur**. Cambridge. Harvard University Press. 1972.
- Al-Bundari, Abu Ibrahim al-Fath. **Histoire des Seldjoucides de l'Iraq**. Ed. by M.Th. Houtsma. Leiden. Brill. 1889.
- Busse, Heribert. **Chalif und Grosskonig die Buyidem im Iraq**. Beirut. 1969.

- Cahen, Claude. «Baghdad au temps de ses derniers califes» *Arabica* IX (1962) 289—302
- Cahen, Claude. «Facteurs économiques et sociaux dans l'ankylose culturelle de l'Islam». *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam*. Paris. Maisonneuve. 1957. pp. 195-215.
- Cahen, Claude. «Futuwwa». *Encyclopedia of Islam*. Second edition.
- Cahen, Claude. «Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie Musulmane du Moyen Age» *Arabica*. v.V (1958) 225-250; v.VI (1959) 25-56, 233-265.
- Cahen, Claude. *La Syrie du Nord à l'époque des Croisades et la principauté franque d'Antioche*. Paris. Librairie Orientaliste Paul Geuthner. 1940.
- Canard, Marius. *Baghdad au IV^e siècle de l'hégire*. *Arabica*. Special volume, 1962.
- Canard, Marius. «Al-Basasiri». *Encyclopedia of Islam*. Second edition.
- Chau, Ju-Kua. *Chinese and Arab Trade in the Twelfth and Thirteenth Centuries, entitled Chu-Fan-Chi*. St. Petersburg. Printing Office of the Imperial Academy of Sciences. 1911.
- Dawalibi, Ma^rruf. *La jurisprudence dans le droit Islamique*. Paris. Librairie Orientale et Américaine. 1941.
- Fyzee, Asaf. *Outlines of Muhammedan Law*. 3d edition. Oxford. Oxford University Press. 1964.
- Gardet, Louis. *La cité musulmane. Vie sociale et politique*. Paris. Librairie Philosophique. 1954.
- Gaudefroy-Demombynes. *Les institutions musulmanes*. Collection Bibliothèque de Culture Générale. Flammarion. 1921.
- Gibb, H.A.R. «Caliphate». *Encyclopedia Britannica*. 1970.
- Gibb, H.A.R. «Constitutional Organization». M. Khadduri and H.J. Liebesny, *Law in the Middle East*. Vol. I: *Origin and Development of Islamic Law*. Washington. 1955.

- Gibb, H.A.R. **The Damascus Chronicle** extracted and translated from the Chronicle of Ibn al-Qalanisi. London, Luzac and Co. 1967.
- Gibb, H A.R. **Government and Islam under the Early Abbasids : The Political Collapse of Islam**. Paris. 1961.
- Gibb, H.A.R. «An Interpretation of Islamic History». **Journal of World History**. V.I (1953) : 39-62
- Gibb, H.A.R. «Al-Mawardi's theory of the Khilafah». **Islamic Culture**. V. XI no. 3 (Julu, 1937) · 291-402.
- Goldziher, Ignaz. **Le dogme et la loi de l'Islam. Histoire du developpement dogmatique et juridique de la religion musulmane**. Paris. Paul Geuthner. 1920
- Goldziher, Ignaz. **Etudes sur la tradition islamique**. Paris. Adrien-Maisonneuve. 1952.
- Hurgronje, C. Snouck. **Selected Works**. Leiden. Brill. 1957.
- Ibn Khaldun **The Muqaddima**. 3 vols Translated by F Rosenthal New York. 1958.
- Ibn Mis'awayh. **The Eclipse of the Abbasid Caliphate**. Translated by H F Amedroz and D.S. Margoliouth. 4 vols. Oxford Blackwell 1921.
- Kabir, Mafizullah. **The Buwayhid Dynasty of Baghdad. 334 946—447 1055**. Calcutta. Iran Society. 1964
- Khadduri, Majid; Liebesny, H.J. **Law in the Middle East. v. I. Origin and Development of Islamic Law**. Washington. Middle East Institute. 1955.
- Krenkow, F. «Al-Khatibul-Baghdadi». **Journal of the Royal Asiatic Society**. January, 1912.
- Krenkow, F. «Al-Tahawi Abu Dja'far Ahmad bin Muhammad bin Salama bin 'Abd al-Malik al-Azdi» **Encyclopedia of Islam**. First edition
- Lammens, Henri **L'Islam, croyances et institution**. Beirut. Imprimerie Catholique . 1926.

- Lane-Poole, Stanley. **The Mohammedan Dynasties: Chronological and Genealogical Tables with a Historical Introduction**. New York. F. Ungar Publishing Co. 1965.
- Laoust, Henri. Ahmad ibn Hanbal, the Imam of Baghdad». **Encyclopedia of Islam**. Second edition.
- Laoust, Henri. «Hanabila». **Encyclopedia of Islam**. Second edition.
- Laoust, Henri. «Le Hanbalisme sous le califat de Baghdad: 241-656». **Revue des Etudes Islamiques**. 1959.
- Le Strange, Guy. **Baghdad During the Abbasid Caliphate**. Oxford. Clarendon Press. 1900.
- Le Strange, Guy. **The Lands of the Eastern Caliphate, Mesopotamia, Persia and Central Asia From the Moslem Conquest to the Time of Timur**. Cambridge. University Press. 1905.
- Le Strange, Guy. **Palestine under the Moslems. A Description of Syria and the Holy Land From A.D. 650 to 1500**. Beirut. Khayyats. 1965.
- Levy, Reuben. **A Baghdad Chronicle**. Cambridge. Cambridge University Press. 1929.
- Levy, Reuben. **An Introduction to the Sociology of Islam**. 2 vols. London. Williams and Norgate. (n.d.).
- Lewis, Bernard. «Abbasids». **Encyclopedia of Islam**. Second Edition.
- Macdonald, D B «Shu'ubiyya». **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Mahmasani, Subhi. **Cours de droit Musulman et libanais**. Third edition. Beirut, 1962.
- Makdisi, George. **Ibn 'Aqil et la résurgence de l'Islam traditionaliste au XIe siècle**. Damas Institut Français de Damas. 1963.
- Makdisi, George «Marriage of Toghrul Bey». **International Journal of the Middle East**. July. 1970.
- Makdisi, George. «The Topography of Eleventh Century Baghdad : Materials and Notes». **Arabica**, v VI (1959)
- Margoliouth, David Samuel. **Lectures on Arabic Historians**. Calcutta University of Calcutta. 1930.

- Mottahedeh, Roy. Loyalty and Leadership in an Early Islamic Society.** Princeton. Princeton University Press. 1980.
- Mez, Adam. The Renaissance of Islam.** London. Luzac and Co. 1937.
- Muir, William. The Caliphate. Its Rise, Decline, and Fall.** Edinburgh. John Grant. 1915.
- Nizam al-Mulk. The Book of Government or Rules for Kings. The Siyasat-Name or Siyar Al-Muluk.** London. Routledge and Kegan. 1960.
- Noeldeke, Theodor. Sketches from Eastern History.** London. Black. 1892.
- Rahman, Fazlur. Islam.** London. Weidenfeld and Nicolson. 1966.
- Rondot, Pierre. Les forces religieuses et la vie politique : l'Islam.** Paris. Collection Institut d'Etudes Politiques. 1977.
- Rosenthal, Franz. A History of Muslim Historiography.** Second edition. Leiden. Brill. 1968.
- Rosenthal, Franz. «Ibn al-Tiktaka». Encyclopedia of Islam.** Second edition.
- Sanhoury, A. Le califat, son évolution vers une société des nations orientales.** Paris. Geuthner. 1926.
- Schacht, Joseph. The Origins of Muhammedan Jurisprudence.** Oxford. Clarendon Press. 1950.
- Schacht, Joseph. The Introduction to Islamic Law.** Oxford. Clarendon Press. 1964.
- Siddiqi, A.H. «Caliphate and Kingship in Medieval Persia». Islamic Culture, v. X (1936); v. XI (1937)**
- Sourdel, Dominique. «Baghdad, capitale du nouvel empire Abbasside». Arabica. Special volume. 1962.**
- Sourdel, Dominique. Le vizirat Abbaside de 749 a 936 (132 à 324 heg.). 2 vols. Damascus. 1959-60.**
- Al-Tabari, Muhammad. Annales quos scripsit Abu Djafar Mohammed ibn Djarir-il-Tabari.** Leiden. Brill 1964 (Photo-copy).

- Taeschner, Fr. «Ayyar». **Encyclopedia of Islam**. Second edition.
- Taeschner, Fr. «Al-Nasir li-Din Allah». **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Taeschner, Fr. «Review on Gerard Salinger's: Was the Futuwwa an Oriental Form of Chivalry ?». **Oriens V** 1952 .
- Tyan, Emile. **L'autorité de la chose jugée en droit musulman**. Extrait du **Studia Islamica**. Fasc. 27.
- Tyan, Emile. **Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam**. 2d edition, revised. Leiden, Brill. 1960.
- Tyan, Emile. **Institutions du droit public musulman**. v.I: **Le Califat**. v.II: **Sultanat et Califat**. Paris. Recueil Sirey. 1954.
- Wellhausen, J. **The Arab Kingdom and Its Fall**. Beirut. Khayyats. 1963
- Zettersteen, K V. «Amir al-'Umara'». **Encyclopedia of Islam**. Second edition.
- Zettersteen, K.V «Al-Muktafi bi Amr'llah». **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Zettersteen, K.V «Al-Mustandjîd Bi'llah» **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Zettersteen, K.V. «Al-Mustansîr Bi'llah» **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Zettersteen, K.V «Al-Musta'sim Bi'llah» **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Zettersteen, K.V «Al-Zahir Bi Amr'llah». **Encyclopedia of Islam**. First edition.
- Zettersteen, K.V «Al-Zainabî, Abu'l-Kasim 'Ali bin Tîrad bin Muhammad». **Encyclopedia of Islam**. First edition.



تحاول هذه الدراسة تتبع منصب قاضي القضاة وإبراز أهميته
الإجتماعية والسياسية في العاصمة بغداد خلال العهدين البويهيين
والسلجوقيين . وهو موضوع كان قد أهمله المؤرخون رغم أهميته في
تسليط الأضواء على التكوين السياسي والإجتماعي في القرون الوسطى
وباعتقادي أن قيمة الدراسة تكمن في الأسباب التالية :

أولاً ، لأن منصب قاضي القضاة وظيفة حكومية ، كان عليه أن
يعكس سير الأحداث ويعتبر كل تعيين في أي وظيفة بمثابة خطوة سياسية
بمبادرة من قبل السلطة الحكومية .

ثانياً ، أن تطور منصب قاضي القضاة كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير
الإخلافة الإسلامية في صراعها ضد السلالتين الأجنبية الحاكمين البويهية
والسلجوقية . ولم يكن فهم حقيقة صراع الخلافة الإسلامية من أجل
الحفاظ على سلطتها على بغداد ممكناً دون التأمل العميق بالتغيرات التي
طرأت على السلطة القضائية :

ثالثاً ، إن الإهتمام بمنصب قاضي القضاة لم يقتصر على بعده
السياسي فحسب ، بل لكونه تطور ونما كدائرة حكومية . فلقد استطاعت
السلطة القضائية أن تتطور من التبعية الشاملة للوزير أو الحاكم الأموي إلى
الإستقلالية والقدرة على تحدي الوزارة نفسها إبان حكم السلاجقة
من مقدمة الكتاب

أمداد

للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: 802389، ص.ب. 13/5261 بيروت - لبنان